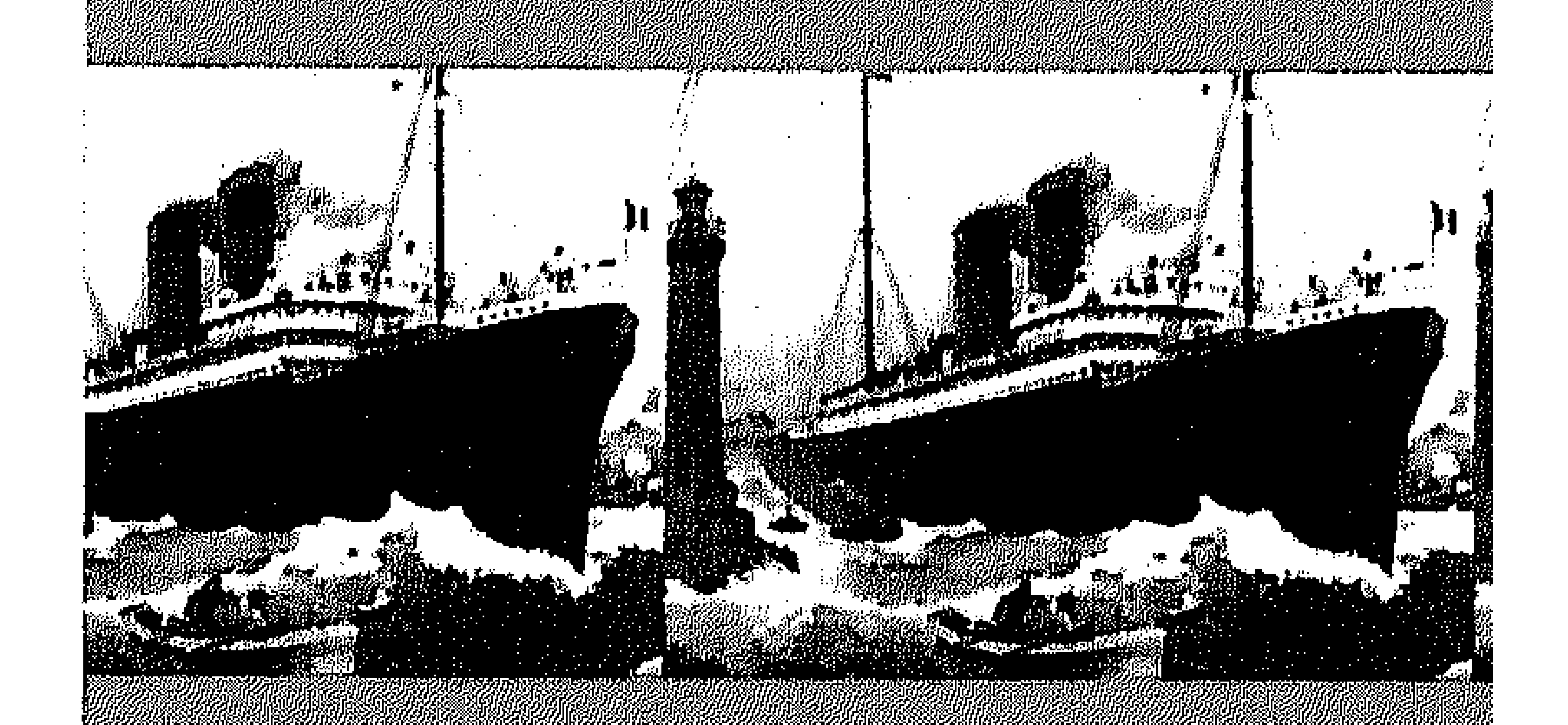
تاريخ
الهجرات الدولية



تأليف:

باولا كورتي

ترجمة: عدنان علي



نبذة عن المؤلفة:

باولا كورتي، تدرّس التاريخ المعاصر في جامعة تورينو فضلاً عن إشرافها على دورات دراسية لطلاب الدكتوراه في جامعتي برشلونة ونيس. ألّفت عدة أعمال حول المجتمعات الريفية الإيطالية بين القرنين التاسع عشر والعشرين وحول حركات الهجرة المعاصرة. من مؤلفاتها المنشورة: «بلدان المهاجرين» ميلانو 1990، «المجتمع الريفي ودور المرأة في إيطاليا» بولونيا 1992.

تاريخ الهجرات الدولية

تأليف: باولا كورتي

ترجمة: عدنان علي

مراجعة: د. عز الدين عناية

الطبعة الأولى 1432هـ 2011م

تاريخ الهجرات الدولية
باولا كورتي
JV6021 .C6712 2011
Corti, Paola

تاريخ الهجرات الدولية /تأليف: باولا كورتي ؛ ترجمة عدنان علي.- أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة و التراث، كلمة، 2011.
ص 237 : 18.5×11.5 سم
ترجمة كتاب: Storia delle migrazioni internazionali.
تدمك: 978-9948-01-806-3
1- الهجرة الداخلية و الخارجية – تاريخ. أ-علي، عدنان.

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإيطالي:
Paola Corti
Storia delle migrazioni internazionali

Published by arrangement with Marco Vigevani Agenzia Letteraria



www.kalima.ae

ص.ب. 2380 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 468 6314 2 971+ فاكس: 462 6314 2 971+



أبوظبي للثقافة والتراث
ABU DHABI CULTURE & HERITAGE
www.adach.ae

ص ب 2380 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، هاتف 300 6215 2 971+ فاكس 059 6336 2 971+

تاريخ الهجرات الدولية

المحتويات

مقدمة

أقرت الدراسات الأخيرة التي قدمت احتفاء بالألفية الجديدة ميزانية عن تاريخ القرن الماضي وتوقعات سوسيولوجية عن المستقبل، بدور مركزي للهجرة من حيث تأثيرها في تاريخ القرن العشرين ومن منظور توسعها المحتمل. وإضافة إلى الإشكاليات التي طرحها تغيير الأطر البيئية وتصعيد الصراع العسكري في مختلف أنحاء العالم، يُعتبر تنقل الشعوب من الظواهر الأكثر بروزاً في المجتمعات المعاصرة. ظاهرة حفزت واستقطبت المخاوف والعداء للأجانب وغرائز كامنة لم تخمد في البلدان المضيفة. أما اليوم، فقد تصاعدت الهجرة وتيسر لها الأمر بفضل تقليص المسافات والتأثير الكبير الذي فرضته سرعة بث رسائل التواصل، فوجدت المجال الواسع في القرن الماضي، متأثرة بدفعة قوية من عملية التصنيع، فشكلت ثروة هائلة وأسهمت في دعم ميزانيات الأسر والمجتمعات في القرون التي سبقت رسوخ النمو الصناعي.

القراءة المستوحاة من النزعة الثابتة المزعومة للسكان هي وحدها الكفيلة بحصر الهجرة داخل الحدود الزمنية المعاصرة وفي الحركات الجماهيرية التي رافقت النزوح من الأرياف

في مختلف مراحل التصنيع أو الفرار من الدول الفقيرة في العالم المعاصر. فقد مثل التنقل الجغرافي -الذي يستحضر اليوم أشباح الماضي، كما في رواية «الغزو» (*L'invasion*) حيث يصف الكاتب الفرنسي لويس برتران شعور المجتمع الفرنسي بالخطر إزاء الهجرة الإيطالية المكثفة في أوائل القرن العشرين- مورداً ثابتاً وضرورة ماسة في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعالم القديم في بعض الأحيان. قبل انطلاق الهجرات العابرة للمحيط وعملية التصنيع والنمو الحضري والهجرة الجماعية بأعداد هائلة من الريف نحو المدن، كان التنقل عبر مسارات جغرافية مختلفة داخلية أو باتجاه البلدان الأجنبية، ينطوي على خيار أفراد أو أسر بأكملها أو مجموعات موسعة من السكان، يجمعهم قاسم مشترك متمثل في البحث عن مورد رزق أو تحسين الوضع الاجتماعي أو الفرار من الحرب والاضطهاد السياسي والحروب الأهلية. وتشمل الهجرات تلك الحركات المتنوعة والمعقدة، الطَّويلَةَ الأمدِ، التي يطلق عليها بعض المؤرخين المعاصرين مصطلح «الشتات»، وهي تسمية تتجاوز الحدود الاقتصادية والإرادية التي تنحصر فيها حركات الهجرة، كما أنها لا تقتصر على اللاجئين السياسيين والمبعدين والأقليات

العرقية.

وبالرغم من الاهتمام الكبير الذي تثيره تلك الظواهر في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى، يستعصي على الخبراء والباحثين دراسة حضورها الثابت في تاريخ العديد من البلدان وتحليل دوافعها المتشابكة. ويغيب عن عديد الدراسات والتحقيقات بشأن التنقل -المستلهمة الأساليب المالتوسية ونماذجها الآلية والبائسة-، أن دوافع الهجرات قد تكررت سواء خلال النظام القديم أو في العالم المعاصر، شاملة الكثير من البلدان التي تعتبر نفسها اليوم بمنأى عن تلك الظواهر. ويفوت عديد الدراسات في الأعوام الأخيرة أن الاستقرار وضع «استثنائي» في تاريخ البشرية، وأن التنقل ليس إلا استراتيجية للبقاء في مختلف الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، بل أنه وسيلة ضرورية من أجل ممارسة حرف ومهن غير هامشية.

ويمدنا التاريخ الأوروبي في العهد القديم وكذلك تاريخ الصين الاستعمارية بأمثلة تظهر الصلة بين عادات المهاجرين وبين صقل الحرف والأعمال اليدوية أو ممارسة الفعاليات والنشاطات التجارية ذات القيمة الاقتصادية الكبرى. ولا يمكن اختزال التنقل في الأرياف والمدن خلال القرون

الماضية —والذي كان مثار ريبة وقمع المؤسسات الحكومية والإدارية، فضلاً عن خصومة شرائح واسعة من السكان— في البداوة وحياة الترحال والتجوال والهامشية كما تم تصوُّره اجتماعياً، وطرْحُه في أدبيات وأيقونات ذلك العصر.

كما تكشف تجربة الهجرة الكبرى عبر المحيط، المرتبطة بمفهوم استئصال الفلاحين هروباً من الفقر والجوع —والذي يعكس النموذج الإيرلندي في النصف الأول من القرن التاسع عشر أو الفرار من الواقع الريفي في حوض البحر المتوسط، الذي أعقب الهجرة الإيرلندية— عن أن المسألة أكثر مفصلية وتعقيداً حين يتم تحليلها بدقة. إذ أن تدفق الهجرة نشأ آنذاك، سواء من الواقع الزراعي المتحول ومن الفقر المدقع لسكان الريف، إضافة إلى المناطق الحضرية المعنية بعمليات التصنيع. حدث ذلك في بريطانيا العظمى، البلد الرائد في الثورة الصناعية، وفي بلدان أخرى من شمال أوروبا، حيث تعود عملية التحول إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وفي إيطاليا لاحقاً.

كان المعنيوّن بالهجرة من المدن ومن المناطق الصناعية، همُ الحِرَفيّين أو أصحاب المهن التي لم تعد ممارستها ممكنة في واقع متغير، فقدوا فيه استقلالهم المهني. وكان بعض هذه

الحرف يرتبط بتنقل متجذر، وعلاقات عمل منتشرة على امتدادات واسعة، وهي علاقات واتصالات بالغة الأهمية في سلوك الدرب نحو الأمريكتين وفي توسيع آفاق الهجرة عبر آليات جذب جديدة. فلا يمكن تجاهل أن إحدى الوسائل التي أسهمت في زيادة تدفق الهجرة كانت، ولا تزال في يومنا هذا، المعلومات والمراجع والعلاقات الشخصية بين المهاجرين –ما يدعى بالسلاسل المهاجرة– وما رافقها من إسهاب وتوسيع من قبل وسائل الإعلام.

وإلى جانب هذه الهجرات «الطوعية» المدعومة بتنوع الشرائح الاجتماعية للمهاجرين، فإن دراسة أكثر شمولاً للظاهرة، توفر عديد الأمثلة عن هجرات «إجبارية» للشعوب والجماعات والأفراد. وقد شكلت هذه الحركات، التي يتم التعامل معها في الواقع الراهن بنفس الحذر الذي أحاط بالحركات الأخرى، حقيقة رهيبة ثابتة. تشهد على ذلك عمليات الترحيل المؤسفة لمجموعات عرقية تدعى «بالسفلى» –انطلاقاً من المتاجرة الأطلسية الأولى بالعبيد السود، سيئة الصيت، إلى عمليات الترحيل الأخيرة لمجموعات عرقية بأكملها في عالمنا المعاصر– فضلاً عن القمع الذي شتت الأشخاص المنتمين إلى مختلف الأديان والنشطين

في شتى الأحزاب السياسية والمعارضين للأنظمة الاستبدادية في أرجاء العالم، سواء في العصر الحديث أو المعاصر. وقدّم هؤلاء المبعدون من بلادهم، نتيجة القمع الديني أو السياسي الذي مارسته مؤسسات الدولة، إسهاماً إيجابياً في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية في بلدان الاستقبال، كما يشهد التاريخ الطويل للشتات، لأسباب دينية في العصر الحديث، التاريخ المضني للجوء السياسي في القرن التاسع عشر، وهجرة الأفراد والمجموعات المعارضة والمضطهدة على يد الأنظمة الشمولية في القرن العشرين.

ويمكن القول، بالنظر إلى تاريخ القرن الماضي وما سبقه، بأن الهجرة لم تكن مجرد رد فعل لظروف فقر اقتصادي أو نتيجة لحوافز مالتوسية أساسها فائض السكان وآليات حركة الأسواق الدولية. فالهجرة تبدو خياراً ألهمته إستراتيجيات اقتصادية متمايزة اجتماعياً، فاختلطت وتراكبت معها هجرات ذات طابع مختلف وقسري في أغلب الأحيان. فالاستعمار نموذج مأساوي لذلك، لأنه تطفل وتغذى بالحركات القسرية للجماهير المستعبدة، أو لأنه جعلها تعتمد كلياً على المستعمرين من الناحية الاقتصادية. ذلك هو تاريخ مختلف الأنظمة الاستبدادية التي هيمنت في القرن العشرين؛

تاريخ حافل بالتعسف والقسر والإبادة الجماعية.

ثمة حاجة إلى دراسة حرة تنأى بنفسها عن المفاهيم السائدة بشأن ظاهرة الهجرة؛ دراسة تسهم في إعادة النظر في الماضي، وقراءة بمنظور مختلف لحركات الهجرة الكبرى والمبعدين واللاجئين، الذين يتنقلون في العالم بتغطية إعلامية هامة. فالإشارة إلى عدم استثنائية الوضع وإلى استمرارية التنقل، تساعد في استيعاب ما يجري في مختلف أرجاء العالم من حيث الأطر الديموغرافية – الاقتصادية والظروف السياسية، كما تسهم في تهدئة مشاعر القلق لدى الشعوب والدول التي تعتبر نفسها بمنأى عن المشكلة، لكونها في المرحلة الراهنة قوية اقتصادياً وأكثر استقراراً سياسياً.

في يومنا هذا –في إطار دولي مختلف من حيث الهجرات الكبرى في القرنين التاسع عشر والعشرين، وفي ظل تراجع حوافز الجاذبية في أسواق العمل والحاجة إلى الأيدي العاملة– تعددت الدوافع وكثرت العناصر المتحكمة بعالم التنقل في عصر العولمة. فقد ارتفع عدد من يهجر بلده هرباً من الظروف السياسية والاقتصادية والبيئية الصعبة أو الرهيبة –وهو تشرد وتشتت مأساوي يوازي ما حصل إثر الاستعمار– لكن الهجرة المعاصرة يغذيها كم هائل من أصحاب الشهادات

الدراسية والقدرات المهنية، يوظفون كفاءاتهم في أماكن أخرى من المعمورة. وما زالت هذه الهجرات الاقتصادية «الطوعية» تنشأ عن خيارات فردية واستراتيجيات عائلية، تسهم، من جهة، في تحسين الوضع الاجتماعي للمهاجرين وعوائلهم الباقية في الوطن، وتتيح، من جهة أخرى، أداء وظائف لا تلقى منفساً في الوطن.

سنخوض في مختلف حالات الاغتراب التي عبرت العالم الحديث والمعاصر، لكن لن يتم التطرق إلى حركات الهجرة بمنظور أوروبي أو غربي لا إيطالي بحت. فالهدف هو تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة في العالمين الحديث والمعاصر عبر دراسة حركات التنقل الدولية، ما يتيحه على الأقل، تشتت وتجزئة الدراسات التي تركزت على دول محددة، كما هي الحال بالنسبة إلى البلدان الإفريقية والآسيوية. كما ينبغي تكييف هذه القراءة مع الواقع المتغير للهجرات المعاصرة الذي يقترح اتباع نهج شامل في إعادة بناء مسارات التدفق وفي تحليل الأدوار التي قامت بها مختلف البلدان خلال مراحل الهجرة الدولية. وهو أسلوب تصور الشتات الذي توسع في عصر العولمة، حين بدأ المهاجرون بالتنقل بين البلدان وفقدت الحدود والمسافات الجغرافية أهميتها بشكل تدريجي من

حيث توجيه حركة الهجرة والإدراك الذاتي للمهاجرين. وهو توسع يحتم الإلمام بالدينامية وبالمسارات التي باتت لا تقتصر على أوروبا أو إيطاليا.

تلك هي الأسباب التي جعلت هذا الكتاب يتفادى التعمق في الهجرة الإيطالية مقارنة بتجارب أخرى، بالرغم من الأهمية الكبرى، الكمية والنوعية، للهجرة في التاريخ الإيطالي. فقد فضلنا تقديم قراءة مشتركة في الصفحات الختامية للفصل الأخير من المؤلَّف عن الهجرات الإيطالية إلى الخارج والهجرات المتوجهة إلى إيطاليا. وهو خيار يعكس منظور الكتاب ويلقي الضوء على ظاهرتين تُسْهِمان في دراسة ماضي وحاضر التاريخ الإيطالي بشكل أكثر وعياً.

لم تحظ ظاهرة الهجرة الإيطالية بعدُ بدراسة تاريخية في بلدنا، كما يدرك المطلعون، رغم أهميتها خلال ما يقرب من مائة عام من الهجرة الجماعية الإيطالية، وذلك خلافاً لغيرها من السياقات التاريخية. وقد تمخضت عن الهجرة الراسخة في العالم الأنجلوسكسوني دراسات كشفت، رغم تناقضها، عن قدر كبير من الإسهام الذي قدمته الهجرات في ترسيخ فكرة المواطنة في المجتمعات ذات النسبة الكبيرة من المهاجرين، كالمجتمع الأمريكي على سبيل المثال. وباتت

الدراسات تولي اهتمامها مؤخراً بالبلدان الأوروبية كفرنسا وألمانيا –حيث تعود جذور الهجرة إلى زمن بعيد، حالها حال بريطانيا. ولو استثنينا بريطانيا العظمى– حيث نتج عن الإمبراطورية الاستعمارية إدراك بظاهرة الهجرة في ما يشبه التجربة الأمريكية لرأينا أن للهجرة دوراً أقل شأناً في البلدان الأوروبية من حيث إعادة البناء التاريخي، مقارنة بالبلدان التي تضم عدداً أكبر من الأجانب. ينعكس ذلك على طريقة التعامل مع الأجانب وعلى رهاب الأجانب المنتشر بين مختلف شرائح المجتمع –والذي على أية حال، ليس بغريب على العالم الأنجلوسكسوني أيضاً–.

وتتميز إيطاليا، من بين البلدان الأوروبية، التي وإن كانت تختبر التعامل مع الأجانب منذ فترة وجيزة لا تتعدى العشرين عاماً –رغم تاريخها الطويل كممرّ ومستقبِل لثقافات متعددة – فقد كانت حتى منتصف خمسينيات القرن الماضي، البلد الأوروبي ذا العدد الأكبر من المهاجرين إلى الخارج. أضف إلى ذلك أن تدفق الإيطاليين إلى الخارج أو تنقلهم في الداخل، لاسيما في المناطق الجنوبية، ما زال مستمراً؛ وهو ما يجعل غياب إحصائيات ومعلومات عن الهجرة الإيطالية في تاريخ البلد نَقْصاً أعظم، لأنه يعرقل دراسة الماضي وتجاوز الشكوك

والتناقضات التي تميز تعامل البلد مع الهجرات القادمة في الفترة الأخيرة. ومن هنا جاءت الدعوة إلى التمعن معاً في أهم ظاهرتين للهجرة التي شهدتها إيطاليا في تاريخها –وهو الموضوع الختامي لهذا المؤلف– لعلها تسهم في توضيح بعض الأمور الشائكة في التاريخ الإيطالي، وقدمت وسيلة تأمل في التحقيق التاريخي وفي الفطرة السليمة لأولئك الإيطاليين الذين يشعرون بتنافر مع المهاجرين الموجودين في بلدنا.

الفصل الأول:

الهجرات في عصر ما قبل التصنيع

التنقل الدوري وجاذبية المدن في أوروبا

شكّل التنقل في عصر ما قبل الصناعة مورداً ثابتاً لاقتصاد الأسرة والمجتمع. وكان تمهن الشباب وأعراف الزواج وظواهر الاستيطان الزراعي ونمط الأعمال الزراعية، واحتياجات الصناعة التحويلية، وممارسة الحرف والتجارة، يتطلب حركة مكثفة من قبل السكان. كان اغتراب الشباب للإسهام الفعلي في اقتصاد الأسرة أو للحصول على دخل لمواجهة الزواج، ممارسة ضمن دورة حياة الأسرة ذاتها. وكانت ترتبط بنموذج السلوك هذا، وهو موضع دراسات إنجليزية، يدعى «خدم دورة الحياة» (*life-cycle-servants*)، أشكال أخرى للانتقال في عصر ما قبل الصناعة. ففي تقديرات أجريت في إنجلترا، ظهر أن بين عامي 1574 و1821، كان 60٪ من السكان الذين يتراوح أعمارهم بين الخمسة عشر والأربعة والعشرين عاماً، يزاولون وظائف عمل خارج المنزل. ولم تكن الظاهرة تقتصر على هذا البلد: ففي مختلف

أرجاء أوروبا، كان الشباب خلال القرن السابع عشر يغادرون الأسرة للخدمة في المنازل أو المزارع.

ويشهد على تنقل الشباب لممارسة الأعمال الزراعية في أنحاء أوروبا، أن الشباب العامل، كانت تطلق عليه تسميات محددة: فكانوا يدعون في فرنسا «خدم المزارع» (*Valets de ferme*)، وفي ألمانيا «الخدم» (*Gesinde*)، وكذلك في بريطانيا (*servants in usbandry*). ولم تكن احتياجات الاقتصاد العائلي تحسب حساباً حتى للجنس اللطيف. فقد كانت الفتيات أيضاً طرفاً في هذا التنقل، فكُنَّ يعملن في المنازل وفي الحياكة والنسيج. أما الشابات فكن يشتغلن في الخياطة ومصانع الحرير حيث يجدن المأوى. وكن، شأنهن في ذلك شأن أقرانهن، يعملن في قطاع الزراعة، لاسيما زراعة الكروم. وبخلاف ما يرد في الدراسات التي تركز على حركة الهجرة النسوية في مسافات جغرافية قصيرة المدى، كانت الشابات يقطعن مسافات طويلة من أجل العمل. ولعل حالة النرويج كانت خير دليل على ذلك، فكما يظهر في دراسات متخصصة، كانت الشابات في بعض المجتمعات النرويجية في نهاية القرن السابع عشر، يشاركن في رحلات هجرة تبلغ هولندا، حيث العمل في منازل العاصمة.

ومن بين مختلف أشكال التنقل، كانت الهجرة المرتبطة بالنشاطات الزراعية في أوروبا الصناعية، أهمها عددياً. كانت هجرات استيطانية هدفها الاستقرار في مختلف أرجاء أوروبا، لاسيما خلال القرن السابع عشر، حيث انتقلت مجموعات كبيرة من المستوطنين الألمان باتجاه جنوب شرق أوروبا لإنشاء مستعمرات واسعة؛ وتحققت هجرات مماثلة في هنغاريا بمناطق الفولغا والبحر الأسود وأراضي بروسيا. كما لقيت الحركات الاستيطانية حوافز من قبل الملوك الذين شجعوا الاستيطان سعياً إلى إصلاح مساحات شاسعة من الأهوار والمستنقعات المنتشرة في أنحاء أوروبا. وكان لسكان هولندا دور هام في هذه الهجرات؛ فبالنظر إلى خصوصية الأراضي المنخفضة والحاجة إلى التحكم بمخاطر المياه، كان للهولنديين باع طويل في أعمال ردم الأراضي وإصلاحها. كما تجدر الإشارة إلى الدور الأقل شأناً، الذي قدمه المهندسون وخبراء السمكرة، القادمون من هولندا بطلب من البلدان الأوروبية لحل المشاكل التقنية، المتعلقة باستصلاح الأراضي الرطبة.

أما في المجتمعات الأوروبية في العصر القديم، فلم ترتبط الهجرات الأكثر انتشاراً بالاستيطان. بل كانت هجرات

دورية تستهدف الأعمال الموسمية في الحقول وكل ما يرتبط بالزراعة، سواء ما تعلق بالصناعة الزراعية أو الأعمال اليدوية. كانت هذه التنقلات الجغرافية تشمل مئات الآلاف من العمال الذين قطعوا مسافات تتراوح بين 300 و700 كيلومتر لبلوغ المناطق الجاذبة لليد العاملة. ومن بين ما يزيد عن عشرين نظاماً للهجرة، تم تسجيلها في إحصاء نابوليوني بين نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر -أنظمة متميزة بالانتقال الدوري والموسمي من مناطق أقل حظاً بالموارد وذات كثافة سكانية عالية ومستويات أجور منخفضة، نحو مناطق غنية بالبنى التحتية، وبمعدلات أجور مرتفعة وذات أنظمة زراعية وصناعية متنوعة، فضلاً عن فرص العمل في المناجم-. وقد خص باحث هولندي بالدراسة سبعة أنظمة للهجرة في أوروبا الشمالية والجنوبية، جذبت معظم الأيدي العاملة آنذاك.

وكانت هذه المناطق تشمل: الحوض الكبير لبحر الشمال -الموافق أساساً كلاً من هولندا وشمال غرب ألمانيا-؛ شرق إنجلترا؛ المنطقة الريفية والحضرية الكبرى في العاصمة الفرنسية؛ ساحل كاتالونيا وبروفينسا؛ كاستيليا وعاصمتها؛ أرياف بادانيا بشمال إيطاليا ومدناً مثل ميلانو وتورينو؛

المناطق الجنوبية بإقليم توسكانا –فضلاً عن جزيرة الآلب وكورسيكا– ولاتسيو بعاصمتها. وكانت تيارات الهجرة تلتقي على هذه المسارات بصورة رسختها التقاليد قبل الاستطلاع النابوليوني، تيارات كان في وسعها تجاوز مائتي ألف شخص سنوياً، تشمل فرقاً من العمال متميزة بتسلسل هرمي داخلي صارم. سلاسل هجرة حقيقية –حيث يقوم رؤساء العمال بجمع الأيدي العاملة وتحديد العلاقات والاتفاق مع أصحاب العمل بشأن أوقات العمل والأجور– تستهدف الأعمال الزراعية والبناء والتشييد والحرف اليدوية المتوفرة في المدن.

وقد أظهرت العديد من الدراسات أن معظم حركات التنقل الجغرافي في هذا السياق قدمت من المناطق الجبلية. إذ كتب المؤرخ الفرنسي الشهير فيرناند بروديل يقول: «الجبل مصنع رجالٍ قيد استخدام الآخرين»، في حديثه عن التنقل من الجبال في منطقة البحر المتوسط في عهد فيليب الثاني، نظراً إلى فقر المناطق الجبلية والحاجة الفعلية المرتبطة بالبيئة والكثافة السكانية للمناطق الجبلية. الجبال باعتبارها فقيرة، منعزلة، كثيفة السكان كانت مضطرة إلى دفع رجالها باتجاه السهول والمدن المحيطة بجبال الآلب، شأنها في ذلك شأن

المناطق الجبلية الأخرى في أوروبا حول البحر المتوسط، والتي أظهرت دراسات حديثة أنها كانت مصدر تنقل جغرافي مثمر وممفصل. لم يكن ذلك التدفق يستند إلى كثافة السكان وحدها أو إلى الطبقة الفقيرة بحد ذاتها، كما لم تكن تلك الجماعات تقصد الأعمال الزراعية في السهول والمدن فحسب، بل كانت هجرة ذوي الحرف اليدوية ومختلف أصناف التجار، تعبر الجبال ذاتها فتوفر مصادر العيش والثروة المحلية أيضاً. وانبثقت عن تلك الهجرة، التجارة المتنقلة التي أنشأت نشاطات اقتصادية مزدهرة أساسها العلاقات التجارية الممتدة على مساحات شاسعة.

وكانت ترافق الباعة المتجولين المنهمكين في التجارة المحدودة وقوامها المنتجات الغذائية والمفروشات، شبكات تجارة أعظم شأناً، انبثقت عن انتشارها نخب محلية متمكنة داخل المناطق الجبلية.

وقد ظهرت في نظام الهجرة التي شملت المنطقة الشاملة لإسبانيا، والبيريني، وأنغدوك، والكتلة الصخرية الوسطى وجبال الآلب الغربية، سلالات هامة من التجار المنحدرين من الجبال الفرنسية بين القرنين السابع والثامن عشر، أسسوا سلاسل تجارية مزدهرة في المدن الإسبانية. وهكذا، فإن

شبكة بيع الكتب المتجولة، التي مهدت في القرن الثامن عشر لنشأة سلسلة واسعة من المكتبات في عموم أوروبا الغربية، كان مولدها قرية واقعة في إحدى وديان دوفين الفرنسية. كما كشفت الدراسات عن تيارات هجرة مماثلة في أحواض الأبنين الإيطالية الشمالية والوسطى مثل البونتريموليسي بين توسكانا وليغوريا، حيث التجارة المتجولة القديمة بالكتب. وباختصار، فإن أشكالاً متنوعة من الهجرة للتجارة كانت قائمة على جانبي الآلب والبيريني وأسكتلندا، وكانت حاضرة أحياناً في بعض جبال الجنوب: كما في أجزاء من حبال الأبنين الإيطالية أو سلسلة جبال المغرب. وكانت التجارة المتنقلة غالباً ما تقترن بممارسة الحرف اليدوية، المتنوعة والمثمرة، والمتميزة هي الأخرى بالتنقل الدؤوب والحركة المستمرة.

ولا شك أن الهجرة الأكثر انتشاراً على الإطلاق والأوفر حظاً بالدراسات المتعمقة، تتمثل بهجرة الحرف اليدوية؛ وهي حركة راسخة الجذور داخل شركات القرون الوسطى؛ إذ كان رب العمل يرسل المتمهن، بعد فترة تدريبية قد تدوم عشرة أعوام، ليكتسب خبرة في مكان آخر حيث تتميز ممارسة الحرفة بتقاليد عريقة. وقد أدت هذه الهجرات

الخاصة بالشركات إلى تطور حركات شارك فيها ممثلو المهن التقنية الجديدة، لعل أشهرها كان الطواف في فرنسا والجيل المتجول للحرفيين الألمان. ويزخر الأدب الإيطالي في القرن السابع عشر بملاحظات عن ملامح الحرفيين الباعة الذين كانوا ينحدرون من قراهم في جبال الآلب والأبنين للعمل في الأرياف والمدن المجاورة. أما الدراسات الأخيرة، فتتيح الكشف عن هجرة عمال متخصصين انتقلوا دورياً من شرق وغرب جبال الآلب الإيطالية، تلبية لدعوات أرباب العمل والمعماريين، المنهمكين في تشييد المباني في أشهر المدن في عصر النهضة. كما كانت مجموعات من عمال البناء ومن طارقي الحديد، المعتبرة «أرستقراطية عاملة» تغيب موسمياً عن المجتمعات الجبلية في البيريني لتقديم كفاءاتها في الأنغدوك وفي كاتالونيا.

وبالرغم من أهمية الهجرة الدورية، الخاصة بالزراعة والتجارة والحرف اليدوية في أوروبا ما قبل عصر الصناعة، كانت جاذبية المراكز الحضرية دافعاً قوياً للتنقل في العصر القديم. فقد كان المثل الألماني السائد في القرون الوسطى يقول «هواء المدينة يحرر الإنسان»، إشارة إلى الحرية التي وجدها المزارعون في زمن الإقطاعية خلال نزوحهم من الأرياف

نحو المدن التي لم تكن محض مأوى وملجأ للقرويين، بحثاً عن التحرر. إذ كانت المراكز الحضرية في حاجة ماسة إلى المهاجرين، فتستقطب وتوفر الوظائف في شتى المجالات.

كانت المدن في عصر ما قبل التصنيع تتميز بمعدل وفيات عالية تفوق معدل الولادات، فتحتاج تجديداً ديموغرافياً مستمراً. وكان السبب في معدل الوفيات المرتفع التكدس البشري، وسوء الظروف الصحية والنقص في البنى التحتية والمرافق؛ وهي ثغرات كان يسدها ويعوض عنها تدفق المهاجرين المستمر. لم يكن التطور الصناعي في القرن التاسع عشر إذن، المحرك الحافز للتحضر، خلافاً لما يُقرأ في الدراسات التي تربط الهجرة بالتصنيع وما ترتب عليه من نزوح من الأرياف. وقد اتسمت الهجرة نحو المدينة في إطار حاجة ثابتة إلى التوازن الديموغرافي، بأهمية قصوى في العصر الحديث، فاقت أهميتها في العصور اللاحقة.

وفي القرن السادس عشر، المتميز بارتفاع عدد السكان وزيادة حركات الهجرة في أوروبا –سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الدينية–، ترتبت زيادة عدد السكان في المدن على الهجرة أساساً. وتميز التطور الملحوظ في تلك الأعوام بتوسع مدن ذات كثافة سكانية مختلفة: فمدينة إشبيلية

على سبيل المثال، زاد فيها عدد السكان من 45.000 نسمة عام 1500م إلى 135.000 عام 1600، فيما نمت مدينة هامبورغ حيث انتقل العدد من 15.000 إلى 40.000 نسمة في الفترة ذاتها. أما العواصم، فكانت الزيادة فيها أعظم: انتقلت أمستردام من 15.000 نسمة عام 1514 إلى 104.000 عام 1622؛ وتحولت لندن من 60.000 عام 1520 إلى 187.000 عام 1600م، وكذلك مدريد التي بلغ عدد سكانها 65.000 نسمة في الفترة نفسها، فيما كان العدد لا يزيد عن 4500. لكن العاصمة الإنجليزية ما بين القرنين السابع والثامن عشر، احتكرت وحدها 80٪ من النمو الطبيعي في عموم إنجلترا.

وكان النمو الحضري ظاهرة منتشرة على الصعيد الديموغرافي بنسب متفاوتة في أوروبا الغربية والشرقية. ففي روسيا، حيث كان تطوُّر المدن في القرن الخامس عشر حقيقة واقعة في بعض الولايات، كموسكو على سبيل المثال، شهد القرن السادس عشر نمو مدن أخرى، ولاسيما بمحاذاة نهر الفولغا. مدن مثل سمارا وسراتوف، وجدت الحافز في عمل إحدى الشركات الاستعمارية كانت تشجع وصول سكان جدد، موفرة لهم مختلف الامتيازات. وفي السهوب أيضاً، وفي أرجاء أخرى من البلد نشأت مدن وتحولت إلى

أماكن استقبال للحرفيين والتجار، بعد أن كانت مجرد مراكز عسكرية.

كما ضاعفت المدن الإيطالية عدد سكانها في نهاية القرن، كما هي الحال في مِسّينا، وبَاليرمو، كتانيا وفي عاصمة مملكة نابولي، التي أصبحت إحدى أكبر مدن أوروبا. أما في ولايات إيطاليا الوسطى، فقد بلغت روما 100.000 نسمة في نهاية القرن بعد أن كانت تضم 50 ألفاً عام 1526، وكذا الحال في الولايات الشمالية، حيث تضاعف عدد السكان في ميلانو والبندقية، مع أن الزيادة كانت متواضعة في مدينة فلورنسا.

ومن المألوف والسائد في العهد القديم أن المدن الأوروبية كانت تستقطب وتفتن الفقراء المهمشين في الأرياف. وقد شكلت مؤسسات الرعاية الاجتماعية، المتمركزة في المدن، حافزاً قوياً لتحضر المزارعين في زمن القحط والكوارث التي حلت بالأرياف في عصر ما قبل التصنيع. غير أن المدن لم تستقطب الفقراء والمتسولين فحسب، بل استقبلت التجار والسادة أيضاً؛ كما أن استيطان رجال الأعمال ذوي المكانة الاجتماعية المرموقة كان عاملاً ديناميا في المدن ذاتها. فأصبحت المدن–الموانئ مركزاً لمستوطنات هامة ومقراً

للتجار الأجانب بفضل جاذبيتها المترتبة على موقعها الجغرافي وتوفر شتى فرص العمل. وهي مستوطنات استقرت في مدن شمالية مثل هامبورغ، أو جنوبية مثل مرسيليا، أو أطلسية مثل بوردو ولشبونة.

وإن لم تكن الطبقة المهمشة وحدها، المسؤولة عن زيادة الهجرة نحو المدن، فلم يكن سكان الأرياف أيضاً، الوحيدين في تغذية ظاهرة التحضر التي ميزت أوروبا الحديثة. فقد ربط تدفق المهاجرين مدناً أقل شأناً من الوجهة الاقتصادية بمدن أخرى كانت توفر فرصاً وظيفية أعظم. فلم تكن ممارسة الحرف، وهي بؤرة استقطاب هامة من قبل الاقتصاد في المدن، تجذب الشباب المتوجهين من الأرياف نحو المدن للتمهن؛ فإلى جانب هذا التنقل الدوري من الأرياف والحركة المرتبطة بمختلف أشكال التجارة الصغيرة، كانت الهجرة تربط ما بين المدن الصغيرة وتلك الأكبر حجماً.

ويضاف إلى عوامل الجذب تلك، ما كانت تمارسه العواصم. فقد ترتبت زيادة عدد السكان فيها على الطلب المتعلق بعمليات تشييد وترميم وتزيين المقار الحكومية، وعلى قدوم الموظفين والعاملين في الخدمات الإدارية—البيروقراطية، فيما ارتبط تمدن شرائح المجتمع المتميزة —كالمثقفين وممثلي

الكنيسة- بوجود الجامعات والمؤسسات الدينية. وكانت ممارسة الوظائف العسكرية، المتمركزة في العواصم، عاملاً آخر في عملية التمدن، في ظل التكرار المستمر للحروب، سواء في مظاهرها المتناقضة مع الجانب الديني والمدني أو المواقف من الصراعات الدولية.

الحروب والتشتت الديني والمعاهدات

يشكل فرار مجموعات كاملة من السكان أمام الغزاة وجيوش الأعداء فصلاً مركزياً في تاريخ الهجرات في عصر ما قبل التصنيع. فقد تسببت الحروب الأهلية والدينية، وتلك الموجهة ضد الدول الأجنبية، في نزوح الشعوب. إذ كانت الجيوش في تقدمها عبر القارة العجوز تتسبب في الهجرة الجماعية. وما زالت حرب الثلاثين عاماً، من بين عديد الصراعات التي دمرت أوروبا الحديثة، يتم ذكرها كحدث ارتبط، ليس فقط بالانهيار الديموغرافي وانتشار الأوبئة والقحط -وهي الكوارث التي كانت تحل مراراً وتكراراً بأرياف ومدن أوروبا ما قبل التصنيع-، بل بتشرد وتشتت مأساوي. فقد عبرت ألمانيا خلال تلك الحرب أعداد كبيرة من النساء والشباب والخدم التابعين للجيوش، فضلاً عن

العربات والحيوانات، وكمّ هائل من اللاجئين هروباً من ضراوة المعارك. هجر آلاف المزارعين أراضيهم لأن الجيوش كانت في إقامتها المؤقتة تستهلك احتياطات الغذاء أو تهدم المنازل وتدمر الحصاد. ففي ورتنبرغ وحدها، التي لم تكن ميدان معركة بل ممراً للجيوش، انخفض عدد السكان خلال الحرب الرهيبة من 450.000 إلى 100.000 نسمة، بينما هبط عدد السكان في المراكز الكبرى بنسبة 70٪. وفاقمت الهجرة الانخفاض الديموغرافي المترتب على معدل عال في الوفيات. ففي بعض المناطق التي كانت مسرحاً للعمليات العسكرية، التي غادر منها أعداد كبيرة من السكان باتجاه بولندا، كما في سليسيا، زادت خسارة السكان عن نسبة 20٪. وفي كل صوب ومكان، كما أظهرت الدراسات، اختلط الانخفاض المترتب على الهجرة بذلك الذي سببه معدل الوفيات.

كما أن الهجرة نحو المدن، التي تميزت بارتفاع حاد خلال القرن السابع عشر، استندت إلى تنقل المزارعين اللاجئين، الفارين من مسرح الحروب الدامية. ففي المدينة الألمانية فيمار، كان عدد اللاجئين عام 1640 يفوق عدد السكان. وفي شتوتغارت عام 1638، كان 33٪ من الولادات تخص أسر المواطنين الأجانب. وكذا الحال في 55٪ من نسبة

الوفيات. وكانت المدن الكبيرة تتمتع بحماية أكبر من ويلات الحرب، فأصبحت بالتالي ملاذاً لهجرات استثنائية سببها الحرب. أما المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم، الأقل حماية عسكرياً، فتسبّب الحصار المتكرر في السلب والنهب وشتى أشكال العنف، فضلاً عن تشرد طوعي أو قسري للسكان. ولم تشهد المدن استقراراً وإعادة إعمار وإسكان إلا في نهاية الحرب وبفضل الاستيطان الذي شجع عليه بعض الحكام، كأسرة هوهنتسولرن، إذ عاد الناس يعمرون مناطق زراعية واسعة في الأقاليم الأكثر تضرراً من الصراع الطويل.

ورافقت هجرات كبرى الحروب التي نشبت لاحقاً بين ثلاثة إمبراطوريات: الهابسبورغية والعثمانية والروسية. إذ تسببت الحروب في الهجرة التي شملت شرق أوروبا وجنوبها.

ومن بين الهجرات التي لم تستند إلى خلفية اقتصادية وطوعية، تشرد الأقليات الدينية، ولعله أهم مثل يرمز إلى الهجرة المترتبة على قرارات سياسية أو إلى أعمال قمع عنيفة من قبل السلطات. وكانت أشهر أمثلة التشريد والنفي في عصر ما قبل التصنيع تتعلق بتشتت اليهود المبعَدين من إنجلترا في القرن الثالث عشر، ومن فرنسا في القرن الرابع عشر، ومن

إسبانيا في القرن الخامس عشر، وما تعرض إليه اليهود من العقوبات المتكررة بموجب أوامر صادرة في بعض الولايات الألمانية. وحصلت حالات تشرد ديني شهيرة أخرى في إسبانيا للموريسكيين المطرودين عام 1609 والهوغونوطيين الفرنسيين، المرغمين على الفرار بعد عام 1685. وفي واقع الأمر، فإن الحروب الدينية التي رافقت الإصلاح والإصلاح المضاد، نجم عنها ما يزيد عن مليون لاجئ شريد. ففي القرنين السادس والسابع عشر، اضطر الناس إلى الهروب من مختلف البلدان الأوروبية، البروتستانتية والكاثوليكية، بحسب انتماءاتهم، ذلك لأن سياسات الدول الحديثة كانت تعزل المجموعات الدينية المعارضة، خشية أن تشكل خطراً على الوحدة وعلى الحكم المطلق في الدول الفاسدة. وبالفعل، فقد تم شمل هذه الأقليات سواء بإجراءات الطرد القضائي من الحياة الاجتماعية أو بتدابير الطرد القسري العنيف من أراضي الدولة.

وإذا كانت الأقليات الدينية تمثل عنصر إزعاج يتوجب على الحكام المنهمكين في تأسيس الدولة القومية الحديثة التخلص منه، فإن الأقليات ذاتها كانت مصدراً للإثراء الاقتصادي والثقافي للدول التي كانت تستقبلها. فقد أدى

إبعاد اليهود من إسبانيا وتشتتهم في مناطق مختلفة حول البحر المتوسط والقارة الأوروبية بعد عام 1492 إلى تشكيل العديد من المجتمعات العرقية–الدينية ذات الطابع اليهودي، وإلى تكوين حركة تجارية هامة بإدارة اليهود أنفسهم. وهكذا، كانت الأزمة في معظم المناطق الإسبانية المهجورة –وبالمقابل، الحافز القوي للتجارة في المناطق التي استقبلت اليهود– من بين التداعيات المترتبة على طرد الموريسكيين من إسبانيا عام 1609.

ففي مملكة بلنسية على سبيل المثال، أنتج طرد ما يقرب من 270.000 من الموريسكيين «ضرباً من الكارثة الأرضية»، التي دمرت المقاطعة الثرية جنوب–شرقي شبه الجزيرة الإسبانية. إذ تفرق هؤلاء في مدن الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، واستقر معظمهم في المغرب وفي أهم مدن آسيا الصغرى، ما أدى إلى تعزيز اقتصاد هذه المناطق. وبصورة غير مختلفة، فقد أسهم إبعاد المنتمين إلى الأقلية الهوغونوطية من فرنسا، وجلهم مثقفون ومتمكنون اقتصادياً، في إثراء هولندا وإنجلترا وبرندنبرغ، وبقية الدول البروتستانتية التي توجهت إليها هذه الأقلية الدينية.

وتسبب رحيل المعارضين السياسيين والهاربين من

الحروب في زيادة عدد سكان المدن الرئيسية في أوروبا. ففي أمستردام، ازداد عدد السكان بين عامي 1600 و1650 من 60.000 إلى 175.000 نسمة، حيث افتتن اللاجئون بمناخ من التسامح كان يميز هولندا عن غيرها من البلدان الأوروبية. وقد حل بالمدينة الشمالية المنفيون الفرنسيون والتجار الأثرياء الذين هجروا إسبانيا أو مدينة أنتوارب التي كان يحكمها الإسبان، نتيجة الضيق وعدم التسامح السياسي. كما أسهم المبعدون لأسباب دينية في إعمار وتحضر مدن أمريكا الشمالية. وقد استقرت تلك الأقليات الدينية في بعض أهم المدن مثل فيلادلفيا، مدينة الكويكرز (المذهب البروتستانتي)، وهناك أقليات دينية، كما سنذكر في الصفحات اللاحقة، هجرت إنجلترا في عهد كرومويل لبلوغ الضفة المقابلة لما كان يطلق عليه «بحر المرافعات».

وتميزت أشكال أخرى من التنقل الجغرافي بالصبغة السياسية، حيث تسببت قرارات السلطات الحكومية، والقواعد الدولية، والمعاهدات وإعادة رسم الحدود، في تشرد الشعوب المعنية. وقبل أن تغدو الهجرة تلك الظاهرة الجماهيرية التي أرغمت الدول المستقبلة على تنظيمها وتحديدها كماً ونوعاً منذ نهاية القرن التاسع عشر -انطلاقاً من

الاعتبارات الاقتصادية ومقتضيات التوازن المحلي والدولي–،
فإن سياسات الدول أخضعت إجراءاتها بحق الأجانب إلى
تقديراتها العسكرية والاجتماعية والاقتصادية.

ولم تكن الدول في العهد القديم تفرض قيوداً دقيقة
على الهجرة لأن الأفكار السائدة كانت تستند إلى المبادئ
التجارية، التي كانت تعتبر حضور وزيادة عدد السكان
بمثابة مصدر ثراء يتحتم العمل على تشجيعه بشتى الوسائل.
وللأسباب ذاتها ومن أجل إمكانية الاعتماد على قدر كبير
من الرجال في جيوشها، كانت الدول تمنع الهجرة المعاكسة،
أي الخروج من البلد، فمنعت الإجراءات التي تم تبنيها
في القرنين السادس عشر والسابع عشر، انطلاقاً من هذه
المبادئ، الجماهير من التنقل، فيما راحت بعضها تسعى علناً
إلى اجتذاب حشود جديدة، ممارسة بذلك ضغوطاً على
الحرية الفردية في اتخاذ القرارات.

وتمثلت الوسائل الأخرى في التحكم القسري بالهجرة
من قبل الحكومات، في الاتفاقيات الدولية المبرمة في نهاية
الحروب التي دمرت أوروبا بين القرنين السابع عشر والثامن
عشر. وتميزت الهجرة في هذه الحال، وفق الحدود التي
تفصل بين الأوطان، «بالداخلية» و«الدولية»، بما في ذلك من

تداعيات على المهاجرين. وترتبط بعض الأمثلة على «سيولة» الحدود هذه، وعلى ما يتبع من الصفات المختلفة للهجرة، بتاريخ البلدان، وتظهر تداعياتها الحتمية في العلاقات بين مختلف مكونات الشعب وفي الصراعات المستمرة بينها. ففي التجربة الأوروبية، ميز انتماء وطني متبادل الألزاس واللورين على الحدود الفرنسية الألمانية؛ ومناطق منتشرة في أراضي الإمبراطوريات الشرقية الكبرى، فضلاً عن واقع إيطالي متنوع على الحدود الإيطالية الفرنسية والإيطالية النمساوية. ففي كافة هذه المناطق، المتميزة بالتعايش بين مختلف الأقليات العرقية، هناك «تنقل» للتخوم والحدود، ناجم عن الاتفاقيات الدولية، وسبب للهجرة المأساوية، الطوعية أو القسرية، لأفراد وأسر ومجموعات كاملة، لغاية سنين قليلة خلت.

الهجرات خارج أوروبا: الاستعمار والهجرات القسرية

حفزت ظاهرة الاكتشافات الجغرافية والاستعمار ونمو التجارة ما بين القارات والتغلغل التبشيري في العصر الحديث على الهجرات العابرة للمحيط. وقبل أن تقوم سياسات الدول في العالم القديم بتشجيع هجرة الأوروبيين كوسيلة استعمارية، كان الإسكان قد تحقق عبر التنقل القسري للأيدي العاملة

المحلية أولاً، والتابعين بموجب الاتفاقيات لاحقاً، أي أولئك الذين كانوا يقدمون خدماتهم لمن ينقلهم إلى أمريكا عوضاً عن دفع أجور الرحلة، فضلاً عن المساجين والأفارقة السود. ولقيت الهجرة الحرة خلال الفتوحات الأولى للأراضي الأمريكية، دعماً من الباحثين عن ثروات المناجم، المتسللين بين صفوف الجيوش الفاتحة من أجل الحصول على موارد الذهب والفضة، الأسطورية في البلاد المستعمرة، فضلاً عن الدعم الذي قدمه المبشرون الكاثوليك، الذين شجعوا على الهجرة نحو الأراضي الجديدة سعياً إلى نشر تعاليم الإنجيل بين السكان المحليين.

إذن، وكما ذكرنا أعلاه، لم تكن القوى العظمى ترحب بنمو الهجرات الكبرى العابرة للمحيط، خشية فقدانهم لسكان البلد، الذين كانوا أصلاً بعدد متواضع. إذ يكفي الإلمام في هذا السياق بأن إسبانيا في نهاية القرن السابع عشر لم يكن سكانها يتجاوزون 8 ملايين نسمة؛ وكانت فرنسا في نفس الفترة تعد 16 مليوناً؛ ولم يكن عدد سكان إنجلترا يفوق 5 ملايين؛ وفي البرتغال كان عدد السكان مليوناً واحداً؛ أما الأراضي المنخفضة، فكان يعمرها 3 ملايين نسمة. وتفيد هذه الأرقام في تفسير قلة الاهتمام الأولي بالاستيطان في

الأراضي الأمريكية من قبل الأوروبيين –وخاصة حين يتم ربطها بالمبادئ الأساسية للدول الحديثة، التي كانت تنظر إلى الدفاع عن البلد انطلاقاً من الذهب وحجم قوات المشاة–.

إذن لم تكن أعداد الأوروبيين الذين شاركوا في الهجرات العابرة للمحيط بعد الاكتشافات الجغرافية الكبرى في النصف الثاني من القرن الخامس عشر كبيرة، إذ بلغ عدد الإسبان الذين حلوا بأمريكا الجنوبية 200.000 في القرن السادس عشر. وكان عدد القادمين من البرتغال إلى البرازيل في منتصف القرن ذاته لا يفوق 4000. وتحققت عملية الاستيطان الأولى في أمريكا الشمالية على يد القادمين من أوروبا، وبصفة خاصة من إنجلترا وهولندا، في بداية القرن السابع عشر. كما بلغت هجرات محدودة العدد إلى مراكز الاستيطان في آسيا وإفريقيا، أو استقرت في بعض الجزر وبمحاذاة السواحل. وفي منتصف القرن السابع عشر، استوطن الهولنديون في إفريقيا الجنوبية وشرعوا بما يدعى «تريك»، أي التوغل في الداخل، الذي عظم شأنه بعد قرن من الزمن، فضمّ أعداداً كبيرة من المستوطنين. فقد بلغ عدد البويريين 15.000 في عام 1795، بعد أن كانوا 168 فرداً عام 1672م. وحل الاستيطان الاستعماري في القارة الآسيوية بمراكز مثل جاوة ومكاو

على يد البرتغاليين، كما استوطن الإنجليز في الأراضي الهندية الشاسعة مثل بومباي ومدراس.

وتحققت عمليات التوغل الأولى في العالم الجديد على يد الفاتحين «كونكويستادورس»، الذين باشروا بصراع بين الحضارات، تزخر الأدبيات بالإشارات إلى عنفه وإلى الضحايا والخسائر البشرية التي حلت بالسكان المحليين. وتم اختبار المثل الرامز إلى هذا النوع من الاستعمار في أمريكا الإسبانية، حيث جرى ترسيخ الاستيطان البشري للأراضي الجديدة عبر مطاردة شرسة عنيفة «للهنود الحمر». وتمثل الأمر ببعثات تهدف إلى الحصول المضمون على أيد عاملة مجانية في الأراضي التي أجبر فيها السكان الأصليون على هجرها.

جرى استيطان أمريكا الجنوبية في بدايته عن طريق الأيدي العاملة المحلية. لكن منابع التجنيد المحلي في الأمريكتين لم تكن تكفي لتلبية متطلبات الإنتاج والتجارة في البلدان الأوروبية. وبالتالي، فقد تمت الاستعانة بالهجرة القسرية للعبيد الأفارقة، سواء من أجل الاستيطان أو الاستعمار. وهكذا، انطلاقاً من القرن السادس عشر، تم إرساء نظام اقتصادي دولي في القارات الأطلسية –وداخلها، بأدوار

مختلفة– ومعظم البلدان الاستعمارية وجنوب الصحراء الإفريقية، الجزء الأقل سكاناً في القارة، الذي تعرض لنهب إضافي لسكانه بسبب المتاجرة بالعبيد.

وكانت المنتجات القادمة من البلدان الأوروبية في إطار هذا النظام المثلث، تجري مبادلتها في إفريقيا بالعبيد الذين كانت تجري مقايضتهم مقابل السكر في الكاريبب والبرازيل. أما في الأسواق الأوروبية، فكان السكر يقايض بالعملة. وهكذا تحولت بعض أقاليم إفريقيا الغربية إلى منابع خاصة بالتجنيد التعسفي للأيدي العاملة السوداء، أو ما يدعى بـ«تجارة الرقيق الأطلسية» سيئة الصيت. حتى منتصف القرن السادس عشر، كان يتم تجنيد العبيد في ما كان يدعى بغينيا الرأس الأخضر، حيث يرمز الاسم إلى المنطقة الممتدة بين جنوب نهر السنغال وسيراليون. وكانت مواقع التجنيد في الأراضي الممتدة إلى الداخل، حيث يقتاد العبيد ليودعوا في المدن الواقعة على ساحل خليج غينيا.

وصلت أول حمولة من العبيد السود إلى أمريكا عام 1503م. وكان حتى عام 1515، يقع شراء العبيد في لشبونة من قبل البرتغاليين ليتمّ شحنهم لاحقاً من غينيا. وكانت القوى الاستعمارية تقوم بتنظيم هذه التجارة: إسبانيا أولاً،

فالبرتغال، فهولندا، ولاحقاً فرنسا وبريطانيا العظمى. واشتدت عمليات الترحيل بين عامي 1450 و1600 بمعدل 2500 عبد سنوياً، ثم بلغ المعدل السنوي بين عامي 1601 و1700، 18.680 عبداً، وأخيراً، بين عامي 1701 و1800، أصبح المعدل السنوي 61.330 عبداً.

كانت مزارع قصب السكر أولى مراكز هجرة العبيد الذين تم ترحيلهم خلال القرن السادس عشر إلى كوبا، وبورتوريكو، وسانتو دومينغو والمكسيك. وفي نهاية هذا القرن وبداية القرن التالي، قدمت مجموعات كبيرة من العبيد إلى فنيزويلا، وكولومبيا، وبنما، والإكوادور، والبيرو والشيلي. واستوعبت البرازيل وحدها، خلال القرن السابع عشر، ما يقرب من 40٪ من العبيد القادمين من إفريقيا، وظلت البرازيل لاحقاً مركز استقطاب للعبيد. وقد وصل العبيد الأوائل إلى أمريكا الشمالية في النصف الثاني من القرن السابع عشر واستوطنوا بصفة خاصة في جنوب البلاد. وتم إصدار قرارات في نهاية القرن الثامن عشر تحرم التجارة الدولية بالعبيد بالرغم من استمرار العبودية في الجنوب حتى عام 1865م.

بلغت «المتاجرة الأطلسية بالعبيد» ذروتها في القرن الثامن

عشر، حين ظهرت الخلافات الحادة بين القوى العظمى للاستحواذ على الأرباح الناتجة عن التجارة المثلثة الأوروبية–الإفريقية–الأمريكية. وبحسب بعض الإحصائيات المتعلقة بكامل الفترة الزمنية للترحيل، من القرن الخامس عشر وحتى إلغاء العبودية، فقد وصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية أقل من 5٪ من بين 9 ملايين عبد تم ترحيلهم من إفريقيا؛ إذ تم استخدام العدد الأعظم منهم في مزارع قصب السكر في الكاريبب، فيما وصل 38٪ منهم إلى البرازيل. ولقي ما بين 10 و20٪ من العبيد حتفهم أثناء عمليات الاجتياز الرهيبة.

لم تقتصر الهجرة القسرية للعبيد على الوجهة الأمريكية. فقد سبقتها تجارة رقيق سيئة الصيت، كانت تنطلق من إفريقيا الشرقية متوجهة إلى المناطق القريبة في آسيا –مثل شبه الجزيرة العربية–، أو كانت تقصد أماكن بعيدة كالهند وأندونيسيا، أو تحل في أهم المدن في الدول الاستعمارية الأوروبية.

وقد لحق الكثير من المهاجرين بالعالم الجديد في ظروف شبه حرة، كما سيتم ذكره لاحقاً. إذ كان الأفراد الذين قدموا خدماتهم مقابل السفر إلى البلدان الجديدة (*indentured* أو *coolies*) وهم عمال ذوو عقود، معظمهم آسيويون، حلوا محل العبيد في العمل بالمزارع في منتصف القرن التاسع عشر.

فكانوا يقدمون الخدمات بكلفة منخفضة وبشكل مثمر أكثر مما كانت عليه الحال مع العبيد أنفسهم؛ وقد التزموا بدفع نفقات السفر الباهظة بالسفن عن طريق العمل لدى السادة ومن ثم حصلوا على أجور محدودة منخفضة دون أي ضمان أو حماية في العمل.

هذا، وقد انتشرت أشكال من النقل البحري والعمل الإلزامي أيضاً بين الأوروبيين الذين قصدوا العالم الجديد في الحقبة الاستعمارية. بيد أن الهجرة من هذا النوع كانت أكثر رواجاً في الحركات الداخلية بالقارة الآسيوية، حيث توجهت الهجرة في العصر الحديث نحو جنوب الشرق وكان قوامها الشعوب الهندية والصينية. إذ كان القادمون من الهند يقصدون بورما، سيلان، ماليزيا البريطانية، موريشيوس، جزر فيجي، الكاريبب وشرق إفريقيا. ولو استثنينا بورما، حيث كان الهنود يعملون في مزارع الأرز، فإن المهاجرين إلى كافة المناطق الأخرى تم استخدامهم في المزارع المدارية. أما القادمون من الصين، فضلاً عن بورما وماليزيا، فقد توجهوا إلى الهند الهولندية، سيام، والهند الصينية الفرنسية والفيلبين، حيث تم استخدام هذه الأيدي العاملة في مناجم القصدير وفي التجارة والحرف اليدوية.

كما بلغت مجموعات صينية الولايات المتحدة، وأستراليا، ونيوزيلندة وكوبا في وقت سابق.

وختاماً، كان العبيد والعمال بالسخرة (*indentured workers*) هم الذين قاموا بمعظم الهجرات ما بين القارات في العصر الحديث وخلال الهجرات الكبرى: ففي الفترة الممتدة بين عامي 1451 و1870، فاق عدد العبيد، عدد الذين استوطنوا بلدان الاستقبال، فيما تراوح عدد العمال بالسخرة بين 12 و37 مليون عامل.

الاستيطان في أمريكا اللاتينية والبلدان الأنجلوسكسونية ما وراء المحيط

تركزت العديد من الدراسات، ليس على الاحتدام الشديد بين الحضارات وعلى الظروف المأساوية لاندماج المستوطنين الأوروبيين والواقع الاجتماعي الأمريكي المعقد والمترابط فحسب، بل تطرقت إلى الاختلافات العميقة التي ميزت استيطان الأوروبيين في أمريكا الشمالية والجنوبية قبل الاستقلال التام عن الوطن الأم. ولم تقتصر الفروق على المساهمات المعروفة التي قدمتها مختلف البلدان الأوروبية في عملية الإسكان بالمنطقتين: بريطانيون في الغالب، ولكن،

هولنديون وفرنسيون أيضاً في أمريكا الشمالية؛ وذوو أصول إسبانية وبرتغالية في الأراضي الممتدة الشاسعة في أمريكا الجنوبية. وثمة تباين في زمن الاستيطان وعدد الأفراد الذي ساهمت به البلدان الأوروبية. كما أن الفرق ملموس من حيث نوعية المساهمة: أشكال الاستيطان، العلاقة مع البلد الأصل، الجانب الاقتصادي والثقافي في الهجرات.

فمن حيث التسلسل الزمني، منح الاستيطان الأوروبي الأولوية لأمريكا الجنوبية، إذ يعود وصول الإنجليز إلى أمريكا الشمالية إلى بداية القرن السابع عشر، أما في أمريكا الجنوبية، فقد لوحظ حضور المستوطنين الإسبان والبرتغال منذ القرن السابق. ولو سلمنا بالفرضية القائلة بأن الهجرة الأوروبية إلى العالم الجديد قبل القرن التاسع عشر شملت 3 ملايين شخصاً، قدم معظمهم من بريطانيا العظمى وشبه الجزيرة الإيبيرية، فإن البرتغال كانت لها من بين مختلف البلدان الأوروبية، الحصة الكبرى من حيث عدد الرجال، نسبة إلى عدد سكانها في الداخل. أما من حيث شكل الاستيطان الأوروبي في الأمريكتين، فقد اتسم التوغل في أمريكا الجنوبية بتدخل الجيوش والإسهام المباشر من قبل حكومات الوطن الأم في تيسير مشاريع الفتح العسكري، بينما اتسمت الهجرات

الأولى إلى أمريكا الشمالية بملامح الخيارات الفردية، سواء ذات طابع اقتصادي أو سياسي وديني. مع أنها خصائص لم تمنع نشوب سلسلة من الحروب الدامية وحالات السلب والنهب للاستيلاء على الأراضي التي يسكنها الهنود، كانت محصلتها النهائية شبه إبادة كاملة للسكان المحليين في أمريكا الشمالية. أما في تجربة الاستيطان الفرنسي في القسم الشمالي من أمريكا الشمالية، فغالباً ما تدخلت الحكومات لتسهيل قدوم مستوطنين جدد، ولكنها ظلت محاولات لم يكتب لها النجاح الباهر. وكان التجار سباقين في الوصول إلى أراضي ما يدعى الآن بالولايات المتحدة، إضافة إلى الملاكين الحائزين على تراخيص عن الأراضي واللاجئين الدينيين.

وكان لهذه الفئة الأخيرة نفوذ عظيم في توجيه نظام الحياة والتأثير في نماذج السلوك في المجتمعات الجديدة. ففي أمريكا الشمالية، أضفى قدوم رجال الدين الإنجليز والهوغونوطيين الفرنسيين والمهاجرين البروتستانت من مختلف أرجاء أوروبا، طابعاً مميزاً على الهوية الثقافية والسلوك الجماعي للشعب الأمريكي. فكان لفتح الغرب وأقصى الغرب وأسطورة «الحدود» التي ترمز إلى ذروة السينما الأمريكية، طابع بروتستانتي. وقد عاش المهاجرون البروتستانت في الظروف

الخاصة التي وجدوا فيها «ضرباً من حياة القرون الوسطى»، حيث كانت قراءة الإنجيل من الأمور المألوفة. وقد ضربت جذور المعتقدات الدينية في الأعماق في العالم الجديد بعد أن توطدت في أوروبا. ففي بعض المذاهب، كما لدى المورمون، أُطلق العنان للحياة الزاهدة التي جعلت الحياة اليومية صارمة في شتى مظاهرها.

وقد نشأ على هذا المنبت الديني وانتشر الشعور المعادي للكاثوليكية، الذي كان وراء التدابير المقيدة بحق المهاجرين القادمين من البلدان الكاثوليكية، انطلاقاً من منتصف القرن السابع عشر.

كما انطلق الاستيطان في أستراليا في النصف الثاني من القرن السابع عشر، وهي المنطقة التي تحولت إلى القطب الكبير الآخر، الذي جذب الاستيطان الأنجلوسكسوني بخصائص استيطانية محددة المعالم. وكان الهولنديون قد اكتشفوها في عام 1605م ثم أعيد اكتشافها عام 1770 من قبل الرحالة الإنجليزي الشهير كوك، بعد فقدان الولايات المتحدة إثر حرب الاستقلال، فتحولت أستراليا بالنسبة إلى الإنجليز إلى مستعمرة العقوبات. إذ كان المساجين، الرواد رغم أنفهم في عملية الاستيطان في هذا البلد. تحققت عملية الاستيطان

هنا أيضاً بعد صراع مع السكان المحليين وسلب أراضيهم. وحل بسجن سيدني أولى خلايا المساجين عام 1788. وفي العام نفسه وصلت المراكب الشراعية الإنجليزية فنزل منها 1500 شخص برفقة قلة من أصحاب الماشية المخصصة للرعي. وقدم حراس السجون مع المساجين، والضباط وما يقرب من 190 امرأة. واستقبلت الجزيرة بين هذا العام وعام 1830 ما يقرب من 60.000 سجين تم استخدامهم في الأعمال الزراعية. وبلغ العدد الإجمالي للأشخاص المرسلين إلى الجزيرة 32.000 ما بين العامين 1788 و1822، وصل منهم 1300 شخص بمحض إرادتهم دون عقوبة تثقل كاهلهم.

الفصل الثاني:

الهجرات الجماعية بين القرنين التاسع عشر والعشرين

انتقال السكان والتصنيع والثورات السياسية

تميزت الهجرات الحرة والطوعية في عصر ما قبل التصنيع -لاسيما الحركة المكثفة في أوروبا الغربية، حيث لم يكن للعبودية تأثير طويل الأمد، خلافاً لما كان عليه الوضع في شرق أوروبا- بطابع دوري ومتكرر. لكن تغييراً هاماً حصل اعتباراً من نهاية القرن الثامن عشر، ليس من حيث الفترة الزمنية فحسب، بل وفي عدد المعنيين بتلك الهجرات التي كان للهجرة العابرة للمحيط فيها ثقل وتأثير. وقد جاءت هذه الأخيرة نتيجة للتحول الواسع في مجتمعات أواخر القرن الثامن عشر. تحولٌ في الانتقال الطبيعي للسكان -وأساسه الانتقال السكاني الكبير- وتغيرات في الاقتصاد والاتصالات -ناجمة عن الثورة الصناعية-، وتحولات سياسية -إلهامها الثورتان، الفرنسية والأمريكية، وتأسيس الدول-الأمم والثورات الليبرالية- وما ترتب على ذلك من تغيرات أيديولوجية وثقافية.

وقد بدأ الانتقال السكاني في أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر، حين شرع معدل الوفيات العالي، الذي ميز العهود القديمة، بالتراجع، متأثراً بثورة الطب والعلوم، وترسخت بين الشعوب نماذج سلوك أسهمت في خلق علاقة متوازنة بين نسبة الولادات والوفيات. وأطلق هذا التحول الهام، الذي لوحظ أول الأمر في إنجلترا وفي البلدان الإسكندنافية، العنان لزيادة كبيرة في عدد السكان. ثم انتقل هذا النمو في الفترة بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، من شمال غرب أوروبا إلى جنوبها وشرقها، حيث حلت التغيرات الاقتصادية، فضلاً عن تداعيات الأزمة الزراعية الحادة.

وإذا كان نمو السكان إحدى الظواهر التي مارست تأثيراً في زيادة الهجرات الجماعية، التي استفادت من المزارعين –تحت وطأة أزمات الإنتاج والتحولات الاقتصادية والاجتماعية–، فإن للتصنيع في أوروبا الغربية –بما أنتج من تغيرات في تنظيم الاقتصاد والعمل والمجتمع بأكمله– قسطاً كبيراً من التأثير في تلك الهجرات وفي زيادة عدد المعنيين بها، لاسيما خلال القرن التاسع عشر. وقد تأثرت الهجرة في هذه الأعوام بعامل المناخ والعوامل «الطبيعية» بشكل

غير ذي شأن، خلافاً للتأثير المباشر الذي اضطلع به كل من الأزمات الاقتصادية والدورات الصناعية. كما كان للتطور التكنولوجي وتطبيقاته على أنظمة الاتصالات أثر في تقليص مدة الإبحار، فازدهر النقل البحري وساهم في زيادة عدد المسافرين والبضاعة المنقولة. إذ كان يثقل كاهل المهاجر ليس ثمن التذكرة فقط، بل وفقدانه لأيام العمل العديدة أيضاً، المرتبطة بطول مدة السفر. وهكذا خفف تقليص أيام عمل المهاجر «الضائعة» من الثمن الإجمالي الباهظ للرحلة وسهل الإقدام على الرحيل. ليس هذا فحسب، فبفضل نشوء العديد من شركات الإبحار المتخصصة في نقل المسافرين، ازدهرت عملية الدعاية التي قامت بها الشركات ذاتها. فإلى جانب الإصرار على إمكانية إيجاد فرص العمل والمستوى العالي للأجور في بلدان ما وراء المحيط -فرق في الأجور تعاظم بفضل القدرة الهائلة على الادخار والنزعة الضعيفة نحو الاستهلاك والتبذير من قبل المهاجرين-، بذلت الشركات ما بوسعها من دعاية وترويج لإغراء المسافرين. وهكذا نشأت آليات الدعوة والمعلومات، ذات الأثر الحاسم في انطلاق حركات جماعية واسعة.

وكما سبق ذكره، لم تكن كافة العوامل المشجعة ذات

التأثير الإيجابي في تضاعف حركات الهجرة في هذه الأعوام، تتعلق بالنمو السكاني والتغيرات الاقتصادية العظيمة وانتشار الدعاية والمعلومات. فقد كانت للثورات السياسية في المستعمرات الأمريكية تداعيات هامة على ظاهرة الهجرة، ليس لأنها أنتجت تغيراً ملحوظاً في العلاقة بين البلدان الأوروبية وغير الأوروبية فحسب -انبثقت عنها أشكال أخرى من الاستعمار-، بل لأنها فتحت الطريق أمام أشكال أخرى من الهجرة.

لا شك في أن تغيرات هامة سبق أن حلت بالإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية خلال العصر الحديث. فقد جاورت القوى البريطانية والفرنسية وحلت أحياناً محل القوى القديمة -البرتغالية والإسبانية والهولندية-. وشرعت بلدان أخرى مثل إيطاليا وألمانيا خلال القرن التاسع عشر وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى، في تعزيز الجبهة الاستعمارية، فكانت سبباً في تقاسم العالم. وتمثلت إحدى عواقب المشهد الدولي الجديد في ضم مناطق جديدة ما وراء المحيط إلى أملاك المستعمرات، وفي تحول دور بعض المستعمرات السابقة. فتحول الكثير من المناطق الإسبانية والبرتغالية في وسط أمريكا وجنوبها، بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن

العشرين، إلى مراكز استقبال للهجرة، فيما بدأت الولايات المتحدة، بعد استقلالها، بالتوسع في المحيط الأطلسي وفي مناطق المحيط الهادي. وفي واقع الأمر، وبعد مرحلة أولى طويلة، حيث اتسم الحضور الأوروبي في العالم الجديد بـ«الخدمة الاستعمارية» وما يرتبط بها من أسواق للعمل، وبعد فترة من الهجرة المتميزة بوصول شعوب غير أوروبية، انتهى الأمر بانتقال «القوة العاملة غير الأوروبية داخل أو بين المستوطنات الأوروبية والأراضي ذات الصلة».

كما كانت لظاهرة سياسية عظيمة الشأن كالثورة الفرنسية، القدرة على نشر المبادئ الجديدة للحرية، مساهمة في تجاوز الضيق التجاري، بطرحها صيغة قانون في التشريع الخاص بحركة السكان، مستوحاة من مفهوم التنقل الحر للبضائع والأشخاص. ليس هذا فحسب، بل إن الثورة كانت سبباً في تلك الهجرات السياسية -في هذه الحال من قبل الموالين للملكية- التي ميزت هجرات القرن التاسع عشر. وكانت الثورات التي هزت العديد من البلدان الأوروبية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، كنتيجة للخلافات التي بقيت دون حلول من قبل الإصلاح ما بعد عهد نابليون، وراء الهجرات ذات الطابع السياسي -بادئ ذي بدء، بعد

ثورات العشرينيات ولاحقاً، بعد ثورتيْ عام 1830 وعام 1848- والتي يمكن اعتبارها وريثة الهجرات الدينية في العصر الحديث. وحلت محل هذه الهجرات في النصف الثاني من القرن، التي كانت لها آفاق أوروبية في الغالب، بخلاف الهجرات الدينية في القرون السابقة، الهجرات الناجمة عن أحداث سياسية مأساوية أخرى، كالتي حصلت إثر كومونة باريس، أو هجرات «المخربين» الذين اضطروا إلى هجر بلادهم بعد أن أصبحوا هدفاً للقمع البوليسي من قبل الحكومات الليبرالية.

الهجرة الكبرى من أوروبا

في البداية كانت الهجرة عبر المحيط حكراً على المنفيين والمغامرين بأعداد متباينة. ولكن، انطلاقاً من عام 1830، تحولت هذه الحركة إلى هجرة جماعية شملت شمال غرب أوروبا أول الأمر، ثم امتدت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولاسيما في العقد الأخير إلى الأجزاء الجنوبية والغربية من القارة العجوز.

وقد أصرت الدراسات، في سعيها إلى تقديم صورة شاملة عن الحركات العابرة للمحيط، على إظهار الفروق التي ميزت

الموجات الأولى للهجرة عن الموجات الثانية. فبحسب فكرة سائدة متفق عليها، كانت ثمة اختلافات زمنية وجغرافية بين الهجرة القديمة (*old migration*) —المقتصرة على بلدان شمال غرب أوروبا— والهجرة الجديدة (*new migration*)، الظاهرة المقتصرة على أوروبا الجنوبية والشرقية. فانضافت إلى الفرق الزمني للهجرة من البلدان الأنجلوسكسونية وأوروبا الشمالية، مقارنة بغيرها، اختلافات نوعية أخرى.

وتلقت هذه التوجهات دعماً في إعادة النظر في حجم الهجرة المنطلقة من مختلف البلدان الأوروبية، حيث غادر العدد الأكبر من المهاجرين من المناطق الساحلية. ويظهر الجدول رقم: 1 في الصفحة التالية أن الهجرة من البلدان— الجزر والسواحل الأوروبية الشمالية (المملكة المتحدة، إيرلندا، السويد والنرويج) بلغت نسبة عالية مبكراً، مقارنة بنسبة الهجرة المنطلقة من بلدان أوروبا الوسطى (ألمانيا، سويسرا والنمسا—المجر). وبالمثل، فقد بلغت نسبة الهجرة من البلدان الساحلية في أوروبا الجنوبية (البرتغال، إسبانيا وإيطاليا) مستويات عالية في بداية القرن العشرين، مقارنة مع تلك المنطلقة من بلدان شرق أوروبا مثل روسيا في الفترة ذاتها.

الجدول رقم: 1 – الهجرة إلى خارج أوروبا في العقود (1851–1960)*

البلد	1851 1860	1861 1870	1871 1880	1881 1890	1891 1900	1901 1910	1911 1920	1921 1930	1931 1940	1941 1950	1951 1960
ألمانيا[1]	671	779	626	1342	527	274	91	564	121[2]	618	872
النمسا–المجر[3]	31	40	46	248	440	1111	418	61	11[4]	...	53[5]
إسبانيا	3	7	13	572	791	1091	1306	560	132	166	543
فرنسا	27	36	66	119	51	53	32	4	5	...	155
إيطاليا	5	27	168	992	1580	3615	2194	1370	235	467	858
النرويج	36	98	85	187	95	191	62	87	6	10[6]	25
البرتغال	45	79	131	185	266	324	402	995	108	69[7]	346
المملكة المتحدة[8]	1313[9]	1572[10]	1849	3259	2149	3150	2587	2151	262	755	454
روسيا	...	...	58	288	481	911	420	...	...	...	...
السويد	17	122	103	327	205	324	86	107	8	23	43
سويسرا	6	15	36	85	35	37	31	50	47	118[11]	23

* الأعداد بالآلاف – المصدر: J-C. Chesnais, *La transition démographique, Étapes, formes, implications économiques. Étude de séries temporelles (1720-1984) relatives*, «Travaux et Documents». Cahier n. 113, Paris 1986, p. 167.

1. خاصة بالعقدين 1941–1951 و1951–1961.
2. 1932–1936.
3. النمسا بعد عام 1921.
4. 1931–1937.
5. 1954–1960.
6. 1946–1950.
7. بما فيها الهجرة نحو بعض البلدان الأوروبية في الفترة 1941–1949.
8. وإيرلندا.
9. 1853–1860.
10. لا تشمل الهجرة من الموانئ الإيرلندية.
11. بما فيها الهجرة نحو بعض البلدان الأوروبية في الفترة 1941–1944.

وأظهرت الدراسات بشأن الإسهام الذي قدمته مختلف المناطق الجغرافية في موضوع الهجرة، ولاسيما الدراسات التي أجريت في العقدين الأخيرين، أن الهجرة القديمة الأنجلوسكسونية أو القادمة من أوروبا الشمالية والوسطى، لم تكن السباقة في عبورها المحيط. فقد تقاسمت تلك الميزة الخاصة بالمناطق الساحلية، مناطق هامة في بلدان البحر المتوسط. ففي إيطاليا مثلاً، ثمة تجربة إقليم ليغوريا التي تكشف عن حركات هجرة نحو الأمريكتين، وخاصة حوض «ريو دي لا بلاتا»، تعود إلى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

ومن جانب آخر، تبدو الفروق النوعية بين الهجرتين، القديمة والحديثة –القدوم من المدن وحضور الحرف اليدوية في الأولى، مقابل المنشأ الريفي وانعدام التأهيل في الثانية– أقل شأناً في دراسة تحليلية للظروف التي رافقتها. ويتمثل خير دليل على تباين تركيبة الهجرات الجماعية الأولى من البلدان الشمالية الغربية في حالة الهجرة من الريف الإيرلندي، البلد الذي تعرض إلى ظروف سلبية متكررة والمجاعة الرهيبة في الفترة 1845–1849، التي تبرر الهجرة الكبرى من المملكة المتحدة. وبالطريقة ذاتها، كدليل على عدم اقتصار الهجرة

على الأرياف وعدم تميزها بانعدام المؤهلات لدى المهاجرين القادمين من جنوب أوروبا، ثمة أمثلة على هجرة العمل المتجول والحرفي، فضلاً عن مهنية بعض الأعمال المؤهلة للبناء والتشييد لدى سكان المناطق الجبلية.

وبالرغم من صعوبة إجراء تقييم كمي للهجرات الجماعية الكبرى في القرن التاسع عشر، فلا مانع من تقديم صورة تقريبية لنسبة إسهام مختلف البلدان الأوروبية في الهجرة بين عامي 1845–1915، وهي الفترة التي تحددت فيها الهجرة الكبرى الأولى عبر المحيط. وجاءت بريطانيا العظمى في تلك الفترة بالمرتبة الأولى بما يقرب من 40٪ من عدد المهاجرين. أما إيطاليا فحلت في المركز الثاني بنسبة 16٪، ثم ألمانيا 13٪. وبنسب تتراوح بين 7 و4٪ تأتي النمسا–المجر، إسبانيا، روسيا والدول الإسكندنافية. أما فرنسا، فلم تسهم كثيراً في هذه الحركة الكبيرة، حيث ارتبطت النسبة المزمنة للولادة المنخفضة بالميل شبه المنعدم إلى الهجرة: وهي سمة ثابتة في تاريخ هذا البلد، جعلت من فرنسا إلى يومنا هذا أحد أهم بلدان الاستقبال في أوروبا من الناحية الاقتصادية والسياسية.

أقطاب الجاذبية في بلدان ما وراء المحيط وأوروبا

تمثل الولايات المتحدة البلاد التي توجهت إليها معظم الهجرة الأوروبية في الفترة ما بين 1840 و1915: ما يقرب من 70٪، مقابل 10٪ قصدت الأرجنتين و5٪ توجهت إلى أستراليا وكندا والبرازيل. وكان ثلث المهاجرين في العقد الأول من القرن العشرين ينتمي إلى بريطانيا العظمى وبلدان شمال أوروبا، فيما قَدِم 41٪ منهم من جنوب أوروبا و25٪ من شرقها، وجنوب ووسط الشرق الأوروبي. وأصبحت الولايات المتحدة الوجهة الرمز، ممثلة الواقع الملموس للهجرة إلى أمريكا، سواء ما يخص «بالحلم» الأمريكي أو بأسطورة السفر عبر المحيط.

وقد أشرنا، بهذه المناسبة، إلى أن الهجرة الأوروبية الأولى إلى شمال القارة الأمريكية بين القرنين، السادس عشر والسابع عشر، كانت تضم مجموعة متنوعة من الرعايا الإنجليز. نبلاء وتجار وأصحاب أراض يبحثون عن مردودات إضافية لثرواتهم، ومنشقون دينيون ومعارضون سياسيون، مقربون من المذهب الطهري، اختلطوا منذ ذلك الحين بالحرفيين وبمجموعات من الفقراء والبائسين الذين قبلوا بظروف العبودية المؤقتة لتسديد نفقات وأجور السفر،

أملاً في تحقيق عيش رغيد ومكانة اجتماعية مرموقة. ورغم الاستغلال المترتب على حضور مضاربين انتهزوا فرصة الصفقات التي وفرتها الرحلات عبر المحيط، فقد كانت أمريكا لهؤلاء «الرواد» أرض الأمل والتحرر من البؤس والاضطهاد. أما في نهاية القرن الثامن عشر، فقد تعززت تلك الأسطورة بفضل دستور الولايات المتحدة وتحرر البلد الجديد من القيود الاستعمارية، ما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد المهاجرين الجدد، القادمين من أوروبا. فاختلط بذلك المشردون بسبب المجاعات والأزمات الاقتصادية في بداية القرن التاسع عشر، بالمنفيين السياسيين خلال الثورات الإنجليزية والفرنسية.

وتميزت خلال هذه الهجرة الكبرى الأولى إلى الولايات المتحدة مرحلتان متباينتان من حيث العدد والقوام ومن حيث تنوع أشكال الاستيطان: معدل سنوي لا يتجاوز 400.000 مهاجر في الفترة 1820–1889، استولت على الحدود واستوطنت الأراضي؛ ومعدل سنوي قارب المليون مهاجر في الفترة 1890–1914، سادت فيها أعمال البناء والمناجم والصناعة. أما بالنسبة إلى الأعوام الأولى، فينبغي القول بأن عروض الأراضي المتوفرة قد تضاعف بموازاة الفتوحات

المترتبة على حروب القرن التاسع عشر. وحفز الانزلاق المستمر للـ«حدود» الجديدة و«الحضارة» تهافتاً شديداً على الأراضي: وهو الهدف الذي بات يرمز إلى الأمة الجديدة و«الحلم الأمريكي» لدى كافة أولئك الإيرلنديين والإنجليز والألمان، الذين قاموا بالاستيطان الأوروبي الأول.

أما موجة الهجرة الجماعية الأوروبية اللاحقة، التي أوصلت إلى الولايات المتحدة في الفترة 1890–1914، ما يقرب من 15 مليون مهاجر قادم من جنوب أوروبا، فقد بدأت حين أوشكت أسطورة الحدود والاستيلاء على الأراضي ووهم التنقيب عن الذهب، على بلوغ نهايتها. واستدعى نمو أعمال البنى التحتية وتشييد السكك الحديدية جماعات غفيرة من المهاجرين لم يكن قصدها استيطان الأراضي. وكان للثورة الصناعية الأمريكية الثانية وما ترتب عليها من نمو المدن، أثر كبير في تغير طلب عمل المهاجر؛ إذ كان نمط العمل في المدن والتنوع التنظيمي ودورات العمل الجديدة، يقتضي حضور مهاجرين جدد. وهكذا، لم يعد ذوو الحرف وغيرهم من العمال المؤهلين، المعنيين بالهجرة للعمل، بعد أن شكلوا نواة الخلايا الأولى للهجرة وجلهم من البلدان الأنجلوسكسونية: باتت الدعوة إلى العمل الآن

تخص العمال القادمين من الأرياف، غير المؤهلين وقليلي الميل إلى الاستيطان. وهي أيد عاملة، يمكن تعويضها بسهولة وفقاً لمقتضيات النظام الصناعي والسوق ومدى النجاح الذي بلغه نضال نقابات العمال.

أما في القطب الآخر الجذاب للهجرة عبر المحيط، المتمثل بأمريكا اللاتينية، حيث تم الاستقلال عن التاج الإسباني في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد لقي وصول المهاجرين الأوروبيين تشجيعاً من قبل الدور الجديد، الذي اضطلعت به هذه البلدان في إطار الاقتصاد الدولي، حيث ترسخ إنتاج أحادي الثقافة كان مكتوباً له أن يلبي طلب المواد الخام من قبل السوق الدولي، فوجدت هذه البلدان نفسها في حاجة ماسة إلى الأيدي العاملة. وبدلاً من التوجه نحو سوق العمل المحلي، فضل أصحاب الأراضي، وخاصة في الأرجنتين والبرازيل، زعزعة السيطرة الاجتماعية على سكان الأرياف المحليين، والاستعانة بالعمال الأجانب لتجنيد الأيدي العاملة المؤجرة. كما كانت ثمة حاجة إلى الإسكان، ولاسيما في تلك البلدان، كالأرجنتين والشيلي والأورغواي والبرازيل، المتميزة بكثافة سكانية منخفضة.

وهكذا استقر الفلاحون الألمان في المستوطنات الزراعية

التي أعدتها سواء الحكومات الوطنية أو الشركات الأهلية في منتصف القرن التاسع عشر. وانضم إلى الألمان لاحقاً، بعد عام 1880، مستوطنون جدد، قادمون في الغالب من إيطاليا وإسبانيا. وكانت النواة الأولى لهؤلاء المهاجرين إلى أمريكا اللاتينية تتألف من عمال الزراعة اليومية والعمال غير المتخصصين. وساد بين الألمان والبولنديين أصحابُ الأراضي الصغار، الذين اضطروا إلى الهجرة جراء منافسة كبار أصحاب الأراضي. وكانت ثمة فروق داخل المهاجرين: كان العامل المرفق بأسرته أكثر شغفاً بالأعمال الزراعية، أما العمال الذين هاجروا من دون أُسر، فكانت تجذبهم مختلف الأعمال المدنية -حرف متجولة، تشييد المباني، العمل في السكك الحديدية-. أما في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، وبالأخص في بداية القرن العشرين، فقد كانت الهجرة إلى الأمريكتين مدعومة من قبل اليهود المبعدين على التوالي من شرق أوروبا وروسيا، إضافة إلى العمال القادمين من الصين، الهند، اليابان، تركيا، سورية ولبنان.

ومن بين البلدان الأخرى المعنية باستقبال الهجرة الكبرى، نيوزيلندة التي شرعت في عملية الإسكان والاستيطان منذ العام 1840. وبطريقة لا تختلف كثيراً عن حالة أستراليا، حيث

حلت الهجرة في وقت مبكر، كان مثار الجاذبية إمكانية التوسع الزراعي وتقنيات الثروة الحيوانية. واستدعت معادن استخراج الذهب الأوروبيين، وتسببت في إسراع عملية الاستيطان ونمو السكان، حيث انتقل العدد من بضعة آلاف في أربعينيات القرن التاسع عشر إلى ما يزيد عن 250.000 نسمة عام 1871.

ومع هيمنة الحركة عبر المحيط خلال الهجرات الجماعية الأولى، لم تكن الهجرة الداخلية في أوروبا أقل شأناً، ولاسيما في بعض البلدان. ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت تتمثل مصادر الهجرة بالمناطق الأكثر تخلفاً من الناحية الاقتصادية. إذ توجه المهاجرون من هذه المناطق نحو البلدان الأكثر نمواً. وبالرغم من أن المسار التقليدي كان يربط شرق وجنوب أوروبا بغربها، فلم تغب حركة المهاجرين بين بعض البلدان مثل بلجيكا التي تحولت في ما بعد إلى موقع استقطاب هام للهجرة، وبعض البلدان المجاورة، المتقدمة اقتصادياً، كالأراضي المنخفضة وفرنسا.

وكانت إيطاليا البلد الذي قدم منه العدد الأكبر من المهاجرين داخل البلدان الأوروبية، انطلاقاً من العقد الأخير من القرن التاسع عشر؛ فقد زودت إيطاليا أوروبا بما

يقرب من مليون مهاجر في الفترة 1891–1913 فقط. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا تعنى كثيراً بحضور مجموعات كبيرة من العمال الموسميين والمؤقتين الذين يستعصي على الباحثين الإيطاليين حصرهم داخل حركة الهجرة الشاملة. وقد استهدف المهاجرون الإيطاليون بصورة خاصة فرنسا وسويسرا. وكانت هذه الأخيرة في الفترة 1860–1930، البلد الأوروبي الأكثر احتضاناً للأجانب؛ إذ كان ما يزيد عن 14٪ من مواطنيها في العام 1910 ذوي أصول أجنبية، في حين لم يكن المعدل الأوروبي من حيث حضور الأجانب يتجاوز 2٪ في الفترة ذاتها.

دوْر التشريعات:

نظام التنقل الحر والتمييز العرقي

ألغت معظم الدول القيود التي كان قد فرضها النظام التجاري على التنقل الحر، انطلاقاً من أربعينيات القرن التاسع عشر وإلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى، باستثناء بعض الشروط المفروضة من قبل دول ما وراء المحيط خلال القرن التاسع عشر. وكانت إنجلترا سباقة إلى فتح حدودها؛ إذ ألغت الحكومة الإنجليزية القيود على السفر منذ العام 1830،

وذلك خوفاً من مغبة تدفق سكان إيرلندا إلى أراضيها في حال تعذر عليهم السفر إلى أمريكا. وبادرت إنجلترا لاحقاً إلى منح أشكال من الدعم الحكومي للتشجيع على الهجرة إلى الخارج، وعملت في السياق نفسه على تحسين ظروف السفر للمهاجرين. وحذت البلدان الإسكندنافية حذو إنجلترا في إصدار تشريعات متساهلة، اعتباراً من العقد التالي؛ كما أصدرت فرنسا قوانين لصالح المهاجرين خلال الستينيات، رغم ضآلة إسهامها في التشجيع على الهجرة.

وأعقبت تدابير مماثلة في بلدان أوروبية أخرى لتسهيل التنقل الحر. ففي وسط–شرق أوروبا على سبيل المثال، تبنت ألمانيا قوانين ليبرالية بعد تأسيس الاتحاد الكونفيدرالي بشمال ألمانيا في عام 1867، فيما تأخر في النمسا والمجر إصدار قوانين مماثلة، شأنها شأن روسيا في هذا السياق. فجاء الاعتراف بالحق في الهجرة في هذه البلدان الثلاثة في نهاية القرن التاسع عشر، بعد أن كانت الهجرة تعتبر بمثابة «خيانة» في النمسا خلال القرن الثامن عشر، وبالتالي، كان يعاقب عليها القانون. فتمّ الترخيص بالسفر لاحقاً، شريطة أداء واجب الخدمة العسكرية وقدرة المسافر على تحمل نفقات السفر. أما في روسيا، حيث كانت القيود الإقطاعية شديدة الوطأة

إلى غاية الستينيات، فقد تم الاحتفاظ ببعض القيود الإدارية رغم المصادقة على قوانين الهجرة الأكثر ليبرالية؛ وكان لا بد للمهاجرين من الحصول على ترخيص السلطات المحلية.

تم العمل بالقوانين الليبرالية للهجرة في جنوب أوروبا منذ العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، حين أصبحت ظاهرة الهجرة بمستويات هائلة من حيث العدد. بيد أن الأنظمة المقيدة والتدخل البوليسي في هذه البلدان بقيت قائمة لأمد طويل حتى في ظل القوانين الجديدة. ففي إسبانيا على سبيل المثال، كانت الهجرة متاحة للذكور بين الخامسة عشر والأربعين من العمر، شريطة أداء الخدمة العسكرية الإلزامية أو بعد تسديد مبلغ من المال. أما في إيطاليا –حيث بلغت الهجرة أعلى مستوياتها أوروبياً في العقد الأخير من القرن التاسع عشر– فبعد إصدار قانون محدود عام 1888م، غير ذي فعالية ومستلهم لمفهوم بوليسي في مراقبة المهاجرين، تم التوصل، عام 1901 إلى قانون ليبرالي يهتم بحماية وتقديم العون للمهاجرين. وكان القانون حتى إدخال التحديدات والتعديلات المفروضة من قبل النظام الفاشي، يعترف بالحق في الهجرة ويخول الهيئة الإدارية المتمثلة في المفوضية العامة للهجرة بكافة السلطات الحكومية في موضوع الهجرة.

واتسمت أعوام الهجرة الكبرى في بلدان ما وراء المحيط بنظام التنقل الحر. ففي أمريكا اللاتينية بصورة خاصة، استخدمت كافة البلدان الهجرةَ كوسيلة لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، الداخلية والخارجية خلال القرن التاسع عشر. وتم الشروع، في بعض الحالات، بإصدار القوانين المسهلة للهجرة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر: كما في البرازيل، حيث تم إصدار أول قانون عام 1808، وفي البيرو عام 1832. وكانت معظم البلدان بحلول النصف الثاني من القرن قد أصدرت قوانين تدعم الهجرة. ولم تكن القوانين متساهلة فحسب، بل نصت على تقديم دعم مباشر من قبل الحكومات أيضاً. فأصبح القانون في الأرجنتين –حيث كان معظم المهاجرين يَقدمون في الفترة 1857/1926 من إسبانيا وإيطاليا بنسبة بلغت 80٪ من مجموع السكان– يضمن النقل المجاني للمهاجرين وشكلاً من أشكال المعونة في عام 1876. وتم تبني ذات التسهيلات في البرازيل، حيث وصل أربعة ملايين أوروبي بين العامين 1888 و1938. وشجعت الحكومة على وصول العديد من الأسر لاستخدامها في مزارع البن، متحملة نفقات السفر عبر البحر، وذلك لمواجهة نتائج إلغاء قانون العبودية عام 1888. كما تم إصدار تشريعات لصالح

الهجرة في بلدان لاتينية أخرى بين نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين: في الإكوادور عام 1889، في فنيزويلا عام 1894، في كوستاريكا عام 1896، في باراغواي عام 1903، في بوليفيا عام 1905، في هندوراس عام 1906 وفي غواتيمالا عام 1909.

وتمخضت عن الانفتاح الليبرالي على الهجرة في بلدان أمريكا الشمالية وأستراليا، قوانين ذات ميزات محددة. ففي الولايات المتحدة –حيث كان تسعة مهاجرين من بين عشرة في الفترة بين العامين 1860 و1885 قادمين من أوروبا– وبالرغم من مناخ التنقل الدولي الحر والانفتاح البين على تدفق المهاجرين –الضروري لنمو البنى التحتية والصناعة في البلاد–، تم إدراج مضايقات خلال القرن التاسع عشر، كان الهدف منها التمييز العرقي بحق بعض المجموعات البشرية، ولاسيما تلك القادمة من آسيا، ابتداء من العام 1847 بمناسبة شيوع وباء حمى التيفوئيد، وتم كذلك تبني إجراءات تقيد دخول بعض المجموعات العرقية في الفترة بين العام 1891 والعقد الأول من القرن العشرين لمواجهة أوبئة أخرى، أو سعياً إلى تبرير التمييز العرقي بأسباب صحية.

وكان يشوب السياسة بحق القادمين من الصين تناقض

داخلي: كان السكان الصُّفر، المطالبون بأجور عمل منخفضة، يمثلون مورداً كثير النفع لمدّ السكك الحديدية، الذي لقي حوافز قوية في نهاية الحرب الأهلية. وضمن هذا المنظور، تم السماح قانونياً بدخول المجموعات الصينية عام 1868. بيد أن المهاجرين القادمين من الشرق تعرضوا لتمييز جلي اعتباراً من عام 1882 –كـ«قانون حظر الدخول على الصينيين» (*Chinese Exclusion Act*)– فأصبح القادمون من الشرق بذلك هدفاً ثابتاً للتمييز العنصري بحق الأجانب، الذي كان شائعاً في البلاد من ذي قبل؛ وهو تمييز زاد من حدته تصاعد الحضور الأجنبي، المتسم بأصول عرقية وثقافية مختلفة.

كما تم تبني تدابير مماثلة في كندا أيضاً. وكان بين عامي 1820 و1915 قد وصل إلى هذا البلد 4 ملايين مهاجر، ذوي أصول أنجلوسكسونية في الغالب، لم يصدر بحقهم أي قانون مقيد. كما هي الحال في الولايات المتحدة، حيث استهدفت أولى الإجراءات بشأن الحد من دخول الأجانب، الصينيين بعينهم عبر قوانين العام 1885.

وكانت الإجراءات بحق المجموعات العرقية غير القادمة من بريطانيا العظمى أشد قسوة في أستراليا، البلد الذي

احتضن بين عامي 1860 و1920 ما يزيد عن أربعة ملايين مهاجر، قدم جلهم من بريطانيا. فقد صدرت عدة قوانين مقيدة اعتباراً من العام 1901، بحق الصينيين والسود، بل وضد البيض من أصول غير بريطانية، أي القادمين من شرق أوروبا وجنوبها.

الهجرات الداخلية والتنقل بين الدول الاستعمارية والهجرة الكبرى إلى آسيا وإفريقيا

لقيت الهجرة خلال التوسع الاستعماري الأول دعماً من دوائر الشخصيات المتعلقة بالإبحار والموانئ، ومن الأوساط العسكرية والإدارية، إضافة إلى الهيئات الدينية التبشيرية. وتميزت الفترة التوسعية الأولى بتأسيس مستعمرات استيطانية أوروبية، يرمز إلى ذلك التوغل الإنجليزي في أستراليا ونيوزيلندة. أما في حالات أخرى -كما في الجزائر الفرنسية، وروديسيا، وكينيا وجنوب إفريقيا الإنجليزية، وفي جنوب غرب إفريقيا الألمانية-، فقد استعان البيض باليد العاملة المحلية. ازدادت وتيرة الاستعانة بها في المستعمرات بنمو التوسع الاستعماري. وتميزت هذه الحركة غالباً بالطابع القسري، حيث كان المعنيون، العمال المؤجرون الجدد، قد

اضطروا إلى هجر بلادهم عقب الاحتلال الأوروبي. وقد سادت هذه الهجرة التعسفية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر: بات استخدام عمال المستعمرات بموجب عقود عمل، ظاهرة جماعية ليس في البلدان الاستعمارية وفي آسيا وإفريقيا فحسب، بل في الهجرة عبر المحيط أيضاً.

وكانت الهجرة في القارة الآسيوية القديمة ظاهرة مألوفة ضاربة في القدم: هجرات دورية كالتي جرت داخل القارة الأوروبية في عصر ما قبل التصنيع، كانت تخص الأنشطة الرعوية؛ كما كانت تنتشر الأعمال الخاصة بالمراكز الحضرية. وبشكل لا يختلف عما كان يجري في أوروبا قبل عصر التصنيع، كانت الهجرات تشمل سواء سكان الأرياف أو شرائح المجتمع العاملة بالتجارة. ففي الصين، في عهد أسرة مينغ الحاكمة، على سبيل المثال، كانت المدن تنمو بفضل قدوم ساكني الأرياف، فيما تأثر نمو المدن بجنوب شرق آسيا في القرنين السادس والسابع عشر، بتنوع التجارة الدولية.

وكان قوام الهجرة في آسيا يتمثل في الشعوب الهندية والصينية. وقد استهدفت حركة الهجرة هذه، قبل التوغل الاستعماري، المنطقة المحاذية للمحيط الهندي. وأسهمت هجرة الهنود نحو الشرق والصينيين نحو الجنوب في «إعادة

صياغة» ثقافات الشعوب في جنوب شرق آسيا. وكان للهجرة الصينية دور اقتصادي هام في هذه المنطقة منذ العصر الحديث كما يظهر في الدراسات الأخيرة. فقد كانت هجرة قادمة من المدن وتضم نخباً اقتصادية وسياسية وعسكرية، توسعت اعتباراً من القرن الخامس عشر باتجاه الموانئ وشملت العاملين في الفعاليات البحرية والحرف اليدوية.

عظم شأن الهجرة الصينية بحلول منتصف القرن التاسع عشر، فأصبحت حركة جماعية شملت شرائح واسعة من سكان الأرياف بفضل ظواهر متنوعة ومتزامنة: حربا الأفيون وثورة التايبينغ، التي ألحقت بالأقاليم الجنوبية الدمار والخراب والمجاعات حتى عام 1865؛ إلغاء نظام العبودية في عديد المستعمرات خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ وبصورة أخص، نشأة مستعمرات إنجليزية وهولندية وفرنسية جديدة، كالهند الصينية، ماليزيا، وأندونيسيا وسنغافورة، بما ترتب على ذلك من توسع الحاجة إلى أيد عاملة يتم استخدامها في المزارع الاستوائية والمناجم. وانبثق عن هذه التغييرات ما يدعى بالمتاجرة بالأيدي العاملة من قبل القوى الاستعمارية لتطوير الأراضي الخاضعة. وكان جل الصينيين المجندين يتألفون، بموجب هذا النظام، من فلاحين

مجردين من الأراضي وفقراء مهمشين، قادمين من الجنوب.

وقد أظهرت الإحصائيات أن 4.850.000 صيني مروا بالموانئ الجنوبية من البلد بين العامين 1876 و1901. وكانت الهجرة الصينية في بداية القرن العشرين قد شملت ثمانية ملايين فرد، تنقل معظمهم في القارة الآسيوية وبالقرب من سواحل الصين الجنوبية. كما انتقل آلاف الصينيين في الفترة ذاتها إلى الجزر في المحيطين، الهندي والهادي، فيما بلغ مئات الآلاف منهم السواحل الشرقية للمحيط الهادي، كندا، والشيلي والكاريبب. فبلغ عددهم في كوبا على سبيل المثال، 120.000 مهاجر.

لقد ذكرنا حضور الصينيين في الولايات المتحدة وسياسات التمييز العرقي التي مورست بحقهم هناك، وذلك بالرغم من الإسهام الكبير الذي قدموه في مجال تشييد البنى التحتية. لكن الصينيين لم يواجهوا ظروفاً سهلة في أمريكا اللاتينية أيضاً، بل وجدوا صعوبات جمة في الدخول إلى هذه القارة. ومع أن الصينيين تمكنوا من العثور على موطئ قدم في البيرو، حيث أسسوا جالية هامة، إلاّ أن الحظ لم يكن حليفهم في البرازيل أو في الأرجنتين، إذ لم يتم استخدامهم في الأعمال، رغم الاستفادة الكبيرة التي كان في مقدور كبار

الإقطاعيين جنيها، نظراً إلى الدور الوسط بين العبيد وعمال الأجرة، الذي كان يؤديه الصينيون.

بقيت جغرافيا هجرة الصينيين في وجهاتها الرئيسية ثابتة في السنين اللاحقة رغم التحولات العديدة التي تعرضت لها الهجرة في العالم المعاصر. وتمثلت المحاور الرئيسية للهجرة الصينية في أقاليم الجنوب، حيث انطلاق السواد الأعظم من المهاجرين، وفي المناطق التي كانت تستقبل المهاجرين: وخاصة جنوب شرق آسيا وأماكن العبودية القديمة والعالم الجديد.

وشمل التجنيد الجماعي للأيدي العاملة، والذي شكل سنداً للهجرة بين الدول الاستعمارية، الشعب الهندي أيضاً. فلم تكن زيادة عدد السكان الهنود خلال الاحتلال الإنجليزي مرفقة بتحسن متناسب في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ما دفعهم إلى طريق الهجرة الداخلية في أول الأمر، أو نحو بلدان قريبة مثل برمانيا، وخارج القارة الآسيوية لاحقاً. وتوجهت الحركة بعد إلغاء نظام العبودية في الإمبراطورية البريطانية عام 1838 إلى المستعمرات الإنجليزية حيث حلوا محل العبيد. وتفيد الإحصائيات بأن عدد المهاجرين الهنود بلغ ستة ملايين بين العامين 1830 و1930، انتقل معظمهم بين

مناطق مختلفة في القارة الآسيوية.

أما في ما يتعلق باليابان، فقد تميزت الهجرة التقليدية بمسافات متوسطة المدى، اتجهت نحو الأراضي الصينية في بادئ الأمر، ثم شملت كافة مناطق جنوب شرق آسيا، فانضمت إليها حركات عابرة للمحيط بعد عام 1868، وهو تاريخ انطلاق عملية تحديث البلد والهجرة عبر المحيط. وقد وصل 150 يابانياً جزر هاواي للعمل في مزارع قصب السكر عام 1868، تم تجنيدهم من قبل مقاول أمريكي. لكن الهجرة الجماعية من الجزر اليابانية بدأت عام 1885: فبموجب اتفاقية بين اليابان وحكومة هاواي، تم توظيف 29.000 ياباني منذ عام 1885 في مزارع قصب السكر في جزر هاواي.

وجدت الهجرة اليابانية حافزاً قوياً في زيادة عدد السكان: بنسبة 78٪ بين العامين 1872 و1922. ونظراً إلى عجز قطاعات الاقتصاد الياباني عن دمج وتوظيف الأيدي العاملة، دفع النمو الديموغرافي السلطات المحلية إلى العمل بسياسات تحفيز الهجرة، فتشكلت عام 1893 هيئة الهجرة الوطنية. وقد توجه القسم الأكبر من الهجرة اليابانية نحو الولايات المتحدة (50.000 مهاجر عام 1904. 100.000 عام 1908) وإلى جزر هاواي. وتمت مواجهة الانهيار الديموغرافي

في مستعمرات المحيط الهادي مثل فيجي وهاواي وكالدونيا الجديدة —نتيجة تداعيات الاستعمار المدمرة كما هي الحال بالنسبة إلى هنود أمريكا والقبائل الإفريقية والسكان المحليين في نيوزيلندة— باحتضان مهاجرين جدد. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، بدأت نسبة السكان في بعض مناطق المحيط الهادي بالانخفاض نتيجة وصول مهاجرين قادمين ليس من أوروبا فحسب، بل من الهند والصين واليابان أيضاً. وقد أسهم اليابانيون بصفة خاصة، في العقدين الأولين من القرن العشرين في زيادة عدد سكان جزر هاواي بما يقرب من الضعف، فانتقل العدد الإجمالي من 125.000 عام 1900 إلى 320.000 عام 1920. كما توجهت الهجرة اليابانية إلى مناطق أمريكا الجنوبية: إلى البيرو، حيث تم تجنيد 800 عامل ياباني، وإلى البرازيل في العقد الأول من القرن العشرين حيث أغلقت الحدود الأمريكية بوجه القادمين من اليابان.

وتكشف حركة الهجرة في إفريقيا عن سير متقطع. فقد شملت الهجرة الداخلية الشبيهة بالهجرة في أوروبا في العهد القديم، مناطق محدودة جغرافياً: بعض المناطق في الشمال الشرقي من القارة —حيث استقطبت بعض المدن القديمة الواقعة قرب نهر النيل المهاجرين— وبعض المناطق في

أقصى الشمال الغربي، حيث الهجرة الداخلية نحو المناطق الجبلية ومراكز أقدم الحضارات المدنية في المغرب.

بيد أن الإسهام الكبير الذي قدمه سكان القارة الإفريقية إلى حركة الهجرة، قد تمثل في ما قدمته مناطق جنوب الصحراء خلال المتاجرة الأطلسية بالعبيد، كما سبق ذكره. وكانت لهذه الحركة تداعيات مدمرة على الصعيد السكاني —حيث إنّها لم تستق من المناطق الأقل كثافة سكانية في القارة فحسب، بل خصت بالمتاجرة الذكور في سن التناسل— بحيث عادت إفريقيا إلى الهجرة الجماعية في الأعوام الأخيرة فقط. وبالطبع، ففي الفترة التوسعية للاستعمار، استخدمت القوى الأوروبية العظمى الأيدي العاملة المحلية، فربطت الهجرة الدورية الداخلية بمقتضيات العمل المستندة إلى الاستغلال الاستعماري. وبقيت تلك الحركات داخل القارة الإفريقية، وتعرض فيها الأفارقة إلى شتى أساليب العنف الاستعماري الذي خلف الكثير من الضحايا.

سارت الهجرة الإفريقية عبر المحيط في أعوام الهجرة الكبرى باتجاه معاكس للمألوف دولياً في بعض الأحيان. فقد اتجهت بعض التيارات نحو إفريقيا ذاتها، وكانت ثمرة مباشرة لعودة العبيد السود من مختلف البلدان بعد إلغاء

نظام العبودية خلال القرن التاسع عشر. فقصد العائدون، ومعظمهم من أمريكا الشمالية والبرازيل والكاريبب، غرب إفريقيا وجنوبها والقرن الإفريقي. وبلغ آلاف العبيد السابقين، الذين قدموا من البرازيل بعد إلغاء العبودية فيها عام 1888، القارة الإفريقية فاستقروا على سواحل نيجيريا وفي الداهومي والطوغو وساحل الذهب.

وكانت الهجرة الداخلية في تلك الأعوام مدعومة من قبل الحركة داخل المستعمرات –وقوامها الصينيون والهنود المعرضون لقوانين التمييز العرقي، كما في أراضي جنوب إفريقيا، المتنازع عليها من قبل الإنجليز والبويريين– وقد شجع عليها إعادة انتشار الشعوب الإفريقية ذاتها. وكانت الحركة في أول الأمر موسمية، فتحولت إلى هجرة طويلة الأمد، وشملت 200.000 مهاجر سنوياً في نهاية عشرينيات القرن العشرين. كانوا عمالاً من السفانا، بلغوا ساحل الذهب أو نيجيريا. ولم تكن الهجرة من جنوب الصحراء الإفريقية تقصد المزارع أو المناجم، بل أولى المراكز الحضرية. فقد بدأ في هذه المناطق نمو المدن وبعض أشكال التحضر التي توسعت في القرن التالي، كما في باقي أرجاء المعمورة. وإذا كانت المدن في إفريقيا الاستوائية، باستثناء نيجيريا، تعد 80.000 فرداً

في العام 1880، فقد أصبحت، بعد خمسين عاماً، تأوي ما يزيد عن 500.000 نسمة.

سلاسل الهجرة والشبكات الاجتماعية وعمليات الاندماج

لا ينبغي لظاهرة الهجرة الجماعية الكبرى وأبعادها الواسعة، غير القابلة للجدال –المرتبطة بنمو الاقتصاد الأطلسي والتحولات الهائلة، السياسية والاقتصادية والسكانية في القرن التاسع عشر– أن تلقي في الظل الدور الأساسي للأفراد ومشاريع الأسر والشبكات الإعلامية التي أسسها المهاجرون أنفسهم، في تحريك الهجرة الجماعية، كما هي الحال في التنقل الجغرافي السابق. فقد تم توجيه حركات الهجرة من قبل أنظمة العلاقات الراسخة في الزمن بفضل التجارب السابقة وعبر تبادل المعلومات، حيث أنشأت آليات إغراء متكررة وروابط شخصية بين المهاجرين. روابط، غالباً ما بُنيت على أساس العلاقات المهنية والحرفية التي مهدت لتقليد راسخ في الهجرة، فنتجت عنها «ثقافة حركة» مترسبة.

وثمة عديد الدراسات في يومنا هذا، تتيح نظرة تحليلية إلى ميزات آليات الإغراء الشخصية، التواصل الزمني لبعض

الهجرات المهنية بين العصر الحديث والمعاصر، ارتباطها الوثيق بالهجرات الجماعية، حضورها المفصل في الظروف التاريخية والأبعاد الجغرافية المتفرقة. وقد أمكن في هذا السياق الوقوف على أن الميل إلى التنقل شمل فئات مهنية سواء في القارة الأوروبية في ظل العهد القديم أو في إمبراطوريات الشرق القديمة والبعيدة. ففي آسيا بصفة خاصة، سبق الحديث عن الهجرة في المناطق الجنوبية وما لحق بها من حركات الأيدي العاملة المؤجرة في القرن التاسع عشر. أما في مناطق الصين الشمالية، فقد لوحظت تيارات مهاجرة كشفت عن حركات إرادية «عفوية» حافظت على خصائصها مع مرور الزمن، فتبعت المسارات الجغرافية الخاصة بالتجربة القديمة للهجرة المهنية، بل وأسهمت في توسيع آفاقها خلال القرن التاسع عشر، مستندة في ذلك إلى دعوات العمل.

وليست حالة الكنجتيان، ينتسب الاسم إلى المدينة المنبع، الواقعة في المنطقة الجبلية من شمال الصين، إلا دليلاً على تواصل العادات المهاجرة، المبنية على ممارسة التجارة. وقد تناقل الباعة المتجولون، الذين بلغوا الصين عبر الأراضي الروسية، شبكة هجرة ضمت مئات الأشخاص في مختلف أرجاء أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر. وكان هؤلاء الباعة

يصلون إلى سيبيريا ومن ثم إلى موسكو وبرلين، متاجرين بالأحجار الكريمة والبضائع الخاصة بالمناطق الجبلية خلال القرنين، السابع عشر والثامن عشر. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لوحظ حضور الكنجتيان في إيطاليا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا وأمريكا الشمالية. وخلافاً لتيارات الهجرة الجنوبية، المهتمة بالتنقل بين المستعمرات، فقد كشفت هذه الهجرة عن مزاياها المتعلقة بالملكية الفردية المبنية على الشبكات العفوية المهاجرة، المستندة إلى التجارة وتقليد العمالة المؤجرة. وهو تقليد راسخ -نهاية القرن التاسع عشر أولاً، ففي الثلاثينيات، ثم في النصف الثاني من القرن العشرين- مهد لتأسيس شبكة واسعة في البلدان الأوروبية.

واشتهرت التيارات المهنية التي تمتعت في أوروبا بأهمية مماثلة لثقافة الهجرة الراسخة هذه، وبشبكات الدعوة المتواصلة، التي اهتمت بشؤون المهاجرين في حركات الهجرة الجماعية الأوروبية في نهاية القرن التاسع عشر وفي الهجرة الجديدة عبر المحيط. وقد تأسست الهجرة الواسعة في نهاية القرن التاسع عشر على تجربة الباعة المتجولين في مختلف المناطق الجبلية -باعة الكتب، والأحجار، والسلع المُتبايِنَةِ الحجمِ والنوعية-، واستندت إلى بعض الحرف

المتجولة والأعمال اليدوية والبناء. ومن بين هؤلاء، يجدر ذكر مثال عمال البناء في مناطق الآلب الإيطالية، الذي حظي باهتمام بالغ من قبل الدراسات التاريخية التي كشفت عن نمو هجرة واسعة بالاستناد إلى تشييد البنى التحتية والأعمال العامة، التي دفع إليها التوسع الصناعي في أوروبا وما وراء المحيط -كالحركة المحدودة لفئات مؤهلة كالنحات وقاطعي الأحجار، الذين تنقلوا عبر مسارات داخلية أو أوروبية خلال العهد القديم-. وبلغت هذه النشاطات ذروتها في عهد السكك الحديدية وأعمال البنى التحتية، التي تزامنت في أمريكا مع ملحمة الغرب، فيما ارتبطت في القارة القديمة بأعمال مدّ شبكات السكك الحديدية الضخمة بين شرق أوروبا وآسيا -كالخط الأسطوري العابر لسيبيريا، بين موسكو وفلاديفوستوك- وبأعمال حفر الأنفاق الواسعة في جبال الآلب، التي كانت تعتبر آنذاك أعمالاً جبارة.

نشأت سلاسل مهاجرة على أساس علاقات العمل المتنوعة هذه، فاستفاد منها المهاجرون في الحصول على المعلومات الضرورية لحل مشاكل النقل والمأوى والعمل، فجذبتهم نحو مراكز المستوطنات السابقة. وأتاحت هذه الآليات بلوغ المهاجرين أسواق العمل المغرية والوقوف

على الفرص المتاحة قانونياً بشأن الهجرة في مختلف البلدان والاستقرار في أماكن ثابتة –بصعوبة أقل أحياناً– سواء في الواقع الأوروبي أو في بلدان ما وراء المحيط.

وتتمثل التجارب الأكثر شهرة في مجال السلاسل المهنية المهاجرة في الأمثلة المذكورة لتوها، وقوامها الذكور حصراً. وقد ترتب على التمييز بين الجنسين –القاسي بسبب الغياب الطويل للرجال–، تأسيس تنظيم عائلي واجتماعي في مجتمعات الإرسال، طابعها التمييز الجنسي بشكل يفوق بكثير التمييز السائد في المجتمعات الريفية في أوروبا. فانتهى الأمر بهذا الواقع إلى إضفاء طابع نسوي وتأنيث المجتمعات المتميزة بتقليد متأصل في هذا الضرب من الهجرة، وإتاحة ترسيخ استقلالية نسائية متزايدة في التقسيم الهرمي للأسرة، إضافة إلى دفع المرأة إلى الحصول على حق التصرف في الشؤون الاقتصادية المنزلية –سواء الممتلكات العقارية أو الأمور المالية–، وهو حق لم يكن معترفاً به في الأعراف القضائية والعادات المألوفة في الواقع الريفي.

لكن تركيبة الذكور المهيمنة على السلاسل المهاجرة في العمل التجاري والحرفي لا تخفي حقيقة المرأة التي أسهمت في تكوين تيارات الهجرة الموسمية والمؤقتة.

وقد تعرضت هذه الهجرة النسائية للتهميش لأمد طويل، لخلل في الإحصائيات التي تميز كافة أشكال الهجرة المؤقتة والنشاطات الاقتصادية النسائية. وبالتالي تم اعتبار حضور المرأة في حركات الهجرة رمزاً للهجرة النهائية للأسرة أو مجرد نتيجة لإعادة لمّ الشمل العائلي. وفي حقيقة الأمر، فقد شاركت المرأة في هجرات العمل منذ العصر الحديث وليس فقط في إطار الدورة الحياتية للعبيد.

وقد سبق أن لاحظنا، بهذه المناسبة، كيف أن ممارسة الخدمة المنزلية، الخياطة والحياكة كانت وراء هجرة المرأة في مناطق شاسعة من أوروبا الشمالية خلال القرن السابع عشر. أما في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد توجهت تيارات مهاجرة للنساء العاملات في الشؤون المنزلية، فلاحات، وممرضات ونساجات، للعمل في مناطق أخرى، سواء داخل الحدود الوطنية أو خارجها. أما القطاع الذي تميز فيه الحضور النسائي أكثر من غيره بعد الأعمال المنزلية، فتمثل في معامل النسيج. وقد شقت حركات الهجرة النسائية في مناطق حدود الآلب الإيطالية والمتوجهة نحو المصانع الفرنسية والسويسرية والنمساوية، مسارات واستدعت ما يدعى بثقافة العمل غير الرسمية (*informal work culture*)

وهي ثقافة ذات طابع لا يختلف كثيراً عما تمت ملاحظته في أعمال الذكور المتجولة وفي البناء. ثم انتقلت هذه التيارات المهاجرة (التي سبق أن شاركت في الحركة الداخلية الواسعة خلال العهد القديم، المتوجهة نحو مصانع الحرير في وديان الآلب الغربية والشرقية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر) باتجاه العمل في المصانع المجاورة، بدفع من أزمة صناعة الحرير في إيطاليا. وكانت هذه الحركات المؤلفة من نساء في مختلف الأعمار، تتميز بالوظيفة المهيمنة للـ«ناظرات»، وهي وظيفة أساسية في تنظيم العمل المتجول، كوّنت، انطلاقاً من العلاقات المقامة محلياً لتجنيد الأيدي العاملة، علاقات عمل طويلة الأمد مع مديري مصانع الحرير خلف الحدود. فأبرمت العاملات مع هذه المصانع عن بعد، عقود عمل متكررة، تقضي بتوظيفهن وقيامهن بدور الوسيط في تجنيد الأيدي العاملة المتمهنة. فكان باختصار تنظيماً لا يختلف جوهرياً عما جرت تجربته من قبل الرجال في الحرف المهنية والتجارة والبناء. وهكذا الحال بالنسبة إلى تنظيم العمل النسائي المؤقت، الذي فتح الباب أحياناً أمام وظائف عمل طويلة الأمد في مراكز العمل الجديدة.

تعود الدراسات حول السلاسل المهاجرة إلى خمسينيات

القرن العشرين على يد باحثين أستراليين، انطلاقاً من التجربة الإيطالية وبتركيز على دور العلاقات العائلية. أما البحوث التي أجريت منذ ذلك الحين في مختلف مناطق إرسال الهجرة واستقبالها، فقد تعمقت في دراسة آليات هذه الأنظمة من العلاقات، مركزة على ثلاثة مجالات في التحاق هذه السلاسل: الجغرافي، والمهني ومجال القرابة. ولقيت البحوث في الأعوام العشرين الأخيرة حافزاً سواء في بلدان الاستقبال أو في مختلف مناطق الإرسال الوطنية، الإقليمية والمحلية، حيث أتاح التعمق في هذه العلاقات الكشف عن تباين التركيبة الاجتماعية للمهاجرين، تنوع إسهام الذكور والإناث، تمفصل المشاريع الأولية، التي نتجت عنها قرارات الهجرة الفردية والعائلية: تنوع النتائج الاقتصادية للهجرات، واختلاف أشكال الاستقرار في مراكز الوصول الجديدة. وباختصار، فقد أتاحت هذه البحوث تحليلاً معمقاً لتجربة الهجرة، من خلال دراسة وجهاتها، من المغادرة إلى الوصول، وقراءة طابعها الدوري، وعدم تجانس المسارات والنتائج، بشكل ألقى الشكوك حول بعض النماذج السوسيولوجية المعروفة والراسخة، التي تم طرحها بالاستناد إلى دراسة اقتصرت

على واقع الهجرة في أماكن الاستقبال فحسب.

وقد استند هذا النوع من التحليل إلى تجربة الهجرة عبر المحيط في المراكز الضخمة -كالمجتمع الأمريكي والأسترالي والأرجنتيني- فلم يميز بين اندماج المهاجرين في المجتمعات الجديدة وبين استيعاب هؤلاء لسلوك المجتمعات الأصلية. ويضم هذا النموذج بعض اشهر أشكال اندماج الأجانب في واقع الهجرة -كالنموذج الأمريكي ذائع الصيت (*melting pot*) والأرجنتيني (*crisol*)- التي كانت تفترض انصهاراً مثالياً للثقافات المهاجرة مع تلك المحلية -بأمثلة مستلهمة من القدر والطنجرة والملغم المازج لمختلف المكونات بالداخل- مع تأكيدها على تفوق الثقافة المهيمنة للسكان الأصليين على ثقافة المهاجرين.

وقد أسندت الدراسات (المقتفية آثار توجهات ثقافية تعترف بأهمية تنوع التجارب العرقية) بشأن السلاسل المهاجرة، كرد فعل على نماذج التكيف هذه، المثيرة للجدل، الأهمية والثقل الكبير للعلاقات الاجتماعية الأولية، التي استخدمها المهاجرون من أجل الاندماج في الواقع الجديد. واعتبرت هذه التحقيقات أحياناً، في سعيها إلى إظهار التصرفات التي كانت نماذج الاستيعاب تنوي حجبها،

الدور المهيمن المطلق لصلة القرابة والعلاقات العرقية، في التوجيه الجغرافي للاستيطان ومزاولة المهن، وفي التنظيم العائلي والاجتماعي من قبل المهاجرين. إن تقسيم مختلف المجموعات في «قرى حضرية» –كإيطاليا الصغيرة في المدن الأمريكية (*littles Italies*) وغيرها من الأحياء العرقية في الواقع الأمريكي الشمالي–، خيارات الزواج (من النسل نفسه)، تنظيم الحياة المنزلية واليومية في مجملها، المبني على أساس الترتيب الهرمي الداخلي التقليدي وما يتبعه من العادات، أشكال الحياة الاجتماعية، والدينية والتصرفات السياسية – غالباً ما يتم الإفصاح عنها داخل المجموعة العرقية –، تنظيم الحياة الخاصة والعامة للمهاجرين بشكل عام، وباختصار، تم تفسير كل ذلك كخيارات، الهدف منها توطيد الصلات والعلاقات الأصلية، دون انفتاح جوهري على الخارج.

ويمكن الآن إجراء تقييم مفصلي لمسارات الهجرة ونتائجها، وذلك بفضل معرفة متزايدة بلغتها الدراسات الأخيرة (بدافع تحقيقات تقارن بين تجارب مختلف مجموعات الهجرة أو تسلط الضوء على اندماج الأجانب في شتى الظروف والمراحل التاريخية). كما أن دور السلاسل

المهاجرة بات في تراجع مؤخراً، وذلك بفضل الاهتمام المتصاعد بالتجارب الشخصية للمهاجرين والاستراتيجيات الفردية واندماج الأجيال العديدة من المهاجرين.

وقدمت الدراسات بشأن الاندماج الاقتصادي لبعض المجموعات العرقية، صورة جلية لهذا الواقع، عبر تحليل مسارات التنقل الاجتماعي للأجانب وإعادة النظر في حيثيات «النجاح» الاقتصادي الذي تم تحقيقه في الخارج وتقييم عملية تأسيس شركات المقاولات المختلفة. ثمة دراسات وافية في هذا الموضوع، أجريت في الولايات المتحدة، وانتشرت في أمريكا اللاتينية وأوروبا. دراسات تتيح اقتفاء أثر مجموعات الهجرة الأوروبية الأولى وقدرتها الرائدة على القيام بالنشاطات الاقتصادية، والوقوف على مختلف العمليات الاقتصادية العرقية، وخاصة من قبل المجموعات الآسيوية والإسبانية—الأمريكية، التي قدمت إلى الخارج في موجات هجرة مختلفة. ويعود الفضل إلى هذه التحقيقات في اعتبار مسارات الاندماج بصورة أكثر مفصلية وأقل آلية. فلئن ساهمت الهجرة أحياناً في توطيد العلاقات الأصلية، فدعمت وعززت عمليات الاستيطان والحركة الاجتماعية، فقد كانت، من جانب آخر، فرصة لانفتاح المهاجرين على

تطلعات وأهداف جديدة والتعامل مع واقع ومحاور جديدين.

وباختصار، باتت الصورة الجديدة، التي اتضحت بفضل البحوث الهادفة، تكشف عن أن تسهيل عملية الاندماج في النسيج الاقتصادي والاجتماعي في مجتمعات الاستقبال، تم عبر الاستخدام المفصلي من قبل المهاجرين لشبكات العمل الاجتماعية الأصلية، ومن خلال العلاقات المرسخة في مجتمعات الاستقبال الجديدة.

وتبدو تلك الظواهر أكثر وضوحاً من خلال دراسة تجارب الأجيال التي نشأت ونمت في الخارج. إذ يمكن القول بأن استقرار خلايا عائلية بأكملها، ذات أجيال مختلفة بداخلها، أَسْهم في تسهيل عملية اندماج واسعة، وعزز ظواهر كانت هامشية لدى المهاجرين المؤقتين: إذ تتصف الهجرة المؤقتة بتبديل مستمر للمهاجرين العاملين بالتناوب. وقد وفر حضور الأسرة قاعدة للاندماج الذي لم يقتصر على المجال الاقتصادي، بل تجاوزه إلى مختلف ميادين الحياة الاجتماعية، فضلاً عن ضمان ترسيخ الجذور في مراكز الإقامة الجديدة. كما تكشف الدراسات حول سلوك الأجيال المختلفة للمهاجرين، عن الدور الرئيسي للتجارب المدرسية والعلاقات الاجتماعية التي كونتها الأجيال الحديثة

في تيسير الدخول في ثنايا مجتمع الاستقبال أو في حفز المسار الشخصي من حيث السلوك الاجتماعي والنجاح الاقتصادي وتحسين الوضع وتشجيع الأجيال القديمة في الانفتاح على المجتمع الجديد.

ويجدر القول، دون التقليل من شأن الصراع داخل الأجيال -وهو جلي بنسبة أكبر في أسر المهاجرين بسبب المسافة الثقافية الشاسعة بين الأجيال التي ترعرعت في واقع مختلف-، بأن الأبناء غالباً ما أسهموا في اندماج الآباء في النسيج الاجتماعي لبلد الاستقبال. فقد بثت الأجيال الجديدة المعرفة اللغوية والثقافية التي تم تلقيها في المدارس، فأدخلت الأذواق والعادات التابعة لمجتمع الاستقبال في الأسرة، كما كسرت القواعد العائلية المألوفة في خيارات الزواج، فاتحة الأبواب على مصراعيها أمام حياة اجتماعية خارج الأسرة والمجموعة العرقية. بيد أن عملية الانفتاح والتبادل هذه من قبل الأبناء والأحفاد، لم تمح التجارب السابقة بالكامل. فحتى في السلوك والتصرفات والتمثيل الذاتي للأجيال الجديدة من المهاجرين، يبدو الاندماج عملية لا تضمن فيها العلاقات القائمة في الإطار الجديد، والضرورية لاحتضان كامل في مجتمع الاستقبال، عدم اللجوء إلى نماذج السلوك الخاصة

بخلفية الأسرة. ففي العملية الديناميكية التي تميز الاندماج، ليس ثمة استيعاب من قبل المهاجرين لنماذج السلوك الخاصة بالمجتمع الجديد، بل يتعرض المجتمع ذاته إلى تغيرات هامة. كما أن المهاجرين، وبفضل التبادل والتفاعل الذي تتأسس عليه آليات الاندماج، لم يكونوا يقومون وحدهم بالتغيير، وإنما يتغير ويتجدد مجتمع الاستقبال ذاته - الذي ينفتح بالكامل.

الفصل الثالث:

اللاجئون والنازحون والمنفيون بين الحربين

وطأة الحرب

كانت بعض الظواهر قائمة، عشية الحرب العالمية الأولى، فأسهمت في تحول التوجهات والخصائص النوعية لحركات الهجرة في الأعوام الثلاثين التالية. وكان ثمة دور لا غبار عليه لنمو الدول الوطنية وانحطاط القومية، وهما العاملان المسؤولان عن تفاقم العلاقات الدولية وتفاقم التداعيات المأساوية الوخيمة للأحداث التي تكللت باندلاع حرب 1914–1918. إن نشوء الدولة–الأمة، المهيمن على المشهد الأوروبي في نهاية القرن التاسع عشر، دفع بقوة في اتجاه بناء الأنظمة الدفاعية العسكرية والتسابق الاستعماري وإقامة حواجز حمائية، وكانت له تداعيات جسيمة على سير أسواق العمل المحلية والدولية. وقد أدى التدخل السافر للدولة في دعم المجالات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، إلى تزايد في التمييز بين الحقوق الاقتصادية والسياسية للمواطنين المحليين وبين ما يتم الاعتراف به لصالح الأجانب، بما يترتب على

ذلك من تداعيات وتمييز وكراهية الأجانب.

وتم إصدار قوانين لحماية حقوق المواطنين على حساب الأجانب في مختلف بلدان استقبال الهجرة في أوروبا خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر. وتميز تاريخ الهجرات في نفس الفترة وفي مختلف البلدان الأوروبية والأمريكية بأحداث عنيفة مريقة للدماء وبمذابح ومجازر سببها كراهية الأجانب الشرسة. وإذا كان دفاع الدول الوطنية قد تسبب داخلياً في التمييز القانوني وأضفى الشرعية على النزاع العرقي المتوقد، فقد شجع عالمياً على تبني قوانين فوق–وطنية في مجال الدفاع والسيطرة. كما أن إبرام اتفاقيات ومعاهدات هادفة بين دول مشمولة بحضور المهاجرين، وبعضها في العقد الأول من القرن العشرين، قد فرض طابعاً مميزاً على توجه مختلف البلدان المتنازعة أثناء الحرب وفي السنين التالية.

وشكلت الحرب منعطفاً حاسماً من حيث فرض أهم التغيرات على حركة الهجرة سواء في الأمد القصير أو البعيد. فتحتم على من كان يقيم في الخارج أثناء الحرب، أن يختار بين العودة إلى الوطن من أجل التجنيد، أو البقاء طيلة الحياة في بلد الإقامة الجديد. ليس هذا فحسب، فقد اضطر العمال

الأجانب، المتواجدون في بلدان معادية إلى الهروب نتيجة أحداث العنف المتكررة بحقهم، النابعة من كراهية الأجانب الشعبية أو بسبب إبعادهم من قبل السلطات. وباختصار، فوسط انخفاض وتيرة الهجرة العامة، المترتب على الصعوبات الناجمة عن نشوب الحرب والمراقبة المشددة، كانت وقائع الحرب مسؤولة عن حملات تشرد واسعة. فقد أضيفت إلى حركات الترحيل في سنوات الحرب، الهجرة المترتبة على الظروف الاستثنائية. وقد لجأت الدول الأوروبية في إطار تجنيد الأيدي العاملة اللازمة لاقتصاد الحرب، سواء إلى دوائرها الاستعمارية التقليدية، فأسهمت بذلك في انتقال مجدد للقوى العاملة من إفريقيا وآسيا -بممارسة قاسية وتداعيات على ظروف الحياة والعمل- أو إلى أسرى الحرب الذين تحولوا بدورهم إلى مهاجرين جدد، بشكل إجباري وأحياناً عبر الترحيل الجماعي. وكما كانت عليه الحال قبل بضع سنين -بمناسبة حروب البلقان في أعوام 1912-1913، حين تحولت المنطقة الشرقية الوسطى إلى مسرح لتنقل الأقليات العرقية- فقد تميزت حركات هذه السنين بالهروب والقمع والهجرة القسرية أيضاً.

كان انحلال الإمبراطوريات الكبيرة- التي كانت تجمع

بين تركيبات غير متجانسة من القوميات والأعراق في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية، إضافة إلى مبدأ تقرير المصير من قبل الشعوب- الذي نادى به الرئيس الأمريكي ويلسون؛ كلٌ ذلك كان سبباً في خلق وضع تشابكت فيه إعادة رسم الحصص والحدود السياسية بموجب معاهدات السلام، مع مطالب قومية أخرى، وما رافق ذلك من اضطهاد واستثناء مجددين، ما تسبب في هجرات جماعية كبرى. وقد تم إحصاء ما يقرب من خمسة ملايين مواطن، اضطروا إلى مغادرة أراضيهم في أوروبا وحدها نتيجة لتطبيق اتفاقيات السلام في أعقاب الحرب الكبرى. وكان معظم التنقل هذا يخص دول وسط أوروبا التي خسرت الحرب، إذ توجه إليها ما يزيد عن مليوني لاجئ. وجاءت الهجرة الجماعية للألمان المقيمين خارج البلد، المضطرين إلى العودة إلى الوطن الأم بعد إبرام معاهدة فرساي، حيث تم استقبالهم في معسكرات للاجئين أنشئت لهذا الغرض. وفي أعقاب معاهدة لوزان، التي تم بموجبها الإعلان عن نهاية الحرب بين اليونان وتركيا، جرى استئناف الترحيل الإجباري في جنوب شرق أوروبا، كما كانت عليه الحال قبل نشوب الحرب. وهكذا اضطر ما يقرب من مليون ونصف المليون من اليونانيين إلى مغادرة

أراضيهم يرافقهم في ذلك ما يزيد عن 400.000 تركي. وأصبحت روسيا، التي نشبت فيها الحرب الأهلية، مسرحاً لحركة مهاجرة كبرى، حيث غادر ما لا يقل عن 750.000 روسي الاتحاد السوفييتي عام 1922، بعد أن كان ما يقرب من مليوني شخص قد غادروا البلد في أعقاب الأحداث الثورية. وكان اليهود بصفة خاصة ضحايا اضطهاد متقاطع خلال الحرب الأهلية، تسبب في إحدى أهم الهجرات في تاريخ الاضطهاد اليهودي. ولم يكن بلوغهم مختلف البلدان الأوروبية والأمريكية يقل مأساة عن الهروب من روسيا. وانصب جام الكره الشعبي في الغالب على الأقلية اليهودية بسبب كراهية الأجانب المنتشرة في مختلف بلدان استقبال الهجرة.

وشكل هروب اللاجئين الروس الحالات الأولى لما يدعى بالمواطنين «الذين ليس لهم دولة». وفيما كانت الحكومة السوفييتية تجرد المواطنين من حق المواطنة،لم تكن ثمة دول مستعدة آنذاك لاحتضان اللاجئين الروس والاعتراف بحقوق جديدة لهم. وقد واجهت عصبة الأمم عام 1921 مشكلة اللاجئين الروس في أوروبا، فقررت تزويدهم بوسائل للتعريف بهويتهم. وقد شكلت الهجرة من الاتحاد

السوفييتي إحدى الصعوبات الأولى التي توجب على عصبة الأمم التعامل معها من أجل الحد من تزايد عدد اللاجئين الخارج عن السيطرة، والناتج عن الحرب وبالفعل فقد بلغ عددهم الإجمالي عام 1926، حوالي 9 ملايين ونصف مليون لاجئ.

النظام الدولي لهجرات العمل وإغلاق الحدود

أصدرت عديد الدول خلال الحرب العالمية الأولى قوانين تتسم بالنزعة القومية استمدت منها سياسات الهجرة الإلهام في السنين اللاحقة. وكان نظام الاتفاقيات الدولية الذي سبق التطرق إليه يميل إلى تنظيم حركات الهجرة واحتواء عدد المهاجرين في إطار دوائر عمل محددة. وليست اتفاقيات الدولة الإيطالية مع فرنسا إلا دليلاً قاطعاً على ذلك. فبعد اتفاقيات العمل الثنائية –التي أبرمت مع فرنسا اعتباراً من عام 1904، ولاحقاً مع النمسا–المجر وألمانيا عام 1911 و1912–، التزمت إيطاليا، عام 1916، بتزويد عدد محدد من العمال لمواجهة متطلبات الحرب للبلد الجار. وبعد عام على انتهاء الحرب، التزمت إيطاليا بموجب معاهدة جديدة عام 1919، بإرسال مجموعة أخرى من العمال للمساهمة

في إعادة تعمير المناطق المدمرة في فرنسا. وكان على أية حال، لنظام العمل المهاجر هذا، الذي أبرمت إيطاليا بموجبه وبذات السياسة التوجيهية، اتفاقيات مع دول أوروبية وأمريكية أخرى، الفضل في مواجهة المشاكل المتعلقة بالظروف والحماية القانونية للمهاجرين، ما أسفر، ولأول مرة في قوانين العمل الدولية، عن مساواة في التعامل بين العمال المحليين والأجانب، بالإضافة إلى بعض الضمانات الاجتماعية للعمال المهاجرين.

وتم الالتزام بالقوانين الدولية عن الهجرة اعتباراً من 1921 بشكل أكثر صرامة سواء داخل اللجنة الدولية للهجرة، التي كانت تؤدي وظيفتها لدى المكتب الدولي للعمل، التابع لعصبة الأمم، أو في مختلف المؤتمرات الدولية بشأن الهجرة، التي عقدت في روما بمشاركة عديد البلدان «المصدِّرة» للأيدي العاملة، في عام 1921 أولاً، ثم في عام 1924. ففي مؤتمر عام 1924 بصورة خاصة، هدفت الدول المشاركة التسع والخمسون إلى تبني مبادئ لحماية مصالحها كدول مهددة بإغلاق أهم أسواق العمل الدولية. وقد تقلصت الهجرة الجماعية العابرة للمحيط في هذه السنين، حيث تقلّص عدد المهاجرين الأوروبيين إلى الثلث خلال الحرب، بسبب

السياسات المقيدة التي تبنتها العديد من الدول. فقد انخفض معدل المهاجرين في الخمسية 1916—1920 إلى ما يقرب من 430.000 مهاجر سنوياً، مقارنة بمعدل الخمسية 1906—1910 البالغ ما يقرب من مليون ونصف مليون مهاجر. وهبطت معدلات الهجرة بحلول الأزمة: ففي العقد 1931—1940، انخفض عدد المهاجرين من أوروبا إلى خمس ما كان عليه في العشرينيات.

وانعكست النزعة بقوة في الفترة ما بين الحربين في سياسات الهجرة للولايات المتحدة، المركز الرئيسي لاستقبال المهاجرين في العالم. فبعد التدابير الأولية المتبنية خلال القرن التاسع عشر ضد المهاجرين الصينيين، كان قد تم إصدار قوانين أخرى أكثر صرامة بحق المهاجرين القادمين من بلدان غير مرغوب فيها. ففي عام 1907، تعرض عرق آسيوي آخر للتمييز الأمريكي. فقد تم إبرام اتفاقية الكرام مع اليابان (*Gentlemen's Agreement*) وهي اتفاقية فرضت على البلد الآسيوي الحد من هجرة رعاياها إلى أمريكا، جاء ذلك بعد ردود الفعل العنيفة المتميزة بكراهية الأجانب من قبل سكان كاليفورنيا ضد أبناء اليابانيين لترددهم على ذات المدارس المخصصة للمواطنين الأمريكان. أما القوانين المقيدة

ضد المهاجرين الأوروبيين فقد أتت بفارق زمني عما سبق ذكره للتو. وكانت التدابير المضيقة في البداية بحق الأميين. فقد تم اقتراح (*Literacy tests*) القاضية بمنع دخول كل من لا يجيد القراءة والكتابة باللغة الأم، اعتباراً من عام 1897م، لكن المصادقة عليها جاءت عام 1917، عشية دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى.

بيد أن تلك التدابير تم تجاوزها لأن المشهد اتسم بمناخ من عدم التسامح أكثر شدة من ذي قبل. فقد حل محل كراهية الأجانب الراسخة –التي حظيت بالشرعية الوطنية فأدت في الفترة 1917–1919 إلى إلقاء القبض على ما يقرب من 7000 أجنبي منتمين إلى البلدان الأعداء– أجواء من انعدام الثقة في إمكانية استيعاب الأجانب من قبل الأمة الأمريكية بعد الحرب. وهكذا تم العمل بإجراءات مقيدة تقضي بتحديد «حصص» عددية سنوية من المهاجرين. وتحددت الحصص المخصصة للبلدان الأوروبية في السنين الأولى التي تلت الحرب، بنسبة 2٪ من عدد المواطنين المقيمين في الولايات المتحدة في عام 1890، التابعين لكل دولة أوروبية. فكانت تدابير تصب في صالح البلدان الأوروبية التي سبقت غيرها في الهجرة إلى الولايات المتحدة، التي تحظى بقبول أمريكي

بسبب الألفة العرقية والثقافية، إذ أظهرت قدرة أكبر على الاندماج. ومضت الحكومة الفيدرالية قدماً في تضييقها، فأصدرت في عام 1928 قراراً مفاده: لا يمكن استقبال ما يزيد عن 150.000 أجنبي سنوياً. فكانت نتيجة هذه القرارات –ولما ترتب على أزمة عام 1929 التي دفعت بالكثير من المهاجرين إلى العودة إلى الوطن– أن فاق عدد المهاجرين المغادرين للولايات المتحدة عدد القادمين إليها بين العامين 1931 و1935.

ومع أن القوانين المقيدة لم تمنع الهجرة إلى الولايات المتحدة، فإن التدابير التي تم تبنيها في العشرينيات، يجب أن يتم اعتبارها أهم منعطف أمريكي في إطار الهجرة. وهي تدابير تم اتخاذها بدافع ضرورة إعادة تنظيم الإنتاج، الذي لم يعد يتطلب العمل غير المؤهل من قبل الأيدي العاملة المهاجرة، وبدافع العنصرية بصورة أخص، تلك العنصرية المتصاعدة في أعوام الحرب. فاقتصر عدد الأوروبيين المتوجهين إلى الولايات المتحدة على 350.000 مهاجر في الفترة 1931–1940 جراء تلك التدابير، فيما بلغ عدد المهاجرين القادمين إلى الولايات المتحدة من البلدان الآسيوية 15,344 مهاجرا فقط. وباختصار، فقد أدت الإجراءات المقيدة في العشرينيات إلى

تحول جذري من الناحية النوعية والكمية في الهجرة إلى البلد الكبير الواقع وراء المحيط.

وفي كندا تم تبني مبادرات مماثلة لتلك المتبعة في الولايات المتحدة اعتباراً من عام 1919. أما أستراليا، فمتابعة لتشريعاتها الانتقائية أصلاً، تبنت في الفترة 1924–1925 سياسات أكثر تشدداً في اختيار المهاجرين: كان يتم إرسال المزارعين غير المزودين برأسمال مناسب، إلى استيطان الأراضي الاستوائية المحرومة من الإمكانيات.

وكان لاندلاع الحرب تداعيات داخلية في دول أمريكا اللاتينية أيضاً، بالرغم من أنها لم تتدخل في الحرب. وقد أدى توقف الهجرة الجماعية، وعودة الكثير من الأجانب إلى الوطن للمشاركة في الحرب ونهاية الهجرة الفعلية من أوروبا، بالمسؤولين في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية إلى الانتباه ليس فقط للمشكلة الاقتصادية، بل السياسية أيضاً، التي كانت تثيرها الهجرة. إذ أن البلدان التي كانت تشجع في السابق على الهجرة لحل مشاكل الإسكان المحلي والاستيطان وتشييد المراكز الحضرية، باتت تتخذ، اعتباراً من العشرينيات، إجراءات هادفة إلى الحد من وصول المهاجرين الجدد. وتركزت مخاوف الأنظمة الشمولية عند نشوئها في

أوروبا على مخاطر الدعاية المضادة للمشاعر الوطنية، التي كان بمقدورها إثارة الهجرة القادمة من دول معادية. أَضِفْ إلى ذلك، أَنَّ الإجراءات المتخذة في بعض الدول نزعت إلى التشدد السافر في إرساء الحواجز الحمائية بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية الخطيرة في الثلاثينيات والتحول في دور بلدان أمريكا اللاتينية في التجارة الدولية والتوجه الصناعي في السياسات الاقتصادية المحلية. فكانت سياسة إغلاق بوجه الأيدي العاملة الزراعية غير المؤهلة، وانفتاح إزاء هجرة الكوادر التقنية.

منعت الحكومة البرازيلية دخول المسافرين في «الدرجة الثالثة» في وسائل النقل وقررت أن يكون تعيين المهاجرين في الشركات بنسبة الثلث، مخصصة ثلثي مناصب العمل للبرازيليين. وهنا أيضاً، كما حصل في بلدان أمريكا الشمالية، تم العمل بحصص الهجرة الخاصة بكل مجموعة عرقية اعتباراً من عام 1933. وبظهور المخاوف بشأن الحرب العالمية الثانية، سارعت بعض دول أمريكا اللاتينية إلى اتخاذ تدابير لحماية نفسها من الدول الخطيرة —حسب تقديرها— كاليابان على سبيل المثال. وتم بالمثل العمل بإجراءات معادية لليابان في دول مثل البيرو، ذات النسبة العالية من المهاجرين

اليابانيين، وجدت شرعيتها في أعقاب الهجوم على القواعد الأمريكية في بيرل هاربر.

وظهرت نزعات مقيدة في النصف الثاني من العشرينيات في معظم الدول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين. ويجدر ذكر فرنسا بين هذه الدول، مع أنها كانت قد لجأت إلى الأيدي العاملة القادمة سواء من مستعمراتها أو من الدول الأوروبية القريبة، مثل بولندا، وبلجيكا، وتشيكوسلوفاكيا، وإيطاليا بالذات. فقد تم الإحساس بوطأة حضور الكثير من المهاجرين بحلول الأزمة والبطالة، وتم طرح المشكلة في العديد من المحافل الاقتصادية والسياسية. وبعد نقاش برلماني طويل، كان يهدف إلى الحد من الهجرة، وبعد أول قانون في هذا السياق -دعمه اليمين عام 1926، ولكن، تم رفضه-، أصدر قانون عام 1932 الهدف منه حماية الأيدي العاملة الوطنية وتحديد نسب معينة للعمال الأجانب في القطاع الصناعي.

وأخيراً، وبعد ثلاثة عقود من القوانين الليبرالية والتنقل غير المحدود للأيدي العاملة في أسواق العمل الدولية في الفترة الواقعة بين الحربين، انتهى الأمر بتوقف حركة الهجرة، وخاصة تلك العابرة للمحيط. وترتب هذا

الانعكاس في النزعة في جزئه الأعظم على القوانين التي تبنتها، كما سبق ذكره، مختلف البلدان المستقبلة للهجرة، وعلى تباطؤ النمو السكاني في العديد من البلدان. وأثرت في تحول المشهد الدولي للهجرة، الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الهامة، التي ستهتم بها الصفحات التالية من هذا الفصل: الثقل المتزايد لكراهية الأجانب والنزاعات بين العمال المحليين والأجانب، البعد العالمي للأزمة الاقتصادية الجسيمة، نشوء الأنظمة السياسية الشمولية في بعض الدول الأوروبية، المناخ الاستثنائي الذي خلقته الحرب ونهاية الحرب العالمية الثانية.

مشكلة الأجانب: كراهية الأجانب والصراع الاجتماعي

خلال الحملة التي ميزت سياسات الهجرة في العشرينيات التي توسطت الحربين، كان ثمة أثر كبير للمفهوم السياسي الجديد بشأن الأجانب لدى قادة البلدان التي تستقبل الهجرة. وكان الخوف من «العدو الداخلي» خلال الحرب قد بلغ حد القبض على المهاجرين، كما سبق ذكره. وتفاقمت معاداة الأجانب بتأثير من الثورة السوفييتية وهجرة المقاومين والمعادين للفاشية من الدول الشمولية. وهو تأثير طال الرأي

العام وتوجهات النخب في مختلف البلدان.

أما في أمريكا اللاتينية، فكان الخوف من أن يكون الأجانب حمَلَة أفكار وممارسات تخريبية قد تنال من النظام السائد، حقيقة قائمة. وبالفعل، فقد أدى المهاجرون دوراً هاماً في نمو تنظيم نقابات العمال والإضرابات في الاقتصاد الزراعي والصناعي في مختلف البلدان، لاسيما اعتباراً من الأعوام الأولى للقرن العشرين. فقد كان الإيطاليون، والإسبان، والألمان واليهود الروس غالباً في طليعة المؤيدين للمنظمات الرامية إلى زيادة مرتبات العمال وإدراج قوانين لحماية وتعديل ظروف وساعات العمل. وأسهم في ذلك وصول ممثلي الحركات «التخريبية»، الذين واجهوا صعوبات جمة في عديد البلدان الأوروبية خلال القمع السياسي في نهاية القرن التاسع عشر.

وألقى قادة بلدان أمريكا الجنوبية في هذه الظروف اللوم على الأجانب، متهمين إياهم بالمسؤولية عن التوتر الاجتماعي المتفاقم، إذ شعروا بأنهم مهددون بالخطر في الأعوام الخمسة عشر الأولى من القرن العشرين. وفي الأرجنتين بصفة خاصة، تزامنت المظاهرات العمالية الكبرى التي قام بها عمال المصانع، مع أحداث جسيمة أوقدت نارها

كراهية الأجانب بين الأعوام 1916 و1919. فخلال الأسبوع المأساوي السَّيِّيء الذِّكْرِ (*semana tragica*) على سبيل المثال، رافقت العمليات القمعية الحكومية ضد المحرّضين الراديكاليين والاشتراكيين، المبادرات «العفوية» لمجموعات المواطنين الذين أعدوا ورتبوا مجازر منظمة ضد اليهود الروس، المتهمين بالترويج للأفكار البولشفية. وبالتوازي مع نشوب هذا الصراع، تطور نقاش حاد خلال الثلاثينيات، دام إلى حين اندلاع الحرب العالمية الثانية، بشأن الآثار السياسية والثقافية للهجرة الأجنبية والانتقاء الذي يفترض القيام به بحق مختلف الموجات المهاجرة.

وتركزت المسائل المطروحة آنذاك في بلدان كالأرجنتين والبرازيل على طبيعة العلاقات التي يتوجب إنشاؤها بين مختلف الأعراق والجنسية المهيمنة، وعلى العلاقات بين المهاجرين والعمال المحليين. وتوصلت النخب في أمريكا اللاتينية بشأن الخطر المتشابك بين الهجرة الجماعية القادمة من الدول الشمولية وبين وصول الأقليات السياسية والدينية والعرقية القادمة من البلدان الشمولية ذاتها، إلى قناعة مفادها أن المهاجرين بفضل مقاومتهم الثقافية والشبكات العرقية الوطيدة، يشكلون عائقاً أمام نمو الأمم. فأدت تلك القناعة

بهذه البلدان إلى ممارسة سيطرة شديدة على المهاجرين، ولاسيما المجموعات العرقية الصغرى، على أنها أشد خطراً —مع أنها كانت اعترفت في السابق بالدور الحاسم للثقافات الأوروبية في نمو البلدان المستقلة في الحقبة ما بعد الاستعمار، كما أنها لم تبلغ مستويات في كراهية الأجانب، مماثلة لما تمت مشاهدته في بلدان أخرى مستقبلة للهجرة—.

أما في الولايات المتحدة، فقد راحت الهجمات الموجهة ضد السكان الصُفر، تضاف لاحقاً إلى معارضة موجات الهجرة الجديدة القادمة من أوروبا. واختلفت التهم الموجهة إلى هؤلاء المهاجرين الجدد: تم اتهامهم بمنافسة العمال الأمريكان وبقدومهم من مناطق أوروبية – جنوبية وشرقية – باعتبارها أقل قدراً وشأناً، فضلاً عن قيامهم بأشكال من الدعوة السياسية والعمالية المتطرفة. بيد أن هذه التهم تفندها الظروف التي كان يعيش في ظلها العمال الأوروبيون الجدد في الولايات المتحدة. فقد كان وصول المهاجرين الجدد، كما تم ذكره في الفصل السابق، يستند إلى متطلبات عملية إعادة الهيكلة الصناعية، الجارية في البلد، وإلى ضرورة تعويض العمال المنتمين إلى موجات الهجرة السابقة للقيام بالأعمال غير المؤهلة. أما بشأن الدونية العرقية للمهاجرين الجدد، فقد

لقي المفهوم شرعية في العنصرية الأمريكية الصريحة بالذات، المبنية على القناعة بالتفوق الواضح للعنصر الأنجلوسكسوني، وشهدت عليها حركة «كو كلوكس كلان» فور انتهاء الحرب. وتجدر الإشارة أخيراً، إلى مسألة الدعوة السياسية والعمالية المتطرفة، فإن كانت ثمة أقلية من منظمي النقابات والساسة، القادمين من عالم المنفى الأوروبي حقاً، فالحقيقة أن السواد الأعظم من المهاجرين ظل غريباً عن حركات النضال. وحدث هذا أيضاً بسبب التمييز الخطير الذي مارسته المنظمات النقابية الأمريكية ذاتها ضد الأجانب.

وفي واقع الأمر، وبالرغم من أسطورة وعاء الذوبان (*melting pot*) ونشوء الهوية الوطنية الأمريكية كعملية صهر لمختلف الجنسيات، فإن كراهية الأجانب الأمريكية الراسخة أطلقت العنان لمختلف وقائع سفك الدماء وملاحقة الأجانب منذ نهاية القرن التاسع عشر، كما أن حملات الكراهية ومعاداة الأجانب كانت سبباً في عمليات إعدام، كان لها صدى رهيب على الصعيد الدولي. وما وقع في نهاية العشرينيات كان مثالياً بهذا الصدد، أي «الإدانة الظالمة» السّيّئة التي لحقت بكل من ساكّو وفانزيتّي، الراديكاليين الإيطاليين اللذين تم إعدامهما عام 1927، بحجة التسلل

السياسي من الخارج.

ولم تقتصر السلطات الأمريكية على تبني الإجراءات التشريعية المقيدة بحق الأجانب، كما سبق ذكرها، بل قامت بسلسلة من المبادرات استهدفت محاربة التنوع العرقي. ولا بد من ذكر سياسات أمركة الأجانب، التي ساهمت فيها أحياناً هيئات الإغاثة بعينها مثل: (*social workers*) المتصفة بالتعاطف مع الأجانب. بمختلف الوسائل، وعبر التعليم والتربية الشاملة، الموجهة بصورة خاصة نحو النساء المهاجرات، تم العمل من أجل إلغاء السلوك والتصرفات المعتبرة غير منسجمة مع نماذج الحياة الأنجلوسكسونية. وتمثلت الأمركة في سياسة تبنتها الحكومات الأمريكية تجاه الأجانب بصورة شبه منهجية على الأقل إلى غاية ستينيات القرن العشرين، حين عاد الرواج للإحياء العرقي الذي دفع باتجاه الاعتراف بالتعدد الثقافي القائم في البلد.

وجدت الصراعات المترتبة على كراهية الأجانب مجالاً رحباً داخل عالم العمل، حيث اعتُبر العمال الأجانب بمثابة متطفلين وعمالاً من الدرجة الثانية، مستعدين للعمل لقاء أجور زهيدة وللغدر بزملائهم من خلال كسر تدابير الإضراب المنظم من قبل نقابات العمال. وقد أُريق حبر

غزير على الورق في الكتابة عن هذا الشعور «العنصري والمحلي» داخل الحركة العمالية الأمريكية. ومع أن التضامن والدفاع عن المصالح المشتركة وجدا حيزاً معيناً، لكن ممارسة «العنصرية والإقصاء» بحق المهاجرين كانت أعظم شأناً. وكانت النقابات تتميز بحضور ممثلي «أرستقراطية عمالية»، فالعمال المؤهلون أمريكيون حصراً أو قادمون من بلدان أوروبا الشمالية. فكانت (*Industrial Workers of the World*) الهيئة النقابية الوحيدة التي احتضنت عمالاً من مختلف الأعراق.

كما أن المنظمات النقابية لم تهدف إلى استمالة وحماية العمال غير المؤهلين والأجانب، فحسب، بل أقصت بمحض إرادتها العمال القادمين من آسيا وأوروبا الشرقية والجنوبية من تنظيماتها. ووافقت سياسات التمييز بشأن تسجيل العمال في النقابات مع مبادرات خطيرة أخرى بحق المهاجرين: فقد دعت بعض نقابات العمال في العقد الأخير من القرن التاسع عشر إلى تبني سياسات مقيدة إزاء الهجرة.

بدأ حضور العمال الأجانب في النضال من أجل الحقوق الاجتماعية يعظم شأنه اعتباراً من الأعوام الخمسة عشر الأولى من القرن العشرين. فشارك عشرات الآلاف من

العمال المنتمين إلى مختلف الأعراق والأديان في الإضرابات المنتشرة في مختلف الصناعات الأمريكية، ولاسيما مصانع النسيج. لكن هذه المبادرة الجديدة من نوعها أفل نجمها بسبب المشاكل المتعلقة بالانحسار الاقتصادي الكبير، التي أيقظت كراهية الأجانب داخل عالم العمل الأمريكي والتمييز بحق الأجانب. ففي الظروف التي تلت انهيار وول ستريت، أصابت البطالة الناجمة عن الأزمة الأجانب بشكل خاص. فقد أصدرت 18 ولاية أمريكية قوانين تمنع تعيين الأجانب في الوظائف العامة في عام 1932 وحده؛ وقلصت معظم المصانع في الثلاثينيات عدد العمال الأجانب أو ألغت عملهم بالكامل. وفيما كانت صناعة الفولاذ عام 1908 تستوعب ستة عمال أجانب من أصل عشرة، تحولت هذه النسبة عام 1938 إلى عامل أجنبي واحد من أصل عشرة.

أما في أوروبا، فتمثل الحالة الفرنسية خير دليل لما كان عليه الوضع بالنسبة إلى المهاجرين في عالم العمل، حيث أضيفت آثار الأزمة الدولية الخطيرة إلى المنافسة المتأصلة بين الأجانب والعمال الفرنسيين. ولم يكن اندلاع كراهية الأجانب في هذه الأعوام بالنبأ الجديد. فقد كان الرأي العام الفرنسي مذعوراً في نهاية القرن التاسع عشر من «غزو» الإيطاليين

الجيران، وينظر بعين الريبة إلى قدوم العمال المتهمين –كما نقلته النشرات الإخبارية التي ركزت على عنف الراديكاليين الإيطاليين وقبول العمال الإيطاليين العمل بأجور منخفضة وكسر الإضرابات التي تدعو إليها نقابات العمال– بالأدوار المتضاربة المخيفة، كالتخريب والمغامرات. وقد شهدت الساحة الفرنسية صدامات دموية بين العمال الإيطاليين والفرنسيين في موانئ مثل مرسيليا وفي مدن صغرى بجنوب شرق فرنسا خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر. وقد أسفرت الاشتباكات كنتيجة مأساوية للصراعات العنيفة بين العمال الإيطاليين والفرنسيين في إحدى المناطق الجنوبية بفرنسا (*Aigues–Mortes*) عن مذبحة راح ضحاياها الإيطاليون.

تفاقمت العلاقات الصعبة أصلاً بين السكان الأصليين والأجانب خلال الأزمة، حين تجاوز عدد العاطلين عن العمل 425.000 عامل في عام 1935، بعد أن كان بلغ 80.000 عامل في عام 1927. وأصبح العمال الأجانب ضحايا مقدرين للرأي العام ومثار اهتمام مناقشات البرلمان، التي أسفرت عن سن قوانين مضيقة في مجال الهجرة. ولم تقتصر المطالبة بتقليص استخدام الأيدي العاملة الأجنبية على المحافظين، بل انضم إلى هؤلاء الراديكاليون أيضاً. وانبرت أكبر منظمات العمال

الفرنسية، الاتحاد العام لنقابات العمال، تدافع علناً عن العمال الفرنسيين ضد أكثرية العمال الأجانب التي باتت غريبة على المنظمة.

وتميزت الجبهة الشعبية دون غيرها بالعمل على إصلاح ذات البين في ما يتعلق بالعلاقات الصعبة والصراع الدائر بين الأجانب والمواطنين الأصليين. فأسْهم المهاجرون بشكل ملحوظ في المظاهرات والإضرابات، يشجعهم في ذلك المناخ السياسي الليبرالي وغياب القمع. كما ازداد انتماء العمال الأجانب إلى نقابات العمال تدريجياً، فبلغ عدد المسجلين في الاتحاد العام للعمل 50.000 عامل عام 1936، ثم تجاوز العدد 400.000 عام 1937: نصفهم إيطاليون وربعهم بولنديون. بيد أن التقارب بين العمال الأجانب والفرنسيين، الذي وجد في حالة الإيطاليين سنداً في حضور عديد المقاومين المعادين للفاشية، لم يؤد إلى انقلاب جذري في السياسة الفرنسية بحق الأجانب. إذ لم يتم إلغاء قانون عام 1932، الهادف إلى حماية الأيدي العاملة الوطنية، بل إن المعارضة العنصرية المعادية للأجانب والسامية من قبل الطبقة الوسطى الفرنسية، انبثقت عنها سلسلة قوانين منعت الأجانب من ممارسة بعض النشاطات، كالحرف اليدوية

والتجارة وبعض المهن الليبرالية، اعتباراً من عام 1934.

المنفى السياسي

أدى نشوء الأنظمة الشمولية في إيطاليا وألمانيا، وانتصار فرانكو في إسبانيا إلى زيادة في هجرة المعارضين السياسيين والمجموعات التي شملتها السياسات القمعية في هذه الأنظمة الثلاثة. ويضاف إلى هؤلاء المبعدين، المجموعات العرقية المضطهدة على أساس مشاريع الإبادة الإجرامية للنازيين. وبالفعل، لم يقتصر النفي في ألمانيا على المعارضين السياسيين، بل كان مساراً إجبارياً يتبعه كل من حُرّم وجُرّد من الحقوق الأساسية في البقاء ومُنع من ممارسة مهنته بسبب انتمائه إلى «عرق» اعتُبر عدواً، فضلاً عن كونه «أقل شأناً».

وتم التمييز بين ثلاث مراحل في الهجرة من ألمانيا. موجة مهاجرة أولى، بدأت عام 1933، وهو عام انتصار هتلر. وكان السباقون إلى الهروب منذ شهر يناير، المسؤولين في الحزب الاشتراكي الديمقراطي والشيوعيين، المهددين جسدياً من انتقام النظام الجديد. وهربت الكوادر الحزبية والنقابية بحلول الربيع والصيف إلى الخارج للنجاة بأنفسهم بعد حل النقابات أولاً والأحزاب السياسية لاحقاً. أما موجة الهجرة

الثانية، فكانت عام 1935، حين تمت المصادقة على قوانين نورمبرغ، التي حرمت اليهود من حق المواطنة والزواج من المسيحيين. فأتت الموجة المهاجرة الثالثة من ألمانيا في عام 1938 حين تحولت العنصرية إلى المذابح سيئة الصيت (*POGROM*) التي حل جراءها الخراب في البلد. واختتمت مراحل الهروب من ألمانيا فعلياً في عام 1939، بالتزامن مع اندلاع الحرب، حين ترك الفرار الساحة للإبادة المبرمجة في معسكرات الاعتقال بحق ستة ملايين يهودي، وعديد السجناء السياسيين والمعارضين للنظام النازي، وعدد من الغجر يتراوح بين 200.000 و400.000.

وتفيد الإحصائيات بأن عدد المنفيين من ألمانيا في عام 1933 بلغ 60.000 منفي، لجأ نصفهم إلى فرنسا. أما من حيث التركيبة الاجتماعية للمنفيين الألمان إلى فرنسا، فكان معظمهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى، فيما كان العمال يشكلون نسبة 8٪، والموظفون 20٪. كما ضم العدد الكثير من المهنيين، والمفكرين ورجال الأعمال. وشملت الهجرة من ألمانيا –فضلاً عن الألمان– مهاجرين ذوي أصول بولندية، وروسية، ورومانية، وإستونية ولتوانية، أي المنتمين إلى الجنسيات الفارة من شمال شرق أوروبا والبلقان، المستقرة

في ألمانيا قبل انتصار هتلر.

وتم اعتبار الهجرة من ألمانيا في مرحلتها الأولية خياراً مؤقتاً قصد البلدان الأوروبية المجاوِرَة؛ فتفرق المهاجرون لاحقاً في 80 بلداً. أما اليهود، فتوجه جلهم بصفة خاصة إلى الولايات المتحدة، حيث بلغوا نسبة 80٪ من مجموع المهاجرين الذين غادروا ألمانيا. وحلت الأرجنتين في المرتبة الثانية من حيث بلدان استقبال الهجرة الألمانية، تلتها بريطانيا العظمى. وبلغ العدد الإجمالي لليهود الذين غادروا ألمانيا 300.000، أي ما يزيد عن عدد المبعدين السياسيين، ومعظمهم اشتراكيون ديمقراطيون وشيوعيون، بلغ عددهم 30.000 عام 1939، استقروا في فرنسا وإسبانيا وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفييتي.

أما إيطاليا، فتفيد الإحصائيات بأن عدد الذين غادروا البلد في الفترة ما بين 1922 و1937 فَبَلَغ 60.000، تشتت معظمهم في الدول الأوروبية القريبة، حيث أمكنهم مواصلة النشاطات السرية ضد النظام القائم. ولا شك في أن فرنسا، كانت أهم مراكز الاستقبال لمعارضي الفاشية الإيطالية. وقد بدأ المعارضون السياسيون بالوصول إلى فرنسا منذ بداية العشرينيات، حين هاجمت العصابات الفاشية بشكل عنيف

الأحزاب السياسية والحركات العمالية والناشطين. لكن الإيطاليين اللاجئين إلى فرنسا تم استقبالهم بحفاوة ورحابة صدر من قبل الرأي العام الديمقراطي، وأمكنهم الاستفادة من شبكة منتشرة من الإيطاليين المقيمين في فرنسا في أعقاب موجات الهجرة الاقتصادية. وهكذا، فإن تيارات الهجرة التي كانت أثرت في توجيه العمل المهاجر، اضطلعت بدور لا يقل أهمية، في تنظيم الهجرة السياسية.

وتم تحديد ثلاث مراحل في هجرة الإيطاليين المعارضين للفاشية إلى فرنسا، والذين قُدّر عددهم بعشرين ألفاً: في العامين 1921—1922، تعلق الأمر بالكوادر العمالية التي هاجرت تفادياً للتعرض إلى عنف الفرق الفاشية؛ في الفترة 1924—1926، جاء دور قادة المعارضة السياسية لموسوليني؛ وتميزت الهجرة في الفترة 1926—1927 بالجماعية وخصت آلاف المقاومين الفارين من نظام بات راسخاً وماضياً قدماً في ممارسة القمع عبر هياكل مؤسسية تم إنشاؤها خصيصاً لذلك. وكان عددها يتراوح بين 5000 و10000 من الفارين ينتمي إلى الحزب الشيوعي الإيطالي، إضافة إلى 2000 اشتراكي، ومئات من التابعين لبقية الحركات —المتطرفة، والراديكالية، وممثلين عن الحزب الجمهوري وحركة العدالة والحرية—. وبلغ عدد

المنتمين إلى «الرابطة الإيطالية لحقوق الإنسان» التي تأسست في ميلانو عام 1922، ما يقرب من 2500 مهاجر.

وتوجه المبعدون الإيطاليون إلى القارة الأمريكية اللاتينية، وبصفة خاصة إلى الأرجنتين، حيث التقليد الراسخ للهجرة السياسية منذ الانتفاضات من أجل توحيد إيطاليا. فاستقر العديد من قادة تنظيمات الفلاحين والعمال، القادمين من مختلف الأقاليم الإيطالية في بيونس آيرس منذ العام 1923. ولم يكن لدى المنفيين الأوائل مراجع تنظيمية ونقاط ارتكاز محددة عند وصولهم إلى أمريكا اللاتينية؛ فباشروا بتنظيم أولى المظاهرات المعادية للفاشية في البلد وبخلق نسيج تنظيمي. فتم تأسيس مجموعة التحالف العمالي في بداية العام 1923 بمبادرة من الاشتراكيين القادمين من إقليم بييمونتي. فتحول هذا التنظيم في ما بعد إلى التحالف البروليتاري المناهض للفاشية، مشكلا النواة الأولى لتجمع الإيطاليين المعادين للفاشية في الأرجنتين. وفي العام الذي جرى فيه اغتيال ماتيوتّي، تم تأسيس الاتحاد الإيطالي المناهض للفاشية، الذي احتضن جماعات ورابطات فوضوية، اشتراكية، شيوعية وجمهورية بهدف توحيد منظمات المنفيين في المهجر. وكان للإيطاليين المناهضين للفاشية في الأرجنتين علاقات

بالخارج وخاصة البرازيل، حيث كانت تتواجد خلايا هامة أخرى للإيطاليين المعادين للفاشية، وبفرنسا، مركز أهم خلايا المتسلّلين الإيطاليين. وكان النموذج التنظيمي لهؤلاء في الأرجنتين يختلف عن التجربة الجارية في فرنسا، فبعد بعض المبادرات المتعلقة بالاستياء من حادث اغتيال ماتيوتّي، نشأت هيئات مناهضة للفاشية ببرامج محددة: تأسيس رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان عام 1929.

وصل الإيطاليون المناهضون للفاشية إلى الولايات المتحدة في مراحل متباينة. استقر في البلد منذ بداية الثلاثينيات بعض المعارضين المشهورين للنظام، مثل غايتانو سالفيميني. لكن الحركة توسعت اعتباراً من عام 1939، فلحق بها مناهضون ومفكرون إيطاليون، قدم معظمهم من فرنسا، حيث اضطر الكثير منهم إلى مغادرة فرنسا بالتزامن مع نشوب الحرب، وبالأخص مع الاحتلال النازي للبلد. وكانت الولايات المتحدة حينذاك تحتضن ملايين الإيطاليين، فكانت فرصة أمام المتسلّلين لـ«تطهير الإيطاليين من الفاشية»، إذ كانت الجالية الإيطالية تعرضت إلى حملة دعائية من قبل النظام، فضلاً عن كونها فرصة للترويج للأفكار المعادية للفاشية لدى الحكومة الأمريكية وأمام الرأي العام الأمريكي. بيد

أن الحركة الإيطالية المناهضة للفاشية كانت تعد بين صفوفها أعداداً قليلة من المناصرين. وبالرغم من أن بعض الجمعيات المناهضة للفاشية تأسست خلال العشرينيات على يد التنظيمات العمالية، إلا أن هذه الأخيرة لم يكن لها تأثير نافذ على الرأي العام الأمريكي، وذلك بسبب تشظّيها المفرط. لكن قدوم الموجة الأخيرة من المناهضين للفاشية من فرنسا، التي هدفت إلى إلغاء تشتت النشاط الإيطالي في أمريكا، أسهم في زيادة عدد الناشطين. ويجدر في هذا السياق ذكر ما قامت به جمعية ماتزيني، التي تأسست عام 1939 بمبادرة من سالفيميني وإسهام من مفكرين مناهضين للفاشية، مبعدين إلى أمريكا.

أما بشأن الهجرة السياسية من إسبانيا، فقد تميزت الحركات العابرة للحدود الفرنسية بالجماعية إثر سقوط كاتلونيا بعد هزيمة الجمهوريين في معركة إبرو عام 1938. ولم تكن الظاهرة بالجديدة في البلد. فقد سبق أن عبر اللاجئون السياسيون، وخاصة ليبراليو إسبانيا وكاتلونيا، الحدود الفرنسية خلال عهد بريمو دي ريفيرا الدكتاتوري، في الأعوام 1923—1930. ومع نشوب المعارك عام 1936، بدأت هجرة من نوع آخر، جل قوامها الفارون من المعارك، المتوجهون مرة أخرى إلى حدود

البرانس. وقد تم إحصاء 50.000 لاجئ في فرنسا في نهاية عام 1937، معظمهم من الباسك. فأضيفت إلى هذه الموجة الأولى في عام 1938، الهجرة القادمة من أرغونيا وكاتلونيا. وعبر الحدود عام 1939، بين نهاية يناير ومنتصف فبراير، ما يقرب من 440.000 شخص. فبلغ بذلك عدد اللاجئين السياسيين الإسبان إلى فرنسا، من مدنيين ومقاتلين، زُهَاءَ نصف مليون شخص بينهم 140.000 جمهوري أو مناهض للفاشية. ومن الناحية المهنية، كان ما يقرب من نصف النازحين ينتمي إلى الطبقة العاملة في المصانع، الثلث للقطاع الزراعي، والبقية تعمل في قطاع الخدمات. وهكذا خسرت إسبانيا بسبب النفي، كوادرها السياسية والنقابية ومعظم طبقتها المثقفة.

وجدت الهجرة الجماعية الإسبانية متنفّساً عبر الحدود الفرنسية القريبة، لكن هروب الكثيرين، ترتب على دعاية الجمهوريين، التي لفتت الأنظار إلى بشاعة الجرائم المقترفة من قبل العصابات، وعلى إمكانية الاعتماد على حضور المهاجرين الإسبان الذين استقروا في فرنسا لأغراض اقتصادية، فضلاً عن تميز فرنسا تقليدياً بكونها البلد المستقبل للاجئين. وفي واقع الأمر، انقلبت السياسة الفرنسية في عام 1938، إثر الأزمة الاقتصادية وسقوط الجبهة الشعبية، فوقفت

من الأجانب ونقابات العمال موقفاً عدائياً، وأصبح التردد يشوب قرار الحكومة الفرنسية في منح حق اللجوء. وهكذا، لم يلق القادمون من إسبانيا ترحيباً في فرنسا، فتم إيواؤهم في مراكز بالية غير مؤهلة. وتم حشد اللاجئين –عسكريين مشتتين ومدنيين– في معسكرات، بمثابة أسرى.

وبقي في نهاية عام 1939، ما يقرب من 150.000 لاجئ إسباني من أصل 500.000. أما الآخرون، فتوجهوا إلى مراكز أخرى في أوروبا –سويسرا والاتحاد السوفييتي– أو عبروا المحيط، فحلوا في بلدان أمريكا اللاتينية، حيث استقبلت المكسيك وحدها 12.000 لاجئ إسباني بفضل السياسة التقدمية والمعادية للنظام الإسباني، التي انتهجتها حكومة كارديناس في المكسيك. وبلغ 2300 لاجئ إسباني دولة الشيلي، بينما لجأ 1200 إلى جمهورية الدومينيكان، وتفرقت شرذمة في كل من فنيزويلا، والأرجنتين، وكولومبيا وكوبا. أما على الصعيد المهني، فتألفت هجرة الإسبان المناهضين للفاشية إلى أمريكا اللاتينية من كبار الموظفين والمهنيين والأدباء، المنتمين إلى الطبقة الوسطى. لكن طبقات المزارعين والعمال لم تكن ذات حضور جدير بالذكر.

من الاستيطان الإجباري إلى الترحيل والإبادة

لم تترتب الهجرات التعسفية التي ميزت الحرب العالمية الثانية بالمأساوية، على السياسة الإجرامية التي انتهجها النازيون، وعلى انحطاط الأنظمة المتسلطة الأخرى بمفردهما. ففي بعض الحالات، كانت الهجرة ناجمة عن عملية التوسع الجغرافي المستندة إلى تاريخ طويل للهجرة الإجبارية التي شملت مناطق هامة خارج أوروبا. إذ كانت روسيا على سبيل المثال، أطلقت العنان للتوسع باتجاه آسيا في ما يشبه مسيرة الأمريكان الطويلة نحو الغرب. وهو توسع بلغ حدود القوقاز منذ بداية القرن التاسع عشر. كما تم إعداد أولى خطط الاستيطان الحرة والإجبارية في سيبيريا، بعد إلغاء نظام العبودية. وتم لاحقاً، بعد إنشاء السكك الحديدية والقطار الذي يربط بسيبيريا في نهاية القرن التاسع عشر، أضيفت هجرات عمل أخرى إلى المستوطنين والباحثين عن الذهب في الماضي. وهكذا تجاوز عدد الروس المقيمين في سيبيريا 9 ملايين ونصف المليون في عام 1914؛ فكانت زيادة عدد السكان بنسبة 40٪ بين العامين 1897 و1926، وذلك بفضل هجرة في المناطق الآسيوية في روسيا، وعبر 3 ملايين روسي جبال الأورال بين العامين 1934 و1938. واستمر

الاستيطان في سيبيريا والشرق الأقصى بعد ثورة أكتوبر بكافة الوسائل، كالترحيل القسري للعناصر غير المرغوبِ فيها في عهد ستالين: من الفلاحين إلى المعارضين السياسيين. وتفيد الإحصائيات بأن ما يقرب من 20 مليون روسي حُرموا من الحرية في الاتحاد السوفييتي ما بين عامي 1934 و1941. فتمثلت التداعيات المأساوية لهذه السياسة في فرض الإقامة الجبرية داخل معسكرات الأشغال الشاقة، «الغولاغ» المنتشرة على أراضي الاتحاد السوفييتي.

أما في الشرق الأقصى، فتضاف الهجرات الناشئة في اليابان اعتباراً من العقد الأول من القرن العشرين، إلى الحركات القسرية بين المستعمرات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فبعد استيلائها على أفضل أراضي كوريا، قامت اليابان بالترحيل التعسفي للشعب الكوري إلى منشوريا وشمال الصين. وكنتيجة لذلك، بلغ عدد الكوريين المقيمين في منشوريا مليون نسمة، والمقيمين في الاتحاد السوفييتي 180.000. وكان مصير العديد من الشعوب الشرقية أن تم «زرعهم» في آسيا الوسطى؛ فقد تسبب التوغل الياباني في مختلف المناطق الآسيوية في تشرد السكان المدنيين. وهاجر ما يقرب من 30 مليون صيني بعد عام 1937 نحو الداخل، سواء

باتجاه أندونيسيا، برمانيا، ماليزيا أو إفريقيا.

وتحول التنقل الإجباري لشعوب بأسرها إلى ظاهرة واسعة الأبعاد خلال الحرب العالمية الثانية، وخاصة تحت ضغوط الاحتلال العسكري الألماني. وفاقت حركات التنقل العسكري والمدني في حجمها خلال تلك الأعوام ما شهدته أعوام الحرب العالمية الأولى، إذ شملت 5٪ من مجموع سكان أوروبا في الفترة 1939–1943، أي حين كان التوسع الألماني في أوجه. وشملت تلك الحركات النازحين من المناطق التي جرت فيها المعارك، وهم السجناء، المجبرون على العمل في أراضي العدو، والأشخاص المبعدون، واللاجئون من بلدان وسط وشرق أوروبا.

وتجدر الإشارة في إطار هذه الهجرات، إلى ترحيل العمال التعسفي داخل الدولة الألمانية ليس لضخامة حجمه فحسب، حيث شمل ثمانية ملايين شخص في نهاية العام 1944 –ستة ملايين مدني ومليوني سجين حرب–، بل لأنه كان يرمز إلى المشروع الحربي لهتلر، بكل وحشيته وقسوته، الهادف إلى دعم اقتصاد الحرب باستثمار العمل الإجباري المفروض على سكان الأراضي المحتلة. وكان التنقل الاختياري للعمال الإيطاليين الذين غادروا إلى ألمانيا

بموجب اتفاقيات تم إبرامها مع حكومة موسوليني، قد سبق الحركة التي تميزت منذ عام 1939 بطابع الترحيل الإجباري، حيث تم ترحيل مليوني بولندي إلى ألمانيا؛ فأعقب ذلك تجنيد العمال في البلدان المحتلة. وهكذا كانت الأيدي العاملة الألمانية مكونة في ثلثها من العمال الأجانب، المستخدمين في الغالب في الأعمال الزراعية والمناجم. وأجبر السجناء والمرحلون على الأشغال الشاقة فضلاً عن مشاركتهم في العمليات العسكرية. وجندت الفرق التطوعية للقوات الخاصة النازية السكان من كافة أرجاء أوروبا التي خضعت لاحتلال القوات الألمانية: من الدانمارك والاتحاد السوفييتي، ومن فرنسا وجنوب شرق أوروبا.

ورافق مشروع الاستخدام في الأشغال الإجبارية الشاقة، مشروع زرع السكان ذوي الأصول الألمانية -وجلهم من وسط شرق أوروبا- المرغمين على هجر أراضيهم للحاق بمناطق أوروبية أخرى، تم احتلالها في العمليات الحربية. إذ كان على المنتمين إلى الأصول الألمانية تعويض السكان الأصليين في هذه المناطق، الذين اعتبرتهم ألمانيا قوميات منحطة، أقل شأناً. وارتبطت مشاريع الزرع وترحيل السكان غير المرغوب فيهم بالمشروع الإجرامي الذي أدى

إلى اعتقال وقتل اليهود الذين تم ترحيلهم من الأحياء الخاصة بهم في مختلف أنحاء أوروبا، أسوة ببقية الشعوب التي حلت في المراتب الدنيا من التسلسل بحسب التقييم النازي، كالشعوب السلافية والغجر.

ميراث الحرب والهجرة إلى فلسطين

لم تؤد نهاية الحرب إلى وقف الهجرات الجماعية من المسارح الرئيسية للحرب. وكانت عودة الأعداد الهائلة من السجناء، أحد أسباب تلك الحركات. إذ كان لإيطاليا وحدها على سبيل المثال، ما يقرب من المليون ونصف المليون من السجناء في يد الفرنسيين والإنجليز والأمريكان. وهكذا، كانت موجات العودة إلى الوطن جماعية مع أن الحكومة الديمقراطية الأولى في البلد حصلت على وعود من المنتصرين بأن يبقى السجناء في أماكنهم بصفة مهاجرين، في محاولة للحد من تدفق جسيم للعاطلين عن العمل إلى البلد الذي حل به الدمار والمعارك أثناء الحرب. كما اتسمت عودة سجناء الحرب إلى الاتحاد السوفييتي بالمأساوية ذاتها. لكن هذا الأخير كان قد طلب من بريطانيا العظمى وأمريكا، خلافاً لما قامت به إيطاليا، بالعمل على الترحيل الإجباري الفوري

لمواطنيها السجناء، وحصلت على رد إيجابي في يالطا عام 1945.

وفاق عدد اللاجئين في الفترة الممتدة بين نهاية الحرب والخمسينيات العدد الإجمالي لمن شملتهم الهجرة الكبرى. فقد تحقق أن 45 مليوناً -من ضحايا الترحيل النازي والستاليني، والعائدين إلى الوطن، والمرغمين على هجر أراضيهم بعد إعادة رسم الحدود- أجبروا على التنقل في الفترة 1939-1949. اضطر 15 مليون ألماني إلى مغادرة أراضيهم بعد سقوط الرايخ الثالث، وعاد خمسة ملايين إلى اليابان، مغادرين مناطق في المحيط الهادي. وطرد في أعقاب معاهدة بوتسدام عام 1945، ما يقرب من سبعة ملايين ألماني من المناطق المتنازع عليها مع بولندا، كما اضطر 2.5 مليون ألماني إلى العودة إلى الوطن من المناطق التي سُلمت إلى تشيكوسلوفاكيا، بينما غادر 179.000 ألماني الأراضي المجرية، وبلغ عدد الألمان الذين طردوا من يوغسلافيا 200.000. وهكذا بلغ عدد المبعدين من بلدان الشرق 15 مليون شخص، لم يبق أثر لثلاثة ملايين منهم. ويضاف إلى هؤلاء ثلاثة ملايين لاجئ إلى ألمانيا، وأربعة ملايين بولندي تم نقلهم، فضلاً عن مليونين من تشيكيا وسلوفاكيا، و100

ألف من المجر، و500.000 من روسيا وأكرانيا، و100.000 من اليونان، و200.000 إيطالي مبعد من إستريا ومثلهم من الأتراك المنفيين من بلغاريا.

كانت مشكلة اللاجئين في نهاية الأمر المسألة المؤلمة التي تحتّم على القوى العالمية البت فيها أثناء المناقشات داخل المنظمات الدولية التي نشأت في أعقاب الحرب. ومهدت الخلافات التي نشبت آنذاك بين الدول الغربية والاتحاد السوفييتي لتوتر شديد بات يميز أعوام الحرب الباردة في ما يتعلق بموضوع الهجرة أيضاً.

وطرحت الدول الغربية المنتمية للأمم المتحدة منذ عام 1946 مسألة حقوق الإنسان، فيما طالب الاتحاد السوفييتي بالعودة الفورية للاجئين إلى أوطانهم. وأصدرت الولايات المتحدة عام 1948 قانون المشردين (*Displaced Persons Act*) فأنشأت هيئة تقوم ببرمجة خطط جديدة للهجرة، بعكس السياسات المقيدة، التي تم تبنيها في الماضي. وحين اتصفت الهجرة في البلدان الشرقية «بجرائم ضد الدولة» وبلغ الأمر في العام 1961 بتشييد جدار يمنع الهروب إلى الغرب، أقدمت الولايات المتحدة على تبني سلسلة من الإجراءات، جرى بموجبها التماثل بين اللاجئين السياسيين وبين الفارين من

البلدان الواقعة خلف الستار الحديدي. وطبقاً لهذا المبدأ، وصل ما يزيد عن 400.000 لاجئ إلى الولايات المتحدة في الثلاثين عاماً التالية للحرب، قادمين من أوروبا. وتم فتح الأبواب على مَصَارِيعِهَا أمام اللاجئين في عديد البلدان الأخرى، عبر سلسلة من القرارات التي تم تبنيها خصيصاً من قبل الحكومات. وكان نصيب الأرجنتين العدد الأكبر من اللاجئين الذين قصدوا أمريكا اللاتينية، حيث تم تأسيس هيئة خاصة «المنظمة الدولية للاجئين». وبحسب إحصائيات أجريت عام 1951، بلغ عدد اللاجئين إلى الأرجنتين 33.000 لاجئ.

وكان تأسيس دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، الحدث الذي تسبب في توسيع حركات الهجرة لمختلف المجموعات العرقية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. ولم يكن استيطان اليهود في الأراضي الفلسطينية نتيجة للمحرقة والاضطهاد النازي الأخير، بل يعود أصله إلى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، حين اشتد الاضطهاد ضد اليهود في مختلف البلدان، ولاسيما في شرق أوروبا، حيث كانت المذابح المنظمة أشد شراسة وقسوة في ظل غياب المبادئ المستلهمة من الثورة

الفرنسية. وكان اليهود الموجودون في الأراضي الفلسطينية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يقدر عددهم بـ50.000 يهودي عام 1878، ويتميز حضورهم بانتشار شعيري في الأراضي الفلسطينية. وكان الاستيطان اليهودي في هذه المنطقة قد تحقق عن طريق شراء الأراضي، يسنده أحياناً التدخل من قبل كبار الممولين مثل روتشيلد، الذين أناطوا بالمستوطنين اليهود مهمة التصرف بالأموال، فقام هؤلاء بزراعة الأراضي، مستخدمين في ذلك الأيدي العاملة المحلية. أما في عام 1901، فقد أدى شراء الأراضي مجدداً، بفضل تمويل من قبل الصندوق الوطني اليهودي، إلى توسيع ظاهرة الاستيطان في فلسطين والإسهام في تشييد مراكز مدنية كبيرة. وهكذا تم إنشاء تل أبيب عام 1909 بينما كانت تتزايد أعداد اليهود القادمين إلى فلسطين، إذ بلغ عددهم في الفترة الممتدة بين عامي 1922 و1932 ما يقرب من 100.000 يهودي. واتسم الانتقال إلى الأراضي الفلسطينية خلال الاضطهاد الذي تعرض له اليهود في سنوات الحرب العالمية الثانية، بتصاعد ملحوظ، فقد بلغ عدد اليهود 650.000 عام 1948، حين نشأت دولة إسرائيل بصورة رسمية بموجب القرار الذي كانت القوى الدولية قد اتخذته منذ عام 1947.

وتسببت نشأة دولة إسرائيل في هذا الشريط من الأرض المحملة بالمعاني الرمزية والمزينة بحضور ديني متعدد، في حركات هجرة مأساوية وشهيرة أخرى، كان المعنيون بها هذه المرة الفلسطينيين المسلمين، الذين كانوا يعيشون في هذه الأراضي دون تمثيل مؤسسي. فأُجبر آلاف الأشخاص على الفرار خلال الحرب الأهلية التي أدمت اليهود والعرب بين العامين 1947 و1948، وإثر النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الأول، الذي نشب عام 1948 واختتم في العام التالي بانتصار إسرائيل واستيلاء الدولة الجديدة على أراض أكثر امتداداً.

وليس من اليسير تقديم إحصائيات دقيقة عن اللاجئين الفلسطينيين في ظروف –كما تظهر الأحداث الأخيرة التي تبث الخراب بفلسطين في بداية الألفية الجديدة– يسودها الصراع الذي لا يقتصر على الاغتيالات والحرب فقط. فالنزاع الداخلي والخلاف الذي يفرق بين الحكومات والمجتمعات المدنية في العالم أجمع، يؤثر في الإحصائيات والمعلومات والاتصالات المتعلقة بهذا الواقع المؤلم، ويمنع نشر تقييمات عددية ذات مصداقية. فبموجب المعلومات التي زودتها الإدارة البريطانية على سبيل المثال، كان عدد السكان العرب في فلسطين الغربية –أي الأراضي التي تأسست

عليها دولة إسرائيل- 560.000 نسمة عام 1947. واستناداً إلى المعلومات ذاتها، انتقل بعد الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى في عامي 1948-1949، حين بدأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، 360.000 فلسطيني من أراضيهم. وتفيد تقارير أخرى تم إعدادها في نهاية عام 1948 وفي عام 1949، بأن عدد اللاجئين يبلغ 750.000 أو مليون شخص. أما الأونروا، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فترى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين كان يبلغ 900.000 لاجئ، مباشرة بعد النزاعات المسلحة الأولى، وبلغ العدد 1.371.000 إثر الحروب التي نشبت في الستينيات، لجأ 707.000 منهم إلى الأردن، و307.000 إلى غزة، 164.000 إلى لبنان، 140.000 إلى سوريا. وفي ما يتعلق بالنسبة العددية بين السكان واليهود والفلسطينيين، تم عام 1966، إحصاء 2.600.000 يهودي و300.000 فلسطيني في إسرائيل؛ وبين العامين 1948 و1966 أسهمت نتائج الحروب لصالح إسرائيل في وصول 1.200.000 يهودي، قدم نصفهم من شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

الفصل الرابع:

الهجرات في النصف الثاني من القرن العشرين

الحركات المهاجرة ونهاية الاستعمار

تمثلت إحدى أهم نتائج الحرب العالمية الثانية في التآكل والانتهاء التدريجي للإمبراطوريات الكبيرة في آسيا أولاً وإفريقيا لاحقاً. وقد تسبب هذا الحدث التاريخي بدوره في هجرات جديدة للسكان الذين توجهوا إلى أوروبا ذاتها أو إلى مناطق آسيوية، وإفريقية وأمريكية أخرى. وكان حافز الحركات الأولى عودة المقيمين في المستعمرات إلى أوطانهم، وخيار العيش المستقر في أوروبا من قبل السكان الأفارقة والآسيويين، وانتقال مجموعات عرقية بأسرها بسبب إعادة رسم الحدود في أعقاب الحقبة الاستعمارية أو بضغط من الثورات والحروب الأهلية التي رافقت عملية إنهاء الاستعمار في عديد البلدان. ويمكن تحديد ثلاثة أنواع من الهجرة في فترة ما بعد الاستعمار: الهجرة التي شملت السكان ذوي الأصول الأوروبية، من المستوطنين، وكبار الموظفين والعسكريين الذين كانوا يؤدون عملهم في المستعمرات؛

والهجرة التي خصت مجموعة السكان المحليين، الذين أقاموا علاقات تعاون مع حكومات المستعمرات، ففضلوا مغادرة بلادهم خشية التعرض للانتقام من قبل بني جلدتهم؛ وأخيراً، هجرة اللاجئين المأساوية، المترتبة على منطق التقسيم الذي أتبعته القوى الاستعمارية في تفكيك إمبراطورياتها، فضلاً عما ترتب على نشوء دول جديدة وحروب أهلية رافقت تلك الأحداث.

وتم خلال موجات الهجرة الأولى الوقوف بسهولة على عدد المهاجرين –ما يقرب من سبعة ملايين في الفترة من 1940 إلى 1975– شارك فيها جميع من غادروا أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر دون أن يفقد الصلة بالوطن الأم. وشملت هذه الهجرة بصفة خاصة بريطانيا العظمى، حيث تدفق الرعايا القادمون من الهند، وكينيا وماليزيا؛ وهولندا التي قصدها العائدون من مستعمرات الهند الصينية؛ وبلجيكا، التي شهدت عودة رعاياها من الكونغو؛ وفرنسا، حيث عاد المقيمون في مستعمرات إفريقيا الشمالية؛ وإيطاليا ذاتها، التي شهدت عودة المستعمرين وكبار الموظفين الذين غادروا الصومال، وإريتريا، وليبيا والحبشة؛ وأخيراً، البرتغال، التي عاد إليها، فيما بعدُ، المقيمون في أنغولا وموزمبيق.

ولم تختلف هجرة السكان المحليين المتعاونين في فترة ما بعد الاستعمار في وجهتها وزمنها عن الهجرات السابقة، رغم أنه يمكن تحديد اتجاهات مثيرة للاهتمام في ديناميكيتها، تتعلق بالصعوبات الجمة التي واجهت السكان غير الأوروبيين منذ ذلك الحين في الاندماج مع مجتمعات الاستقبال. فقد انعكست التبعية الاقتصادية والثقافية التي اختبرها سكان المستعمرات في أراضي ما وراء البحار، على واقع المدن الأوروبية، حيث رافق التمييز القانوني أحياناً، العنصرية التي تعرضوا لها على أيدي السكان المحليين. وفي واقع الأمر، فإن دولاً مثل فرنسا وبريطانيا العظمى قد بدأت تناقش بشأن الإجراءات المضيقة التي ينبغي تطبيقها بحق السكان غير الأوروبيين، إثر قدوم الموجات المهاجرة الجديدة، وبضغط من التمييز العنصري المنتشر بين قطاعات الرأي العام المختلفة.

وتندرج في النوع الأخير من الهجرة ما بعد الفترة الاستعمارية، كافة تلك الحركات الناجمة عن التغير العميق الذي طرأ على الإطار الجيوسياسي الدولي؛ تغير مترتب على إعادة رسم الحدود في المستعمرات وعلى الأحداث التي شهدتها بعض البلدان. فقد توسعت هذه الهجرة في

الفترة 1945—1975، وانتشرت كبقعة زيت في آسيا، وإفريقيا وأمريكا، إثر تحرر مختلف البلدان من القيود الاستعمارية. إذ تضاعف عدد الدول التي حصلت على استقلالها خمس مرات في آسيا وحدها، تم الاعتراف بها رسمياً من قبل المؤسسات الدولية. وكذا الحال في إفريقيا، القارة ذات البلد المستقل الوحيد في عام 1939، فأصبح عدد البلدان المستقلة بعد نهاية الاستعمار 50 دولة. وفي البلدان الأمريكية، حيث تأسست عشرون جمهورية في أمريكا الجنوبية في بداية القرن التاسع عشر، انضمت إليها 12 دولة في نهاية الحقبة الاستعمارية.

وتم رسم حدود الدول الجديدة في فترة ما بعد الاستعمار طبقاً لمعايير وحسابات دبلوماسية بحتة، دون الأخذ بعين الاعتبار الكيانات التاريخية والظروف الاقتصادية المتوفرة قبل حلول الاستعمار، بل ودون انتباه وتقدير للمعالم العرقية الدينية المتباينة للسكان. وبالتالي، يعود معظم النزاعات التي نشبت آنذاك وما زالت تمزق العالم —والهجرات الكبرى المترتبة على ذلك— إلى تلك الخيارات وإلى المصالح الإستراتيجية والاقتصادية للقوى الاستعمارية السابقة، فضلاً عن ارتباطها بالخلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد

السوفييتي في فترة الحرب الباردة.

ولعل ما حدث في الهند، اللؤلؤة الإنجليزية في آسيا، خير مثال على ما سبق ذكره لتيسير استيعاب وفهم حجم الهجرات المرتبطة بعملية إنهاء الاستعمار والحروب العرقية التي تكللت بها تلك العملية. فقد شمل «تبادل» السكان في الهند 17 مليون مسلم وهندوسي جراء تقسيم البلد عام 1947، والأثر المدمر للنزاعات التي نشبت بين المجموعتين العرقيتين—الدينيتين. إذ غادر ستة ملايين مسلم الهند، متوجهين إلى الدولة الباكستانية الجديدة، ذات الديانة المسلمة، بينما استقر عدد مماثل من غير المسلمين في الاتحاد الهندي.

وثمة مثل آخر يبين كيف أن عملية إنهاء الاستعمار كانت حافزاً لحركات هجرة كبرى: قد احتضنت برمانيا، المستعمرة البريطانية في آسيا، بعد استقلالها ما يقرب من 500.000 هندوسي لدى عودتهم من الهند. وفي سياق الهجرة في جنوب آسيا، وفي الهند الصينية الفرنسية بالتحديد، غادر 900.000 مهاجر فيتنام الشمالية باتجاه فيتنام الجنوبية في أعقاب اتفاقيات جنيف التي وضعت نهاية للحرب عام 1954، وسنت دستوراً لفيتنام الشمالية والجنوبية.

وليست الأمثلة في إفريقيا أقل عدداً، مع أن عملية إنهاء الاستعمار هنا تأخرت بعض الشيء. وكانت معظم الدول المستقلة في القارة الإفريقية قد تأسست خلال الستينيات، باستثناء المستعمرات البرتغالية. وتزامنت عملية إنهاء الاستعمار في إفريقيا مع نزاعات أشد عنفاً وتدميراً مما كانت عليه الحال في المستعمرات الآسيوية، وكان تشتت الأعراق داخل المستعمرات أو المحميات الاستعمارية أكثر وضوحاً من الحالة الآسيوية. وكان يميز الوضع في إفريقيا تنوع وتباين ديني، لغوي وثقافي، فضلاً عن تنوع تركيبة السكان، ما جعل الحالة الإفريقية تفتقر إلى الشرعية أو الشرعية الذاتية، التي تميز بها معظم الشعوب الشرقية عبر تاريخها العريق. وهكذا غدت النزاعات والهجرات ظواهر متوطنة بتأثير من التدخل المستمر من قبل القوى الدولية المتنازعة على الموارد المعدنية المحلية المتوفرة، أكثر مما كانت عليه في الماضي. وقدمت الحالة النيجيرية، التي استقلت عن بريطانيا عام 1960، فاكتشفت أنها ثرية باحتياطات النفط، مثلاً ساطعاً في هذا السياق. وكانت نيجيريا حصلت على استقلالها بطريقة سلمية، بالرغم من حضور مختلف المكونات الدينية والقبلية. بيد أن تأسيس دولة مستقلة، البيافرا، المدعومة من قبل مجتمع

إيبو ذي الديانة المسيحية بعد عقد من الاستقلال، وتسلطها على شركات النفط الرئيسية، تسبب في حرب دامية أسفرت عن مليوني قتيل وعدد لا يقل عن ذلك من اللاجئين.

وأخيراً، نشأت في مختلف القارات، وفي كافة المستعمرات السابقة، هجرات كبرى تشابك فيها تنقل اللاجئين مع موجات أخرى باحثة عن العمل، حرة وإجبارية، ولاسيما الهجرات الاقتصادية التي حثت عليها بعض حكومات ما يدعى بالعالم الثالث، لمواجهة زيادة عدد السكان المحليين، وهي إحدى المشاكل الرئيسية التي ابتلت بها دول هذه المناطق في المستقبل أيضاً. وقد تشابكت في كل مكان، من كوريا إلى الصين، ومن اليابان إلى الشرق الأوسط، وإلى المستعمرات البرتغالية في إفريقيا، التي نالت استقلالها بعد صراع مرير في منتصف السبعينيات، حركات ملايين اللاجئين مع تنقل الأعداد الهائلة من قوى العمل. وقد تبنت أندونيسيا على سبيل المثال، مبادرات كهذه، نظراً إلى النتائج المأساوية المترتبة على نمو السكان وتداعيات الحرب. وقد كانت عديد الإجراءات منذ عام 1949 شجعت على انتقال آلاف الأسر القاطنة في الأقاليم المكتظة بالسكان، كجزيرة جاوة، إلى جزر المحيط الأخرى، وخاصة سومطرة. وهكذا

الحال في الصين، فبعد الانتصار الشيوعي عام 1949، شمل انتقال السكان الذي شجعت عليه السلطات السياسية عدداً هائلاً من الرجال والنساء والأسر. وتوجه هؤلاء إلى المدن أو الأرياف، بحسب الوضع الاقتصادي والنمو الديموغرافي. ففي المرحلة الأولى، في ظل تشجيع النمو الصناعي –وفق نموذج الاقتصاد السوفييتي– تم توجيه السكان نحو المدن التي توسعت بشدة؛ فتم انتهاج الطريق المعاكس في العامين 1956–1957، بما ترتب على ذلك من انتقال ملايين البشر نحو الأرياف. أما لاحقاً، خلال الثورة الثقافية في النصف الثاني من الستينيات، فقد تعادل الانتقال فأصبح الناس يتوجهون سواء إلى المدن أو الأرياف. ونتيجة لهذه السياسة، تم تقييم عدد المهاجرين من المناطق الريفية نحو المدن بنحو 13–14 مليون فرد في الفترة 1967–1976، بينما انتقل بالاتجاه المعاكس وفي الفترة ذاتها، أي من المدن إلى الأرياف، عدد مماثل من «المثقفين» و«الشباب المهذبين».

وفي الختام، تمثلت أبرز تداعيات الوضع العالمي الجديد، المترتب على عملية إنهاء الحكم الاستعماري، في هجرة شعوب بأسرها وتنقل أعداد هائلة من المهاجرين، تحت تأثير ظواهر ثلاث، ميزت ديناميكية الكثير من الهجرات في

العالم المعاصر: انحلال القوى القديمة بالتزامن مع تأسيس دول جديدة، والنزاعات العرقية، والانفجار الديموغرافي في بلدان العالم الثالث.

إعادة فتح حدود بلدان ما وراء المحيط

أدى انتعاش الاقتصاد في الغرب وبزوغ مرحلة ليبرالية في سياسات الهجرة، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلى نمو دورة جديدة للهجرات في أسواق العمل الدولية. فتجدد الانتقال من أوروبا نحو بلدان ما وراء المحيط بعد العام 1945، وبصورة خاصة من إيطاليا وألمانيا، البلدين اللذين منيا بهزيمة في الحرب وتعرضا إلى أضرار اقتصادية جسيمة، فتحتم عليهما مواجهة الأزمات الاجتماعية الحادة، المترتبة على أعداد هائلة من العاطلين عن العمل. فقد هاجر مليونان ونصف من الأوروبيين –ونصفهم من اللاجئين– في الأعوام 1947–1951، إلى بلدان أمريكا الشمالية والجنوبية وجزر المحيط. وبالطبع، لم تبلغ هذه التنقلات المستوى الذي بلغته الهجرات قبل عام 1914، مع أنها اتسمت بالاستثنائية، نظراً لانحسارها في الفترة الأخيرة. فقد غادر من أوروبا كل عام في الفترة 1947–1951، ما يقرب من 460.000 مهاجر،

218.000 منهم بشكل عفوي، و242.000 بتوجيه من المنظمة الدولية للاجئين، المؤسسة التي ألغيت عام 1951. كما شملت الهجرة إلى بلدان ما وراء المحيط، إضافة إلى 877.000 لاجئ، قدم معظمهم من شرق أوروبا: 608.000 مواطن بريطاني، و300.000 ألماني، و206.000 إسباني و163.000 برتغالي. أما المهاجرون الإيطاليون، فبلغ عددهم 623.000.

وتوافقت المسارات المتبعة من قبل موجات الهجرة الجديدة مع بعض الاتجاهات الراسخة في الماضي: فقد توجه القادمون من أوروبا الشمالية نحو البلدان ذات الثقافة الأنجلوسكسونية -الولايات المتحدة، كندا، أستراليا-، أما الذين غادروا من جنوب أوروبا، فكانت وجهتهم بلدان أمريكا الجنوبية. إذ فضل 50٪ من الإيطاليين و61٪ من الإسبان، الهجرة إلى الأرجنتين، فيما وقع خيار 51٪ من البرتغاليين على البرازيل. وتنبغي الإشارة إلى تقليص المسارات الجغرافية التي اتبعها المهاجرون إلى بلدان ما وراء المحيط، الذين توزعوا في بلدان ذات دور ثانوي في الماضي، كأستراليا، وكندا وفنيزويلا.

وكانت بلدان أمريكا اللاتينية إلى غاية العام 1955، تغري وتؤثر على الوجهة المتبعة من قبل المهاجرين من أوروبا، نظراً

للتطور الاقتصادي الهائل الذي شهدته هذه البلدان، التي لم تمسها ويلات الحرب العالمية. فشهدت الأرجنتين والبرازيل والأورغواي تقدماً صناعياً هاماً خلال سنين الحرب، ولاسيما بفضل التدخل الملحوظ من قبل الولايات المتحدة في الشؤون الاقتصادية لهذه البلدان. ولم تتوجه الموجات الجديدة، خلافاً للماضي، إلى الدول الكبيرة المستقبلة للهجرة، بل تفرقت في مختلف أرجاء أمريكا اللاتينية، مع أن الأرجنتين والبرازيل والأورغواي احتفظت بدور مهيمن في هذا السياق بفضل نمو إنتاجها الصناعي. أما البلدان الأخرى التي استقبلت هجرة مكثفة –كفنيزويلا على سبيل المثال، التي كانت تصدر النفط، وبلدان أمريكا الوسطى المصدرة للمنتجات الاستوائية– فاستندت في ذلك إلى الوثبة العالية في تصدير المنتجات المحلية.

كان يحل بالأرجنتين وحدها –بفضل سلسلة من الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها لدعم هجرة الأوروبيين إلى البلد– في الفترة 1945–1960، ما يزيد عن 60.000 أوروبي كل عام. وكانت الغلبة بين المهاجرين حتى بداية الخمسينيات، للمزارعين وذوي الحرف اليدوية والعمال. أما بعد ذلك، فجاء دور التجار والموظفين والمهنيين. وقد حل هنا، كما

في الكثير من بلدان الأمريكتين، الشمالية والجنوبية، العديد من الألمان الذين تلطخت أيديهم بجرائم حرب بشعة في ألمانيا النازية، فروا باحثين عن ملاذ آمن في أمريكا بدعم من منظمات مسايرة متوافقة، فاختلطوا بتيارات الهجرة الاقتصادية الجديدة، كما انتفعوا من شبكة الروابط العسكرية والتقنية والاقتصادية، التي امتدت في السابق بين ألمانيا وبلدان أمريكا اللاتينية. فاختبأ بفضل هذه القنوات، العديد من المسؤولين عن إبادة اليهود والغجر والمعارضين السياسيين، فتموهوا تحت أسماء زائفة، سواء في الأرجنتين أو غيرها من البلدان الأمريكية. وتم كشف النقاب عن بعض الشخصيات الشهيرة، التي اضطلعت بدور هام في آلة الإرهاب النازية، فقُدموا إلى المحاكم، في إسرائيل أولاً، وفي بلدان أخرى لاحقاً.

وتقلص حجم الهجرة إلى أمريكا الجنوبية في منتصف الخمسينيات، بالتزامن مع نهاية الدورة الإيجابية للاقتصاد الدولي، فعادت بلدان أمريكا اللاتينية إلى دورها المعهود في تصدير المواد الأولية، ونالت منها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة، التي مهدت لتفوق الشعبوية في الأرجنتين والبرازيل، ولانقلابات عسكرية متكررة.

وهكذا اقتصر وصول المهاجرين إلى أمريكا اللاتينية، اعتباراً من الستينيات على بعض التقنيين والموظفين الإداريين في الشركات الأوروبية واليابانية والأمريكية الكبرى، وانعكست نزعة حركات الهجرة في المنطقة في العقد 1970—1980، باستثناء فنيزويلا، التي تضاعفت الهجرة إليها بفضل أزمة النفط في السبعينيات، فاتسمت بغياب البطالة، كما كانت الحال في بقية الدول المصدرة للنفط. انعكاس في النزعة إذن في السبعينيات، ترتب على التداعيات المأساوية للقمع والاضطهاد من قبل الدكتاتوريات العسكرية. فقد باشر المعارضون السياسيون والملاحَقون، الناجون من الموت، بالهجرة السياسية إلى أوروبا وإلى بلدان أمريكية أخرى، وإلى القارات الأخرى في بعض الحالات.

واستأنفت الهجرة مسارها باتجاه أمريكا الشمالية وجزر المحيط بعد الحرب، كما سبق ذكره. جاء ذلك نتيجة تخفيف القيود القانونية المفروضة من أجل الحد من الهجرة. فقد فتحت أستراليا حدودها أمام الأجانب، رغم إبقائها الحظر على الهجرة من آسيا، فاستقبلت في الأعوام الأولى التالية للحرب مليوني مهاجر، قدم ما يزيد عن 90٪ منهم من أوروبا، وخاصة من هولندا، اليونان، إسبانيا وإيطاليا.

كما واجهت الولايات المتحدة موجات جديدة من المهاجرين بعد نهاية الحرب. فوصل ما يقرب من ستة ملايين ونصف مليون مهاجر حتى عام 1970، استقر بعضهم في الولايات المتحدة وراح بعضُهم الآخر ينتشر في المناطق المتاخمة لكندا، في ما يشبه التناضح السكاني بين البلدين. وحل في كندا ذاتها في العشرين سنة التالية لنهاية الحرب، أربعة ملايين مهاجر، قدم 70٪ منهم من أوروبا.

وشهدت الولايات المتحدة تحولاً كبيراً من حيث المنبع الجغرافي للمهاجرين الذين قصدوا الأراضي الأمريكية، إذ كان 60٪ من المهاجرين في أعقاب الحرب ينتمون إلى البلدان الأوروبية، لكن هذه النسبة تقلصت بوضوح وباتت أقل من 35٪ في بداية الستينيات. ترتب ذلك على تحسن ظروف الحياة في معظم بلدان القارة القديمة من جهة، وعلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والديموغرافية في بلدان العالم الثالث من جهة أخرى، فضلاً عن رفع بعض القيود التي ميزت سياسات الهجرة السابقة في الولايات المتحدة.

واتسمت الآثار المرتبطة بتغير قانون الهجرة في الولايات المتحدة بأهمية كبيرة. فبالرغم من استناد القوانين الجديدة إلى روح التشريعات السابقة، المتصفة بالتشدد، إلا أنها

ألغت الحصص المتعلقة بالأصول الوطنية للمهاجرين اعتباراً من العام 1962. فترتب على ذلك قدوم موجات جديدة من العمال الآسيويين الذين كانوا مُنعوا من الدخول إلى الولايات المتحدة في الماضي، أو تعرضوا للتمييز القاسي بحق الأجانب خلال الحرب العالمية الثانية. إذ كان اليابانيون، الموجودون في الولايات المتحدة منذ بداية القرن العشرين، والمقيمون عشية الحرب في مختلف أحياء «طوكيو الصغيرة» (*Littles Tokyo*) المنتشرة في لوس أنجلوس، وسان فرنسيسكو، وسياتل وشيكاغو، قد جُمعوا —شأنهم في ذلك شأن المجموعات «العدوة» من المهاجرين، كالإيطاليين— في معسكرات اعتقال، فور الهجوم على القواعد الأمريكية في بيرل هاربر. أما بعد تعديل القوانين الأمريكية بشأن الهجرة في الستينيات، فقد استأنف الآسيويون القادمون من اليابان، وكوريا، والصين، والفليبين، والهند وفيتنام، الوصول إلى الولايات المتحدة. وهكذا، كان 12٪ من المهاجرين إلى الولايات المتحدة في الفترة 1961—1970، قادمين من إفريقيا وآسيا. وفي نفس الفترة، كانت نسبة القادمين من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبب تبلغ 52٪، قدم معظمهم من بورتوريكو وكوبا والمكسيك. وبدأت تتبلور في سياق

الهجرة إلى الولايات المتحدة خلال هذه الفترة، بعض النزعات التي بسطت هيمنتها في الأعوام اللاحقة، كما سيتم ذكره في الفصل التالي.

الهجرات الأوروبية في عهد المعجزة الاقتصادية

تمت الإشارة إلى أن تقلص حجم الهجرة الأوروبية إلى بلدان ما وراء المحيط، ترتب على التحولات الاقتصادية العميقة الطارئة على بلدان القارة القديمة. يضاف إلى هذا، أن بعض بلدان أوروبا، تحولت في هذه الأثناء إلى قوى مؤثرة في المشهد الاقتصادي الدولي، فأصبحت مراكز مغرية لتدفق الأيدي العاملة، القادمة من الدول الأوروبية الأخرى. وقد تم رصد حركات هجرة من هذا القبيل داخل القارة الأوروبية خلال الخمسينيات. وكانت هجرة العمل في واقع الأمر قد تم استئنافها في السياق الأوروبي فور انتهاء الحرب. إذ كانت ثمة حاجة إلى إعادة بناء المدن بعد أن دمرها القصف، استدعت الهجرة وقوامها الرئيسي عمال البناء. ولا شك في أن الدول المنتصرة استخدمت في بعض الحالات السجناء، الذين تحولوا إلى عمال أحرار؛ لكن الدول المنتصرة في الحرب كانت قد استفادت أيضاً، وبشكل كبير، من الأيدي

العاملة القادمة من مستعمراتها الإمبراطورية. فعدلت فرنسا على سبيل المثال قوانينها لتشمل سكان المستعمرات بحقوق كانت مقتصرة على الفرنسيين، دعماً لوصول الأيدي العاملة؛ وهكذا فتحت الأبواب أمام آلاف الجزائريين، الذين قدموا إلى فرنسا قبل عام 1950. وسهلت بريطانيا العظمى، إلى حد أبعد مما قامت به فرنسا، تنقلاً داخلياً في مستعمراتها، سعياً إلى إغراء المزيد من الأيدي العاملة، اللازمة لسد مقتضيات ما بعد الحرب. بيد أنه وبالرغم من الإسهام الكبير الذي قدمته الهجرة داخل المستعمرات، فإن البلدان المتضررة من الحرب كانت بحاجة إلى حث الهجرة من البلدان الأوروبية المجاورة. ولهذا الغرض –ومن أجل دعم وصول المهاجرين «القريبين» ثقافياً، وبالتالي، الأكثر قابلية على الاستيعاب في النسيج الاجتماعي الفرنسي من رعاياها القادمين من المستعمرات– فقد أقدمت فرنسا على إبرام اتفاقيتين أوليتين مع إيطاليا بين العامين 1946–1947، وصل بموجبها 54.000 عامل إيطالي «فقط»، خلافاً لمئات الآلاف من العمال، كما كانت تقضي الاتفاقيتان. فتم إبرام اتفاقيات إيطالية فرنسية أخرى في الفترة 1950–1955.

جاءت الاتفاقيتان الأخيرتان بين إيطاليا وفرنسا استجابة

لاحتياجات إنتاجية جديدة، وقد انتهت استثنائية إعادة البناء في فترة ما بعد الحرب منذ بداية الخمسينيات. فترتب على النمو الاقتصادي الهائل في فرنسا ودول أوروبية أخرى، في الفترة 1950—1960 استدعاء مهاجرين جدد. ففي هذه الأعوام، إضافة إلى زيادة الإنتاج وانخفاض نسبة البطالة، لاح في الأفق إعادة توزيع الاستهلاك وتحسن ظروف المعيشة، وهي مظاهر اكتسبت أهمية في بلدان جنوب أوروبا لاحقاً.

وتمثل الحدث الأبرز خلال العقد 1950—1960، في أن بعض الدول في وسط أوروبا وشمالها لم تسترجع مكانتها الاقتصادية السابقة للحرب فحسب، بل قامت بوثبة وضعتها في مرتبة متقدمة على الولايات المتحدة من حيث المستوى الصناعي، فأصبحت بجدارة في طليعة الاقتصاد العالمي. وقد أسهمت عوامل عدة في تحقيق هذا النمو، في مقدمتها استقرار العملة، الذي تم تحقيقه أخيراً بعد بلوغ أعلى درجات التضخم بعد نهاية الحرب، فضلاً عن حوافز التصنيع المستندة إلى السياسات الاقتصادية الوطنية والمساعدات الدولية؛ أضف إلى ذلك الأثر الإيجابي لنشوء السوق الاقتصادية الأوروبية. فكانت النتيجة أن نشط طلب

للعمل تعذرت تلبيته على الصعيد الوطني، فتوجب اللجوء إلى بلدان منطقة البحر المتوسط، كإيطاليا، التي لم تكن تشهد بعد نمواً اقتصادياً مماثلاً، أو كانت بصدد تحقيق ذلك في ظروف اختلال التوازن الإقليمي.

كانت تلك بداية المرحلة المتميزة بالإسهام شبه الحصري، الذي قدمه المهاجرون من المناطق الجنوبية والمتوسطية والشرقية لأسواق العمل في بلدان أوروبا الشمالية. وقد شارك في هذه الهجرة –في غياب الدول الإسكندنافية، المنخرطة في النهضة الاقتصادية التي شهدتها بلدان وسط وشمال أوروبا– بصورة رئيسية الإيطاليون في بادئ الأمر، وخاصة القادمون من أقاليم البلد الجنوبية. ولا ينبغي نسيان أن دولاً أخرى أقل تقدماً صناعياً –إسبانيا في عهد فرانكو، البرتغال في ظل حكم سالازار، ودول الشرق بأكملها– بقيت معزولة عن الظاهرة في بداية الأمر، بسبب تقوقع أنظمتها الاستبدادية. وقد شكلت الهجرة بعد الحرب منفذاً لحكومات الوسط في إيطاليا بسبب البطالة المنتشرة، وأداة للسيطرة السياسية على الصراع الاجتماعي السائد في إيطاليا. كما كانت الهجرة في الوقت ذاته وسيلة تقوم عبر التحويلات بدعم الإمكانيات المالية للدولة وميزان المدفوعات. وكانت أيضاً عملة تبادل

مفيدة للحصول على المواد الأولية اللازمة من الخارج للقيام بالنهضة الصناعية في البلد.

وتميزت الفترة التي أعقبت الحرب بهجرة عمل مكثفة من إيطاليا، كما سبق ذكره. فقد أحيل الإيطاليون، فضلاً عن فرنسا، إلى المناطق الثرية بالمعادن في شمال أوروبا بموجب اتفاقيات ثنائية تم إبرامها في العامين 1946 و1947 مع بلجيكا، وسويسرا، وبريطانيا العظمى وحتى مع تشيكسلوفاكيا. وكانت نسبة الإيطاليين في الخمسينيات تزيد عن 50٪ من مجموع المهاجرين في بلدان السوق الأوروبية المشتركة (*Mec*)، التي تأسست بموجب اتفاقيات أبرمت في روما عام 1957. وكرست الحكومات الإيطالية آنذاك للبلد دور المصدّر للقوى العاملة داخل الدائرة الاقتصادية للسوق الأوروبية المشتركة. أما لاحقاً، حين تم رفع الإجراءات المقيدة من قبل بعض الأنظمة الاستبدادية، مثل إسبانيا، والبرتغال ويوغسلافيا، فقد بدأت هذه البلدان تسهم في تزويد أوروبا بالمهاجرين، فتقلص حجم الإسهام الإيطالي في حركة الهجرة الأوروبية.

وكانت ألمانيا الغربية البلد الذي استقبل العدد الأكبر من الأجانب، حيث بلغ عدد المهاجرين في بداية السبعينيات

ثلاثة ملايين مهاجر. فتبعتها فرنسا بما يزيد عن مليونين ونصف المليون، ثم سويسرا بأكثر من مليون، وبلجيكا التي احتضنت ما يقرب من 700.000 عامل مهاجر.

ومن أجل فهم سرعة عملية الاستيعاب التي تميزت بها ألمانيا الغربية، يكفي التأمل في أن عدد العمال الأجانب انتقل في الفترة 1960—1973 من 300.000 إلى ما يزيد عن مليونين ونصف، بكفة راجحة في البداية للإيطاليين هنا أيضاً. وأبرمت إيطاليا عام 1955 اتفاقية لتجنيد العمال بغرض إرسالهم إلى ألمانيا. أما بعد عام 1957، وبالتزامن مع نشوء السوق الأوروبية المشتركة —والتوصل إلى قرار التنقل الحر للأيدي العاملة بين الدول الموقعة على اتفاقية تأسيسها—، فقد تحول الانتقال من إيطاليا نحو ألمانيا إلى هجرة جماعية. ففي عام 1963 بصفة خاصة، كان عدد الإيطاليين يبلغ 297.000 عامل من بين 800.000 أجنبي مقيم في الجمهورية الاتحادية. كان يعمل 37٪ منهم في مجال البناء، و25٪ في الصناعات الثقيلة. وكانت نسبة الإيطاليين بين العامين 1958 و1975، تبلغ 30٪ من مجموع الأجانب المقيمين في ألمانيا. أما في السبعينيات، فقد فسح الإيطاليون المجال للمهاجرين من إسبانيا، واليونان، والبرتغال، وتونس، والمغرب،

ويوغسلافيا وتركيا، تحت ضغط الظواهر الداخلية التي كانت توجه الهجرة من الجنوب نحو المدن الإيطالية الكبيرة في المثلث الصناعي الشمالي–الغربي. فتحول الأتراك بذلك إلى المجموعة العرقية الغالبة من بين الأجانب في ألمانيا، إذ بلغ عددهم 497.000 مهاجر، أما الجالية الإيطالية فبلغ عدد أفرادها 422.000.

وكانت تركيا منخرطة في الهجرات الأوروبية منذ عشر سنوات، وأبرمت اتفاقيات ثنائية مع ألمانيا منذ عام 1961. فتوصلت بعد ذلك إلى اتفاقيات عمل أخرى مع هولندا، وفرنسا، وبلجيكا والنمسا. وربطت كافة الاتفاقيات بين العرض والطلب بشأن الأيدي العاملة. فكان أن شكلت الهجرة حجرة أساس اقتصادية في الخطط الخمسية الثلاث الأولى التي أعدتها الحكومة التركية، وشجعت تركيا، بطريقة لا تختلف عن الحالات الإيطالية واليونانية والبرتغالية، على الهجرة لمواجهة ظاهرة البطالة المرعبة والعجز المتزايد في ميزان المدفوعات.

واتبعت معظم مراكز الإرسال في منطقة البحر المتوسط خلال الستينيات وبداية السبعينيات، سياسات مماثلة بشأن الهجرة، فتحولت كافة السواحل الشمالية للبحر المتوسط،

من شبه الجزيرة الإسبانية إلى الأناضول (باستثناء ألبانيا)، إلى «حوض» واسع للأيدي العاملة بهدف التوجه نحو الدول الصناعية في شمال أوروبا. فبلغ عدد المهاجرين من هذه المناطق أربعة ملايين في بداية السبعينيات.

ونظراً إلى أن الهجرة إلى ألمانيا كان يتوجب عليها الاستجابة لمقتضيات البلدان المرسلة للأيدي العاملة، التي كانت تستفيد من الهجرة المؤقتة لصالح ميزان المدفوعات، ولاحتياجات ألمانيا الاتحادية التي كانت في حال استقبال العمال بصفتهم ضيوفاً، تتخلص من عبء النفقات المترتبة على تنظيم زياراتهم على أساس جمع شمل الأسرة وما يتعلق بذلك من نفقات عن الضمان الاجتماعي، فقد اتصفت تلك الحركات بدوران ثابت وتعاقب بين السفر والعودة.

تداعيات الهجرة على بلدان الإرسال في جنوب أوروبا وحوض المتوسط

كانت نسبة العائدين من مجموع المهاجرين المغادرين في الفترة 1961–1968 تبلغ 89٪ بالنسبة إلى الإيطاليين، فيما بلغت النسبة لدى الإسبان 74٪، واليونانيين 63٪، والأتراك 42٪ واليوغسلاف 41٪. وحين تغيرت هذه الميزات بسبب

تراكم الهجرة المتزايدة في فترة عشرة أعوام، اشتدت سيطرة الحكومات الاتحادية وبقية الدول الأوروبية على سوق العمل. فمهد ذلك سواء لانعكاس النزعة في سياسات الهجرة الدولية التي كُتب لها أن تميز الأعوام اللاحقة لأزمة النفط في السبعينيات، أو إلى التحول الجغرافي والتركيبي وتغير مسارات الهجرة نحو أوروبا.

وقبل الخوض في التحليل المفصل للانعكاس الحاصل في اتجاه حركة الهجرة، الذي ستكون خاتمته في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، في انقلاب أدوار بعض دول منطقة البحر المتوسط، بتحولها من بلدان إرسال إلى بلدان استقبال، يجدر التساؤل عن الدور الذي أدته الهجرة العظيمة من منطقة البحر المتوسط، ليس في نمو بلدان الاستقبال فحسب، والذي أفاضت الدراسات في ذكره، بل بشأن الديناميات الداخلية في بلدان الإرسال. ولا يكفي، لفهم هذه الديناميات، الاقتصار على بحث دوافع الهجرة، واعتبار ضعف مستوى النمو في تلك البلدان مسؤولاً عن حركات الهجرة. فثمة دراسات واسعة النطاق سلطت الضوء على مسؤولية التخلف المزمن للمجتمع الزراعي والفجوة العميقة بين الظروف في المدن والأرياف، سواء من حيث

الموارد الاقتصادية أو الخدمات. كما تمت الإشارة إلى أن هذه الظواهر دفعت بالسكان في المجتمعات الريفية –المتميزة أصلاً بتاريخ طويل من الهجرة الداخلية والعابرة للمحيط– إلى البحث عن مكان آخر لتحسين ظروف الحياة، باستخدام شبكات العمل الاجتماعية، المتوفرة في بلدان الإرسال والمؤسسة بناء على تجربة طويلة في الهجرة. وما لم يطفُ إلى السطح، هو تأثير الهجرة على الاقتصاد والمجتمع في مناطق البحر المتوسط، سواء خلال الدوران الطويل الأمد في أعوام توسع حركات الهجرة، أو بعد إغلاق الحدود والعودة النهائية للمهاجرين إلى أرض الوطن.

وتجدر الإشارة، بهذه المناسبة، إلى الدور الرئيسي الذي أدته التحويلات وأثرها في ميزان المدفوعات الوطني، أي إعادة إدخال المدخرات من قبل المهاجرين إلى بلدان الإرسال. وكان ذلك الدخل خلال الهجرات السابقة، قد استفادت منه بعض الدول، كإيطاليا، في موازنة العلاقات مع الخارج، وتمويل الانطلاقة الصناعية في الجزء الشمالي الغربي من البلد، بفضل إسهام الفلاحين في الأقاليم المتخلفة. ففي هذه الهجرة الأخيرة أيضاً، المنطلقة من مناطق البحر المتوسط، ثمة ظواهر اختلال توازن مماثلة. فقد كشفت الدراسات

حول إسبانيا واليونان وتركيا والبرتغال، عن توافق دقيق بين كثافة الهجرة وبين الدخل الكبير المترتب على التحويلات والنمو الاقتصادي. وبالرغم من مساعدتها للإيراد الوطني والإنتاج المحلي والنمو الشامل لاقتصاد البلدان المعنية، فإن التحويلات لم تؤد وظيفة إيجابية للمجتمعات المحلية والديناميات الاجتماعية. ولو أمعنا النظر لوجدنا أن الدوافع التي حفزت على الهجرة من بعض المناطق –الدخل المحدود لسكان الأرياف المرتبط بالتخلف الزراعي وانعدام المساواة في توزيع الأراضي واختلال التوازن بين الأقاليم في مختلف البلدان– لم يتم إلغاؤها. ولم تجد الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الإرسال حوافز جديدة حتى بعد وصول التحويلات بالعملة الصعبة أو بعد عودة المهاجرين أنفسهم. وبسبب الميل المتنامي إلى الاستهلاك، الذي تم اكتسابه في الخارج، وإلى ضرورة عرض النتائج التي تحققت خلال الهجرة، وإلى الحاجة إلى الوصول لحالة اجتماعية جديدة، فإن من عاد إلى الوطن، قرر الاستقرار في مراكز حضرية كبرى للقيام بنشاطات التوظيف الذاتي. وهكذا أسهم العائدون في توسيع مجال الخدمات، بينما تركز استخدام التحويلات على المناطق المتقدمة اقتصادياً.

وفي النهاية، لم تشكل عودة المهاجرين إلى الوطن الأصل في جنوب إيطاليا واليونان وإسبانيا والبرتغال وتركيا، حافزاً لنمو القاعدة الإنتاجية، بل تسببت في نمو حضري، يصادف فيه ازدحام السكان نمواً في الخدمات والبناء والحرف اليدوية، بدلاً من نمو النظام الصناعي. وهي مشاكل -مثل النمو الحضري المألوف في مختلف أرجاء المعمورة- لم تجد حلاً في الهجرة التي كانت هذه الدول مسرحاً لها في الماضي، بل يبدو أن الهجرات الراهنة تقتفي أثرها، كما يمكن قراءته في الفصل التالي.

من أزمة النفط إلى العولمة:

دول جديدة في استقبال الهجرة

عندما انهالت أزمة النفط على أسواق العمل الدولية بتأثيرها المدمر في ارتفاع سعر أهم المواد الخام، وفي تضخم العملات، كانت بعض الدول قد وضعت الحدود الأولى لهجرة الأيدي العاملة الأجنبية. إذ كانت سويسرا قد سنّت القوانين بهذا الخصوص منذ عام 1970؛ فتبعتها السويد بإجراءات مشابهة في عام 1972؛ فألمانيا عام 1973؛ ثم فرنسا

ودول البينيلكس[1] عام 1974. فأدت فترة الانحسار التي أعقبت الأزمة إلى انخفاض في طلب الأيدي العاملة في أسواق العمل الدولية، غير أن قرارات التدخل التشريعي كان معالمها قد اتضحت قبل ذلك، بسبب الهموم الناجمة عن حضور الأجانب في مختلف البلدان.

وترتبت الأسباب التي حَدَت ببعض الدول إلى وضع حدود للهجرة، على خوف بعض الدول من أن يستقر الأجانب على أراضيها بصورة ثابتة، بما في ذلك من عبء على ميزانيات الدولة وارتفاع في نفقات الضمان الاجتماعي. كما كان نمو نسبة المجموعات العرقية غير الأوروبية والمسلمة في بعض دول الاستقبال الهامة يدعو إلى القلق. ففي فرنسا على سبيل المثال، كان قد تزايد حضور القادمين من المغرب العربي، وأصبح الجزائريون المجموعة الثانية من بين المهاجرين في النصف الأول من السبعينيات، ما أثار ردود فعل عنصرية صاخبة داخل المجتمع الفرنسي؛ كما تجاوز الأتراك في ألمانيا في الفترة نفسها عدد الإيطاليين، فأثار قلقاً مماثلاً للحالة الفرنسية؛ أما في المملكة المتحدة، فكان المهاجرون من أصول غير أوروبية قد اقتحموا أسواق

---

(1) وتضم كلاً من هولندا، بلجيكا، لوكسمبرغ. (المترجم)

العمل في البلاد عبر دوائر الهجرة داخل بلدان الكومنويلث، فتسبب حضورهم في إشعال فتيل العنصرية منذ الستينيات. فاشتدت ردود الفعل العنصرية بحق ما كان يدعى بالشعب الملون (*colored people*) ولاسيما بعد أن قرر عديد المهاجرين ذوي الأصول الآسيوية والإفريقية السكن في مراكز المدن التي هجرتها الطبقة الوسطى الإنجليزية.

كانت الإجراءات المقيدة الأولى، المترتبة على مخاوف تحققت فيما بعد، خلال فترة الانحسار، قد حفزت على زيادة عدد المهاجرين. وأدت القيود المفروضة على دوران الأيدي العاملة في أسواق العمل، إلى تزايد طلبات جمع الشمل العائلي في محلات الإقامة الجديدة. إذ كان المهاجرون يفضلون دعوة أسرهم إلى مقر إقامتهم خشية عدم التمكن من العودة إلى بلد الاستقبال. فكانت ردود فعل بلدان الاستقبال أشد صرامة في بعض الحالات، إذ قررت ترحيل المهاجرين: فأصدرت فرنسا على سبيل المثال، في النصف الثاني من السبعينيات، قرار منْح حوافز مالية لتشجيع الأجانب على العودة إلى أوطانهم، وهكذا فعلت ألمانيا في بداية الثمانينيات.

ولم تتمثل نتائج هذه الخيارات بحلول فترة الانحسار، في

تقلص الهجرة داخل أوروبا كمياً فحسب، بل حصل تغير نوعي أيضاً. إذ تغيرت بالفعل مظاهر السكان والعمل في عالم الهجرة. فأصبحت البطالة ومحلات صيانة العمل في مراكز الاستقبال، سمات لدول كألمانيا التي كانت تعول في الماضي على أيد عاملة مضمونة بفضل دوران الأجانب.

وتمثل أثر آخر لانعكاس النزعة داخل أسواق العمل الدولية، في الدور الإستراتيجي الذي باتت تكتسبه بعض الدول المزودة بالمواد الخام. فقد نمت في النصف الثاني من السبعينيات مراكز إغراء جديدة للبلدان «المصدرة للأيدي العاملة» التي كانت تعاني من نسب بطالة عالية بالرغم من مضي أعوام طويلة على هجرة مواطنيها إلى وسط أوروبا وشمالها. وقد تفاقم الوضع في بداية السبعينيات، في بعض البلدان المصدرة للمهاجرين، لغياب حلول لمشكلة البطالة العالية أو البطالة المقنعة، وفي بعض الحالات، كما في الجزائر، حاولت الحكومات الوطنية التصدي للمشكلة، بتبني إجراءات من أجل خلق فرص العمل والحد من الهجرة. وفي بعض البلدان الأخرى، كتونس والمغرب وتركيا، بل وحتى البرتغال ويوغسلافيا، وجهت الحكومات الوطنية حركات الهجرة نحو الدول المصدرة

للنفط، المفتقرة إلى الأيدي العاملة.

وهكذا تحول الشرق الأوسط، بفضل الإيرادات الرائعة لمبيعات النفط والنمو الاقتصادي وتعاظم البنية التحتية، إلى بؤرة استقطاب جديدة لحركات الهجرة في منتصف السبعينيات. ونشطت الهجرة إلى هذه المنطقة في الثلاثينيات، بالتزامن مع اكتشاف حقول النفط مع أنها لم تكن مكثفة حينذاك ولم تتصف بالتنوع العرقي. فطرأت فترة ثانية، أدى فيها تزايد الأعمال في البنية التحتية في الفترة 1950– 1960 إلى انتعاش الهجرة. وتحددت التركيبة العرقية للهجرة إلى بلدان الخليج في هذه الأعوام فكانت الغلبة فيها للمهاجرين العرب، وبصفة خاصة المصريين والفلسطينيين واليمنيين. بيد أن الهجرة إلى منطقة الخليج تعاظمت بعد عام 1973، حين ارتفع ثمن برميل النفط إلى عشرة دولارات أمريكية عام 1974 –كان سعر البرميل ثلاثة دولارات عام 1972–، فيما تعززت إيرادات بيع النفط بشكل لافتٍ، فانتقلت من 4.5 مليار عام 1970 إلى 87 مليار دولار في عام 1978. فأطلقت دول الخليج العنان، بعد أن أصبحت مفرطة الثراء، لأعمال ضخمة في مجال البنية التحتية التي استدعت أيدي عاملة كانت هذه الدول تفتقر إليها محلياً؛ وهكذا، في فترة وجيزة من الزمن،

فاق عدد العمال الأجانب عدد السكان المحليين في الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة.

اقترب عدد الأجانب في البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وليبيا، من مليوني عامل في العام 1975؛ وأصبحوا ثلاثة ملايين عام 1980. وتم على الصعيد المهني، استخدام المهاجرين في منطقة الخليج، خلافاً لما حدث في الهجرة إلى أوروبا، في مختلف الميادين وقطاعات العمل. أما بالنسبة إلى مناطق الإرسال، فقد كانت الغلبة في هذه الفترة الثالثة من الهجرة، للعمال القادمين من البلدان الآسيوية، فقد كان في وسع هؤلاء، بمطالبهم المتواضعة من حيث الأجور، منافسة الأيدي العاملة الشرق أوسطية. وبالفعل، كان عدد الآسيويين عام 1975 لا يتجاوز 350.000 من مجموع الأجانب، البالغ 1.800.000، لكن العدد تضاعف في الأعوام الخمسة الممتدة بين العامين 1975 و1980. فانتقلت نسبة الآسيويين في المنطقة من 20٪ إلى 63٪ من مجموع الأجانب في الفترة 1975—1985. وكانت الهيمنة من حيث دول الإرسال للباكستانيين الذين تركزوا في المملكة العربية السعودية، كما قدمت موجات أخرى من الهند، حيث كانت الهجرة منها نحو الخليج تعود إلى الحقبة الاستعمارية.

وجاء لاحقاً دور الهجرة من الفليبين وكوريا.

وتقلص حجم الهجرة نحو منطقة الخليج خلال الثمانينيات بالتزامن مع انخفاض صادرات النفط من 22 مليار برميل يومياً عام 1979 إلى 11 مليون برميل في عام 1984. وأدى هذا التراجع إلى تقليص في الاستثمارات ونهاية الأعمال الضخمة في البنية التحتية، التي كانت تتطلب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة الأجنبية. وبالتالي، شهد تجنيد الأيدي العاملة في هذه المنطقة اعتباراً من الثمانينيات، أسوة ببقية مراكز استقبال الهجرة، منعطفاً، كانت نتيجته اختيار المهاجرين استناداً إلى الجنسية والتأهيل المهني وقطاعات العمل.

إذن برزت في المشهد العالمي بلدان استقبال جديدة للهجرة في أعقاب أزمة عام 1973، كما في الشرق الأوسط، كانت في السابق اضطلعت بدور هامشي. وحدث الأمر ذاته في بلدان «تصدير» الأيدي العاملة، حيث برزت وجوه جديدة في الفترة نفسها، كُتب لها القيام بدور هام في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وما حصل في الشرق الأوسط -الإسهام الكبير الذي وفره المهاجرون القادمون من آسيا- يكتسي أهمية بالغة في تحديد النزعة التي باتت راسخة في

الأعوام اللاحقة: توجه تيارات الهجرة الآسيوية نحو مراكز عمل لا تقع وراء المحيط.

ظهرت مناطق أخرى لإغراء المهاجرين، تحاذي أو تحل محل بلدان الخليج العربي وشمال أمريكا وشمال غرب أوروبا؛ فقد أصبحت الهجرة تعنى بإفريقيا الجنوبية وخليج غينيا. واكتسب الانتقال المكثف للسكان في إفريقيا أهمية بالغة. إذ توجه المهاجرون من مختلف بلدان غرب إفريقيا نحو السنغال وسيراليون وساحل العاج وغانا ونيجيريا، حيث تطلبت الثروة المعدنية والتنمية الزراعية وصول المزيد من العمال. وحصل الأمر ذاتُه في جمهورية جنوب إفريقيا التي سبق أن شكلت بؤرة جذب لهجرة مكثفة بسبب ثروتها المعدنية ومصانعها. كما تحولت بلدان أخرى في إفريقيا الجنوبية، مثل زامبيا وزيمبابوي، إلى مركز استقطاب الهجرة من أنغولا وتنزانيا وموزمبيق وملاوي. كانت هجرة اقتفت مسيرتها محوراً جديداً: هجرة من بلدان الجنوب نحو بلدان أخرى في الجنوب.

الأشكال الجديدة لنمو المدن

شكلت الهجرة نحو المدن أحد الثوابت الراسخة على

مر العصور. وكما ظهر من قراءة الصفحات الأولى من هذا المؤلف، كانت المدن مقصداً مميزاً للهجرة في أوروبا ما قبل عهد التصنيع، وفي الصين خلال العهود الإمبراطورية. أما في الوقت المعاصر، فبعد النمو الكبير والشهير للمدن، اعتباراً من أولى التغيرات التي نجمت عن التصنيع، فقد شهدت الفترة الممتدة بين الحربين سرعة استثنائية في التطور العمراني بالاستناد إلى أعمال إعادة البناء بعد الحرب الأولى والإيقاع الرائع للنمو الاقتصادي. فانفجرت المدن، بكل معاني الكلمة، في هذه الفترة، ما أدى إلى ثورة في أنظمة البناء وتجديد الأحوال البيئية في المدن، وما ترتب على ذلك من ظهور مبان شاهقة بفضل استخدام الإسمنت والزجاج. فأصبحت ناطحات السحاب التي تهيمن في مدن أمريكا الشمالية، الدليل الساطع والملموس على الواقع السكاني الجديد في المدن، فضلاً عن كونها رمزاً للتفوق الحضري والتطور الاقتصادي. فغدا الظفر بالطوابق العليا من ناطحات السحاب الجديدة هدفاً يتوق إلى بلوغه الشخصيات والجهات الاقتصادية الرئيسية.

تطورت المدن واتخذ نموها أبعاداً جديدة، فامتدت إلى أراض لم تعرف منذ زمن بعيد التحضر المدني المماثل لما شهدته

مدن البحر المتوسط من حيث التنظيم العمراني المثالي. كان ذلك وضع المدن في النصف الثاني من القرن العشرين، إذ توسعت بتفاوت وبشكل استثنائي بدافع الهجرة والنمو السكاني الذي فاقت سرعته في المدن في هذه الفترة سرعة نمو السكان الإجمالي في العالم: انتقل عدد السكان في العالم من 2.5 مليار في العام 1950، إلى خمسة مليارات في عام 1987، بينما تحول عدد سكان المدن في الفترة ذاتها من 800 مليون إلى ما يقرب من مليارين. وكان التجمع السكاني في مدينتين فقط -لندن ونيويورك- يفوق عشرة ملايين نسمة في العام 1950، فباتت المدن التي يسكنها أكثر من عشرة ملايين في عالم الثمانينيات 13 مدينة عالمياً.

وتقع بعض المدن ذات التكتل السكاني الكبير في بلدان العالم الثالث. إذ لم تكن خاصية التحضر المدني حكراً على العالم الصناعي، بل ميزة لبلدان العالم الثالث. وكان 17٪ من سكان البلدان الإفريقية والآسيوية واللاتينية يقطن المدن في عام 1950، مقابل 50٪ من سكان الدول المتقدمة صناعياً. وبحسب الإحصائيات التي أعدتها الأمم المتحدة في عام 1982، بلغ معدل نمو سكان العالم 2٪ سنوياً في الفترة 1975-1980، بينما بلغ معدل نمو سكان المدن 26٪ عالمياً في

نفس الفترة. بيد أن نمو السكان في البلدان «المتقدمة» كان متواضعاً، أي 1.3٪ سنوياً، في حين كان المعدل السنوي أسرع من ذلك في بلدان العالم الثالث؛ إذ بلغ 3.7٪ سنوياً، و5.3٪ في إفريقيا بالذات.

وهكذا، فالمدن التي كانت تعتبر مركزاً للإقامة ونموذجاً للتنظيم في العالم القديم خلال النصف الثاني من القرن العشرين، أصبحت تميز بنسبة 60٪ العالم الثالث في النصف الثاني من الثمانينيات. وكانت التوقعات المطروحة من قبل الأمم المتحدة في بداية الثمانينيات، تقدر سكان المدن في العالم بنسبة تبلغ 66٪ في نهاية التسعينيات، ولكن، بينما كان يقدر نمو سكان المدن بنسبة 23٪ في العالم الغربي، أشارت التقديرات إلى نسبة نمو تبلغ 100٪ في إفريقيا و170٪ في آسيا. وحلت كبرى المدن الآسيوية، فالإفريقية، فمدن أمريكا اللاتينية، في المراتب الأولى من اللوائح التي أعدتها الأمم المتحدة في بداية الألفية الجديدة بخصوص المدن ذات العدد الأكبر من السكان في العالم؛ إذ شهدت المدن المذكورة قفزة سكانية اعتباراً من الخمسينيات، كما سيأتي ذكره لاحقاً.

بيد أن خصائص التمدن في هذا الواقع الجديد اختلفت

كثيراً عن نماذج المدن الغربية. وبطبيعة الحال، فلا يمكن اعتبار التمدن ظاهرة مرتبطة حصراً بحضارة النهضة الأوروبية أو بحضارة حوض البحر المتوسط العريقة. فقد انتشر التمدن في أمريكا وإفريقيا ولاسيما في آسيا، قبل غيرها من مناطق البحر المتوسط. وما مدن الحضارة العظيمة الأمريكية-الهندية، إلا دليل بيّن على ذلك، شأنها شأن المدن الدينية والعواصم الكبيرة في الهند والصين واليابان، وفي الحضارة الإفريقية شمال الصحراء. أما التوسع المدني الذي ميز حديثاً عدة مناطق في أمريكا اللاتينية وبلدان إفريقيا الاستوائية -السودان، نيجيريا، غانا، شرق إفريقيا- فيكشف عن خصائص تختلف كثيراً عن التجارب التاريخية السابقة. فقد كان مستنداً في العالم القديم إلى التحول الإيجابي العميق في الحياة الاجتماعية، وشاهداً على النمو الاقتصادي، أما التوسع الحديث في مدن العالم الثالث -وخاصة في إفريقيا- فيرمز إلى التخلف.

إنها إذن، ظاهرة «العملقة» التي تميز سواء مدن أمريكا اللاتينية كالعاصمة المكسيكية أو سان باولو في البرازيل -التي انتقلت من 2.5 مليون وثلاثة ملايين نسمة بالترتيب في عام 1950، إلى 20 و15 مليون نسمة في الثمانينيات-، أو

المدن الإفريقية في شمال النيل -كالقاهرة وضواحيها التي كان يسكنها 11 مليون نسمة عام 1985، أي أنها ضاعفت أربع مرات عدد سكانها منذ عام 1950-، أو المراكز المدنية في إفريقيا الاستوائية -مثل آكرا والخرطوم ولاغوس وكنشاسا، التي تحول عدد سكانها من بضعة آلاف في عام 1950 إلى ما يزيد عن المليون أو الملايين في نفس الفترة الزمنية-، أو المدن الآسيوية -مثل بكين وشنغهاي ومدراس وبومباي ودكا- المتميزة بنمو يتراوح بين 4 و15 مليون نسمة. إن تركز السكان هذا في عواصم العالم الثالث الضخمة يتم بسرعة أكبر في فترات الأزمة بدلاً من أوقات الازدهار والرخاء الاقتصادي، بينما لا يتم اندماج العدد الهائل من السكان في النسيج المدني، إلا من حيث المظهر، باعتبار هذه المدن مراكز تستنسخ نموذج المدن العملاقة في أمريكا الشمالية في المباني الضخمة وشبكة البنية التحتية وترف الإنارة والأضواء. بيد أن النمو الحضري الذي يتيح اندماج المهاجرين في الأحوال البيئية المدنية، يتحقق في البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط والخليج، حيث يتم الاستيعاب بفضل توفر الموارد الاقتصادية.

وشهدت البلدان الصناعية في الفترة نفسها إعادة توزيع

سكاني في المراكز الحضرية الكبرى باتجاه الضواحي النائية، وانتقال تدريجي لسكان المناطق الصناعية نحو مواقع نمو قطاع الخدمات. حدثت هذه الظواهر في فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، غير أن الحالة الأمريكية كانت ملفتة للأنظار، حيث كان ثمة عجز في توازن الهجرة خلال النصف الثاني من الثمانينيات بشمال شرق البلاد ومنطقة البحيرات الكبرى، أما في الغرب (كاليفورنيا، نيفادا، أريزونا، ويومينغ، وولاية واشنطن) فكان التوازن إيجابياً. وتنزع عملية التمدن في العالم الغربي إلى الإلغاء التدريجي للمسافات خارج المدن، التي كانت مكرسة للزراعة في الماضي، وبذلك إلى إعادة تحديد العلاقات بين المدن والأرياف.

وكان 75٪ من سكان الدول الصناعية يقيمون في المدن في عام 1985. فقد أدى النمو المدني الكبير إلى تكوين تجمعات واسعة، مؤلفة من مجتمعات حضرية مرتبطة ببعضها البعض، وإن لم تكن متواصلة فيما بينها، ما يدعى «المدن العملاقة» (*megalopoli*) القائمة في الولايات المتحدة ودول أوروبية واليابان. وتقع أهم هذه المدن على الساحل الشرقي للولايات المتحدة، فتندرج فيها بوسطن ونيويورك وفيلادلفيا وبالتيمور وواشنطن، وتمتد على ما يقرب من 1000 كيلومتر، مستوعبة

خُمس سكان الولايات المتحدة. وثمة مدينة أمريكية عملاقة أخرى، بمنطقة البحيرات الكبرى، على الحدود بين الولايات المتحدة وكندا، تحتضن مدنها -من مونتريال إلى شيكاغو- ما يزيد عن 25 مليون نسمة. وهناك أمثلة مشابهة للتنظيم المدني على أراض واسعة، لكنها تتميز بعدد أقل من السكان، تقع في أوروبا -في منطقة الأراضي المنخفضة، الأكثر تمدناً في القارة، بنسبة 400 نسمة لكل كيلومتر مربع، وفي الرينان-، وفي اليابان، حيث التجمع المدني المتواصل -من طوكيو إلى كاوازاكي فيوكوهاما وتشيبا- يستوعب ما يقرب من 30 مليون نسمة.

ولربما كانت دينامية النمو المدني -المتميز بالتجمعات المستوعبة لشرائح متنوعة من السكان، القائمين بالأعمال التكنولوجية والفقراء المهمشين- ظاهرة تشير إلى النزعات والمواصفات التي ستميز حركات الهجرة في عصر العولمة.

الفصل الخامس:

خصائص حركات الهجرة
في العقدين الأخيرين من القرن العشرين

نظرة شاملة

شكلت الاضطرابات التي ميزت المشاهد الاقتصادية والسياسية في العالم في نهاية القرن العشرين، منعطفاً هاماً بالنسبة إلى حركات الهجرة، فحولت من اتجاهاتها ووسعت أبعادها الكمية، وغيرت بعمق تركيبتها المهنية والعرقية والدينية. ومن بين الظواهر التي أثرت في ذلك، التشدد والتقييد في سياسات الهجرة، المتبعة من قبل بلدان الاستقبال الرئيسية، والتحول من المجتمعات الصناعية إلى ما بعد الصناعية، وانهيار النظام السوفييتي بعد سقوط جدار برلين. يضاف إلى كل ذلك، زيادة حوافز الهجرة الجماعية، التي تعززت في الأعوام الأخيرة: كثرة السكان المزمنة والهروب من الفقر الدائم في عديد البلدان الآسيوية والإفريقية وفي أمريكا اللاتينية؛ حركة النازحين واللاجئين، الذين يجتازون ميادين الحروب أو يفرون من القمع السياسي.

وأدى حلول نظام العولمة على الصعيد الاقتصادي إلى البحث عن أشكال أخرى للاستثمار من قبل الجهات الاقتصادية الرئيسية، ما أدى إلى توسع في أعمال الحرف اليدوية في المناطق الأقل عرضة لعملية التحديث. ورافق هذه التغيرات ما أنتجته الثورة الصناعية الثالثة، التي غيرت نظام علاقات العمل بفضل تطور الإلكترونيات المجهرية، فترتب على ذلك تقلص عددي في الأيدي العاملة الأقل كفاءة في القطاع الصناعي، وزيادة في عدد العاملين في قطاع الخدمات. وكان لكل ذلك في سوق العمل أثر استقطاب طلب العاملين ذوي الكفاءة المهنية الفائقة، أو على العكس، العمال عديمي الخبرة، وما تزامن مع ذلك من نمو في القطاعات الاقتصادية العامة والأعمال المؤقتة وغير المضمونة قانونياً. فكانت العلامة المميزة لارتباط الأسواق العالمية ببعضها بعضٍ، نهاية دورة اقتصادية اتسمت بالعلاقة الوثيقة بين النمو والعمل، وبداية نظام ضعفت فيه قدرة الأسواق في بلدان الاستقبال على استقطاب المهاجرين، وتعزز دور العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية، فنشأ سوق للعمل، حيث يتم تمييز إسهام المهاجرين بناء على نوعيته، مقارنة بعروض العمل للسكان المحليين.

وتوسعت المناطق المعنية بإرسال المهاجرين في الوضع الاقتصادي العالمي الجديد. ولا تعنى ديناميات الهجرة كثيراً بعلاقات الارتباط الاستعمارية، بعد أن كان لها دور حاسم في تحديد حركات الهجرة بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد تغير المهاجرون في هذه الأعوام، والبلدان المعنية ومسارات الهجرة. فأصبحت الهجرة تتدفق من بلدان الإرسال –إفريقيا الوسطى وشرق أوروبا– التي كانت في الماضي بمنأى عن ظاهرة التنقل لأسباب سياسية أو اقتصادية، فيما باتت الوجهات الجغرافية الأكثر طرقاً من قبل الهجرات الدولية، تلك التي توصل الجنوب بالشمال والشرق بالغرب.

وطرأت على المشهد الدولي بلدان استقبال جديدة سواء في القارة القديمة أو بين البلدان الناشئة. فبينما ترتب على بلدان شمال غرب أوروبا القيام باستقطاب الهجرة في أعوام المعجزة الاقتصادية الأوروبية، باتت بلدان جنوب أوروبا تضطلع بدور متصاعد في النظام الجديد للهجرات الدولية. وإذا كانت إيطاليا وإسبانيا وبلدان أخرى في جنوب أوروبا، تقوم باستقطاب هجرة سكان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط والمهاجرين القادمين من إفريقيا وآسيا، ففي الشرق الأقصى،

تقوم بهذا الدور البلدان الآسيوية المعنية بالثورة الصناعية الثالثة، إذ تشكل هونغ كونغ، تايوان، كوريا الجنوبية، سنغافورة، ماليزيا، أندونيسيا، تايلاندا، هدفاً للمهاجرين من الفليبين وباكستان وبنغلادش، والمناطق نفسها المعنية بالتحول -مثل كوريا وتايلاندا- المتميزة في ذات الوقت بإرسال واستقبال الهجرة.

لقد ذكرنا للتو أن حركة اللاجئين السياسيين والنازحين من ميادين الحرب والقمع البوليسي، شكلت ثقلاً متزايداً في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وتركزت الحركة المكثفة خلال الثمانينيات في المناطق الأكثر تضرراً بالحروب العرقية التي زرع بذورها الاستعمار، أو في مناطق الحكم الدكتاتوري والأنظمة العسكرية: في أمريكا الوسطى وشرق وجنوب إفريقيا وغرب وجنوب-غرب آسيا والشرق الأوسط. وكان في مقدمة الدول المستقبلة للهجرة في هذه الأعوام، الولايات المتحدة، السويد، سويسرا، بلجيكا وفرنسا. وتوسعت المناطق المعنية بالحروب خلال التسعينيات، فامتدت لتشمل مناطق أوروبية وآسيوية، اضطربت أحوالها بنهاية نظام القطبين، فتغيرت الوجهات وأصبحت دول أخرى تستقبل المهاجرين في مناطق كانت

غريبة عن هذا المشهد في السابق. ففي أوروبا، بعد العامين 1991–1992، كان المهاجرون يقدمون من يوغسلافيا، رومانيا، تركيا، سريلانكا، الصومال، إيران، زائير، العراق، بلغاريا، ألبانيا، نيجيريا، لبنان والصين. وقد استفاد 4.240.000 لاجئ من يوغسلافيا من إغاثة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 1994، إذ أصبحت الدول الرئيسية لإرسال المهاجرين بعد العام 1997، تتمثل بتركيا، يوغسلافيا، إيران، العراق، الصومال وسريلانكا. وكان العدد الأكبر من النازحين عشية الألفية الجديدة، يوجدون في أراضي الاتحاد السوفييتي سابقاً، يوغسلافيا سابقاً، إيران، سريلانكا، إريتريا، ليبيريا، سيراليون وكولومبيا. وبموجب إحصائيات أجريت عام 1997، شملت الهجرات الدولية ما بين 135 و140 مليون شخص، قادمين من مختلف البلدان، اعترفت الهيئة العليا للاجئين بما لا يقل عن 13 مليون بصفة لاجئين.

وعلى الصعيد الكمي، كانت النزعة الشاملة في العشرين عاماً الأخيرة من القرن العشرين، تميل نحو توسع عدد المهاجرين عالمياً. وبحسب دراسة تم نشرها عام 1999 من قبل قسم السكان التابع للأمم المتحدة، ازدادت نسبة الولادات في الخارج، فانتقلت من 75 مليون وليد عام 1965 إلى 120

مليون في عام 1990، أي ما يقرب من 2٪ من مجموع سكان المعمورة.

ولو تم أخذ التنقل داخل البلدان بعين الاعتبار، إضافة إلى حركات الهجرة الدولية، لتضخمت الأعداد: ففي عام 1981 على سبيل المثال، شمل التنقل الداخلي في الهند وحدها 200 مليون فرد. وتتمثل النزعة العددية الأخرى في التركز الهائل للمهاجرين في بعض البلدان والمناطق. إذ تفيد إحصائيات الأمم المتحدة بأن 90٪ من المهاجرين يوجَدون في الدول الخمس والخمسين الأكثر تقدماً في العالم، وبأن أعلى نسبة للمهاجرين توجد في الأوقيانوس، حيث يشكلون نسبة 17.8٪ من مجموع السكان. تليه أمريكا الشمالية بنسبة 8.6٪، فأوروبا الغربية بنسبة 6.1٪. أما نسبة المهاجرين في آسيا فمنخفضة –حيث يشكلون 1.4٪ فقط– كما في أمريكا اللاتينية والكاريبب –حيث النسبة لا تبلغ 2٪– وإفريقيا، بنسبة 2.5٪. وتجدر الإشارة إلى أهمية النساء في الهجرات الدولية، إذ تشير إحصائيات عام 1995 إلى أن هجرة النساء تشكل 48٪ من الهجرات الدولية، وفاق عدد المهاجرات في ربع دول الاستقبال عدد المهاجرين. وخلافاً للماضي، تسعى النساء داخل هذه الحركات إلى الحصول على عمل أو

وظيفة مستقلة، ويقمن بالسفر بطريقة مستقلة عن الأسرة.

الجدول رقم: 2 – عدد المهاجرين بحسب المناطق الجغرافية من 1965 إلى 1990.

المولودون في الخارج	ملايين		٪ مجموع	سكان المنطقة	٪ مجموع	مجموع المهاجرين في العالم
المنطقة	1965	1990	1965	1990	1965	1990
العالم	75.2	119.8	2.3	2.3	100.0	100.0
الدول المتقدمة	30.4	54.2	3.1	4.5	40.4	45.3
البلدان النامية	44.8	65.5	1.9	1.6	59.6	54.7
إفريقيا	7.9	15.6	2.5	2.5	10.6	13.1
النرويج	31.4	43.0	1.7	1.4	41.8	35.9
أمريكا اللاتينية والكاريبب	5.9	7.5	2.4	1.7	7.9	6.2
أمريكا الشمالية	12.7	23.9	6.0	8.6	16.9	20.0
أوروبا والاتحاد السوفييتي سابقا	14.7	25.1	2.2	3.2	19.6	20.9
الأوقيانوس	2.5	4.7	14.4	17.8	3.3	3.9

المصدر:

S. Castles, *Les migrations internationales au début du XIX siècle: tendances et problèmes mondiaux*, in *La migration internationale en 2000*, numero monografico della «Revue internationale des sciences sociales», 165, settembre 2000, p. 319.

وأخيراً، وبالرغم من القوانين المتشددة التي تبنتها بلدان الاستقبال خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، فإن الهجرة من البلدان «الأقل نمواً» نحو الدول المتقدمة قد زادت سرعتها وتوسعت أبعادها. ويضاف إلى هذه الهجرة تلك القادمة من الجنوب نحو البلدان الآسيوية ذات التصنيع الجديد. ويلفت النظر في الحالتين، العدد المتصاعد للمهاجرين عامة، والنساء بصورة خاصة.

وأصبحت سياسات الهجرة، التي تميزت بالتشدد اعتباراً من النصف الثاني من السبعينيات في كبرى دول الاستقبال، صارمة إلى أبعد حد في ظل الهجرة المتنامية. وتتحقق في مختلف أرجاء العالم نماذج اندماج وتعاون اقتصادي إقليمي، استناداً إلى حرية التنقل الداخلي للبضائع والأفراد في الدول الأعضاء. وتجدر هنا الإشارة إلى المنظمات التي تأسست في أمريكا الشمالية (*Alena*) وفي أمريكا الجنوبية (*Mercosur*) وفي جنوب—شرق آسيا (*Asean*). وبالنسبة إلى أوروبا، ما ترتب على اتفاقيات ماسترخت عام 1992، وما رافقها من إشادة في وسائل الإعلام. ولكن، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن مختلف المنظمات الاقتصادية الإقليمية لم تتوصل إلى إقرار سياسة مشتركة، قادرة على الأخذ بعين الاعتبار حقوق

الجماهير القادمة من الدول الأجنبية. ويجري ذلك في ظل واقع دولي تقلصت فيه إمكانيات التوصل إلى اتفاقيات ثنائية بين بلدان الإرسال والاستقبال، اتفاقيات كان لها دور عظيم خلال الهجرات الجماعية في الخمسينيات والستينيات.

ويبدو أن الأهداف الحقيقية التي تتوق إلى تحقيقها -بنجاح غير ملموس- بلدان الاستقبال ومنظماتها الدولية، تتمثل في عرقلة وصول الهجرات غير المرغوب فيها. والإشارة هنا إلى التدابير المتنوعة التي تتخذها مختلف البلدان: من تطبيق اتفاقيتي شنغن الأوروبيتين في عامي 1985 و1995، إلى السيطرة المشددة على الحدود، التي فرضتها الولايات المتحدة بصورة تدريجية؛ ومن إجراءات الطرد الصارمة والجماعية بحق العمال الأجانب، المتبعة في بعض البلدان الآسيوية والإفريقية -كماليزيا ونيجيريا وليبيا- إلى إقامة جدران متينة ضد المهاجرين غير المرغوبين، في ماليزيا وجنوب إفريقيا وإسرائيل؛ من القوانين الصارمة بحق المهاجرين غير الشرعيين -بما في ذلك العقوبات الجسدية والسجن- التي تبنتها بلدان إفريقية وآسيوية، إلى العقوبات المفروضة على من يجند المهاجرين، التي تم تنفيذها في اليابان وجنوب إفريقيا. وهي مبادرات، القصد منها احتواء الهجرة

غير الشرعية، لم تحقق لكنها نتائج فعالة لأنها تتناقض وإحدى الميزات الأساسية للعولمة في العالم المعاصر: فتح الحدود أمام تنقل البضائع، ورؤوس الأموال، والمعلومات والبشر.

البلدان الأمريكية بين «الحصص» والهجرة غير الشرعية والعودة

تغيرت الملامح العرقية للهجرة إلى الولايات المتحدة خلال السبعينيات، بوصول واستقرار المهاجرين من آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، بصورة نهائية. وتفيد الإحصائيات التي أجريت في الفترة 1975–1979 بأن 37٪ من المهاجرين كانوا من أصول آسيوية، يلي ذلك القادمون من أمريكا اللاتينية بنسبة 31٪، فالأفارقة بنسبة 2٪. وهي إحصائيات تتجاهل المهاجرين غير الشرعيين، ولاسيما القادمين من المكسيك والكاريبب، الذين يصلون الولايات المتحدة جنوباً: مليونا مهاجر مكسيكي غير قانوني في العام 1970، على سبيل المثال. أرقام بشأن الهجرة غير القانونية من المكسيك وغيرها، تذبذبت خلال السنين اللاحقة. وبالرغم من الحيطة المتوخاة في التعامل مع هذه الإحصائيات، فلا بد من الإشارة إلى أن الثمانينيات شهدت عبور مليوني مهاجر –مع استخفاف واضح بعدد المكسيكيين عام 1970–، وتم

تقييم عدد المهاجرين غير القانونيين بما يتراوح بين خمسة وستة ملايين في بداية التسعينيات. والجديد هنا أيضاً، تصاعد عدد الآسيويين في الهجرة غير الشرعية - من الصين وكوريا والفليبين وفيتنام - والناطقين بالإسبانية. وكان المكسيكيون يشكلون النصف في المعدل السنوي لوصول المهاجرين غير الشرعيين، الذي يتم تقييمه بـ500.000 مهاجر. وبات تنقل المهاجرين عبر الحدود أمراً مألوفاً ومزمناً بصورة مأساوية في حياة البلدين الأمريكيين، بالرغم من القوانين والإجراءات الصارمة والسيطرة المشددة، التي تمارسها الشرطة الأمريكية.

حتى الآونة الأخيرة، لا يزال تاريخ الهجرات الأجنبية إلى الولايات المتحدة تميزه سياسات الحكومة الفيدرالية الصارمة، الرامية إلى غربلة وتمشيط المهاجرين عبر «حصص» لا تقتصر على اختيار المهاجرين بناء على بلد الإرسال، بل على أساس المهنة. ونزعت سياسة السلطات الأمريكية منذ السبعينيات إلى استقدام التقنيين والمهنيين. وهي سياسات ترمي إلى ضمان دخول مهاجرين «مؤهلين»، تبنتها بلدان أخرى كثيرة: من الأرجنتين إلى أستراليا، ومن البرازيل إلى جنوب إفريقيا.

إنها مبادرات شجعت على ما يدعى «هجرة الأدمغة» من بلدان العالم الثالث نحو البلدان المتقدمة اقتصادياً وتقنياً، تسببت في أغلب الأحيان، في فقدان موارد من قبل المناطق الأقل حظاً من غيرها. ولم تؤد هذه الهجرة إلى فقدان كافة الموارد المالية المدفوعة من قبل البلدان من أجل تكوين التقنيين والمهنيين فحسب، بل إلى خسارة ثروة من المهارات المكتسبة، كان حرياً بالبلدان الأصل الاستفادة منها من أجل تحسين الظروف المحلية. وثمة ظواهر جديدة طرأت مؤخراً بفضل التواصل بين المهاجرين والوطن الأم، تحد من أضرار هذه الهجرة. وعلى أية حال، ترتب على هذه القرارات في الفترة 1969–1979، هجرة 500.000 كادر إلى الولايات المتحدة، قدم ثلثهم من آسيا. كما أدت هذه الهجرة المؤهلة في نفس الفترة إلى زيادة بنسبة 30٪ في عدد الأطباء الإجمالي في الولايات المتحدة. وفي العقد الأخير من القرن العشرين، أصبح العمل بالحصص المؤهلة في الولايات المتحدة أكثر صرامة، كما جرى تخفيف الإجراءات بشأن جمع الشمل العائلي أو اللجوء السياسي، وأخيراً، ثمة تطور مستمر في الإطار الجغرافي بالنسبة إلى بلدان الإرسال.

ترتب على كل ذلك أن كفة ميزان القبول في الولايات

المتحدة وكندا، رجحت لصالح المهاجرين القادمين من آسيا، ولصالح أمريكا اللاتينية حصراً بالولايات المتحدة. وفي مقارنة للبيانات في العامين 1986 و1996 في كندا، يمكن ملاحظة انخفاض إضافي لعدد المهاجرين من أوروبا (من 62,3 إلى 46.9٪) وزيادة في عدد الآسيويين (من 17.7 إلى 31.4٪)، وتقدم متواضع في عدد الأفارقة (من 2.9 إلى 4.6٪) واستقرار في عدد القادمين من أمريكا اللاتينية (16٪). وتشير بيانات الولايات المتحدة إلى نزعة مماثلة، مع أن عدد الأجانب القادمين من أمريكا ذاتها في تصاعد مستمر (من 37 إلى 46.3٪)، مترتب على الهجرة المكسيكية.

أما في أمريكا اللاتينية، فتصاعدت الهجرة الداخلية القصيرة والطويلة المدى، خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، لتشمل البلدان التي كانت سابقاً مستقبلة للهجرة أيضاً. وكانت نسبة المهاجرين من هذه المنطقة، الموجودين في بلدان أخرى في بداية التسعينيات تشكل 2.5٪ من مجموع سكان القارة، و9٪ من مجموع المهاجرين في العالم بحسب إحصائيات الأمم المتحدة. وكانت تلك الهجرة تتبع المسارات الداخلية في القارة اللاتينية، إذ كان الفلاحون وعمال المزارع المحتشدون على حدود بارانيا العليا في البارغواي، يفدون

من بلدان قريبة، على سبيل المثال. وشكلت هجرة البرازيليين «البرازيغوايوس» (*Brasiguayos*) في السبعينيات ظاهرة ألقت بظلالها الاجتماعية والجيوسياسية على عموم المنطقة، إذ شملت في بعض السنين، كما في العام 1990، ما يزيد عن 100.000 مهاجر برازيلي. ورافقت تلك الهجرات الداخلية، الهجرة من بعض البلدان اللاتينية مثل البيرو نحو كافة بلدان الاستقبال، خارج القارة أيضاً. فقد كانت المجموعة القومية الأكثر تزايداً: في فنيزويلا والأرجنتين والبرازيل والشيلي، وتميزت بالحضور الأكبر عدداً في الولايات المتحدة.

أما بخصوص انعكاس نزعة الهجرة، الذي يميز في هذه الأعوام تاريخ أعرق بلدان استقبال الهجرة في أمريكا اللاتينية، فتشكل البرازيل الحالة الأكثر مثالية. فقد شهد البلد خلال الثمانينيات نشوء حركة تيارات الحدود (برازيغوايوس)، وتكثف الهجرة نحو الولايات المتحدة، فضلاً عن تزايد عدد المهاجرين نحو البرتغال واليابان، التي كانت مراكز إرسال المهاجرين إلى البرازيل، فأصبحت تستقبل خلايا من نسل المهاجرين العائدين إلى وطن الأسلاف. وتنال هذه «العودة إلى الوطن» أهمية متزايدة في مناطق أخرى بالقارة اللاتينية، كعودة الأجيال اليابانية الجديدة من البيرو إلى اليابان، وكذا

الحال في الأرجنتين، الأورغواي والشيلي.

وبشكل عام، يجب استنتاج أن في أمريكا اللاتينية أيضاً، كما هي الحال في غيرها من المناطق، تتبع الهجرة مسارات تقودها إلى البلدان الأكثر تقدماً: انتقل المهاجرون مبكراً إلى أوروبا من البرازيل والأرجنتين والأورغواي، فلحقت بها مؤخراً كولومبيا والبيرو وسانتو دومينغو. كما أن المهاجرين من الأرجنتين والشيلي والأورغواي، إضافة إلى المهاجرين من بعض بلدان أمريكا الوسطى كالسلفادور، يتوجهون نحو أستراليا.

القيادة للبلدان الآسيوية والإفريقية

تقصد هجرات العمل في آسيا وجهتين رئيسيتين: الشرق الأوسط وشرق آسيا. ولكن مقارنة بنهاية السبعينيات —حين استقبل الشرق الأوسط حركات الهجرة المترتبة على أزمة النفط—، فإن هذه الوجهة فقدت بريقها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. حصل ذلك نتيجة هبوط أسعار النفط خلال الثمانينيات، والآثار السلبية لحرب الخليج في التسعينيات. وبالتزامن مع هذا التراجع في الشرق الأوسط، نشطت الهجرة نحو بلدان شرق آسيا. وبالفعل، بينما كان

97٪ من العمال التايلنديين و84٪ من عمال الفليبين يهاجرون في العام 1980 بموجب عقود عمل نحو منطقة الخليج – مقابل 3٪ و11٪ من المهاجرين المتوجهين نحو البلدان الآسيوية –، انقلبت النزعة عام 1994، فبلغت نسبة المتوجهين إلى البلدان الآسيوية 89٪. فقد بلغ النمو الاقتصادي مستويات تنافسية حتى بالمقارنة مع بلدان العالم الغربي، فاقتضى التنقل السكاني المرتبط، المزيد من الأيدي العاملة.

ولم تتعرض الهجرة في مختلف الدول الشرقية إلى تغيرات كبيرة بالرغم من تراجع «النمور الآسيوية» خلال الظروف الاقتصادية الصعبة في التسعينيات. فلم تزل بلدان كاليابان والجمهورية الكورية وتايوان، ومدن مثل هونغ–كونغ وسنغافورة، في طليعة الأقطاب الدينامية للاقتصاد العالمي، وتشكل بؤر الاستقطاب الرئيسية للمهاجرين القادمين من آسيا والقارات الأخرى، حتى بعد أزمة يوليو 1997. وبطبيعة الحال، تبنت هذه البلدان في مواجهة الأزمة أقصى التدابير صرامة من حيث طرد المهاجرين، وشددت قوانينها التي كانت انتقائية أصلاً. فكانت الملامح المميزة لسياسات الهجرة في البلدان الشرقية تعتمد الإغلاق الصارم للحدود بوجه الهجرة غير المؤهلة وغير الشرعية. فاتسمت الهجرة

إلى هذه البلدان بالتالي، بالأولية المكرسة للكوادر التقنية. إذ أصبحت هجرة لكبار الموظفين ذوي الكفاءة العالية، الذين وجدوا وظائف في المراكز المالية بالمدن الشرقية الرئيسية: من طوكيو إلى هونغ-كونغ، ومن سنغافورة إلى مومباي. والحقيقة أنه بفضل النمو الاقتصادي الهائل في اليابان والنمور الآسيوية الأخرى، تحولت منطقة شمال المحيط الهادي إلى أحد أنظمة الهجرة الكبرى في العالم المعاصر، جنباً إلى جنب مع أنظمة أمريكا الشمالية وأوروبا والشرق الأوسط. وينمو مجال الهجرة الداخلية في آسيا حول ثلاثة محاور: محور اليابان-كوريا الجنوبية؛ محور تايوان-هونغ كونغ؛ ومحور «مثلث النمو» (تايلاندا، ماليزيا، سنغافورة). كما يميز البلدان المطلة على سواحل المحيط الهادي، ترابط سكاني-اقتصادي، يؤثر في تكوين نزعات جديدة. فأستراليا على سبيل المثال، المعادية تاريخياً لأي هجرة ليست ذات أصول أنجلوسكسونية، باتت مضطلعة بنظام علاقات معقد، يكتسي فيه حضور الآسيويين أهمية متزايدة.

وتتميز البلدان الآسيوية بالتنوع العظيم من حيث الأوضاع والتعايش بين مناطق مستقبلة للهجرة وأخرى مرسلة، ومناطق حضور الظاهرتين في آن واحد. ففي هذه

القارة مناطق واسعة مثل تايلاندا وشبه جزيرة ماليزيا، تتزامن فيها هجرات مماثلة، بعضها متوجة إلى الخارج وبعضها الآخر نحو الداخل. ويشكل النمو السكاني، والترابط الاقتصادي، والفجوات العميقة في مستويات النمو الاقتصادي لمختلف البلدان في شرق آسيا، حوافز هجرة داخلية مؤقتة أو نهائية لسكان منطقة الآسيان (رابطة أمم جنوب شرق آسيا). وتتمثل بلدان الإرسال الرئيسية داخل منطقة الآسيان، ببروناي، ماليزيا وسنغافورة.

أما الجرح الغائر الذي لا يزال مفتوحاً في العديد من البلدان الآسيوية، فيتمثل في الهجرة غير الشرعية. ويدير هذا الشكل من الهجرة مهربون مرتبطون بالإجرام الدولي، مع أن آثاره لا تكاد تذكر في بلدان شمال—شرق آسيا، نظراً لتكوينها الجغرافي، الذي يتيح سيطرة شبه تامة على الحدود على عكس بلدان المناطق الجنوبية—الشرقية، حيث لا يتمتع نصف المهاجرين بظروف قانونية.

وكما لاحظنا فإن للهند والصين هيمنة في مجال هجرة العمل، سواء الداخلية أو الدولية. فقد شهدت الصين تحولاً هاماً في سياسات الهجرة اعتباراً من العام 1978، عام التحرر من قيود الماضي، الذي تصاعدت فيه حركات الهجرة

الداخلية الاختيارية. فقد انتقل في العقد الذي أعقب نهاية نظام التقسيمات البلدية الشعبية، ما لا يقل عن 100 مليون صيني من المناطق الريفية إلى المدن أو المناطق الساحلية الثرية، ذات الكثافة السكانية العالية.

ما لا يقل عن ثلاثة من بين مائة صيني هجر محل إقامته للاستقرار في التجمعات المدنية الكبرى والمناطق الجنوبية من البلاد. فأدت هذه الحركات الواسعة إلى نشوء أشكال جديدة من التسلط وبزوغ إجراءات الحد من الهجرة من الريف، والتشجيع على الإسكان في المناطق الحدودية. كما أدى التحرر بعد العام 1978 إلى تكوين جماهير «متموجة» غير مستقرة، تم تقديرها في عام 1990 بعدد يتراوح بين 60 و70 مليون مواطن، أي ما يزيد عن 5٪ من مجموع سكان الصين. وما ظهور هذه المجموعات البشرية الضخمة –التي تذبذبت حول المدن الكبرى مثل شنغهاي، كانتون، والعاصمة بكين– إلا نتيجة بديهية لظاهرة العملقة المدنية، التي تطرقنا إليها في ختام الفصل السابق.

أما بشأن الهجرات الدولية، فيجدر التأمل في الحالة الصينية ومقارنتها بالوضع في الهند. فبينما يبلغ عدد الصينيين، الذين كانوا في بداية التسعينيات يعيشون خارج

أراضيهم –بمَن فيهم سكان مكاو، تايوان وهونغ كونغ– 30 مليوناً، فإنه لا وجود لتقديرات ذات مصداقية بشأن الهنود المقيمين في الخارج. وتشير الإحصائيات إلى عدد يتراوح بين 10 و20 مليون هندي، غادروا أراضيهم في الفترة الممتدة بين نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات. وعلى أية حال، لا بد من الإشارة إلى أن الهجرة الدولية شملت عدداً محدوداً من سكان الهند والصين –رغم أهميته، ودلالته على حضور الشعوب الآسيوية في الهجرات الدولية– نظراً إلى النسبة المتواضعة، مقارنة بمجموع السكان في البلدين. وثمة خاصية أخرى للهجرة من هذين البلدين تتمثل في تركز منابع الهجرة. ففي الهند، تمثل ولاية كيرالا الواقعة في أقصى الجنوب، المصدر الرئيسي للهجرة؛ وفي باكستان، تفد الهجرة من مقاطعة ميربور، الواقعة في كشمير، التي تصدر 90٪ من المهاجرين؛ ويتركز 95٪ من المهاجرين من بنغلادش في شمال شرق البلد. أما في الصين، فيفد السواد الأعظم من المهاجرين من ثلاث مقاطعات: غواندونغ، فوجيان وزيجيانغ.

ولا بد من الإشارة إلى أن القارة الآسيوية تضم بعض أكثر بلدان العالم فقراً. ومن جانب آخر، ليست الهجرة في هذه المناطق خياراً من أجل مواجهة الظروف الاقتصادية من قبل

السكان فحسب، بل وسيلة للحفاظ على السلامة الجسدية في ظروف يسودها شتى أشكال العنف والعدوان: غزو الجيوش والصراعات العرقية، ناهيك عن الأوبئة والكوارث البيئية، التي تفتك بسكان آسيا. وتكفي الإشارة بهذا الخصوص إلى أن عدد اللاجئين الأفغان بلغ ثلاثة ملايين في بداية عام 1997، تفرقوا في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وباكستان.

وتمثل الهجرة الدولية القادمة من جنوب الصحراء الإفريقية، نموذجاً للمتغيرات المتنوعة، التي تغذي الهجرات عشية الألفية الثالثة. إذ تتجمع في هذه المناطق الحوافز السكانية، انعدام الاستقرار السياسي، تصاعد النزاعات العرقية والدينية، الأزمات الاقتصادية المتكررة، واختلال الإطار الصحي والبيئي. ويترتب على ذلك أن حركة الهجرة في هذه المناطق، كما في غيرها من القارة الإفريقية، قوامها العمال غير القانونيين داخل هجرة غير شرعية للأيدي العاملة، يديرها كبار المهربين الدوليين، فضلاً عن البدو الرحّل والمتنقلين عبر الحدود واللاجئين. وينضم إلى هؤلاء الفقراء والمهمشين، الحاصلون على الشهادات العلمية والتقنيون والمتخصصون ذوو الكفاءات العالية، المتنقلون داخل البلدان الإفريقية ذاتها.

ويشكل الفقر المدقع علامة مميزة للهجرة الإفريقية المتزايدة. كما تفاقمت الأوضاع البالغة الصعوبة أصلاً، نتيجة قرارات بعض الحكومات، كالحكومة النيجيرية التي حدّت من دور القطاع العام، فقلصت عدد الموظفين وجمدت الرواتب وألغت معونات الإغاثة. وهنا يكمن سبب تحول الهجرة في عديد البلدان الإفريقية إلى إستراتيجية عائلية يتم بموجبها توكيل بعض أفراد الأسرة، ولاسيما الأبناء البالغين، بمهام إعالة الأسرة، عبر جزء من الراتب الذي يقبضونه في الخارج. ففي السنغال على سبيل المثال، كشفت التحقيقات بشأن ميزانية الأسرة عن أن هذا الدخل يغطي ما بين 30 و70 من احتياجات الأسرة. وذهبت التحقيقات بالاتجاه ذاته في كل من مالي وبوركينا فاسو.

وتميز بلدان جنوب الصحراء الإفريقية زيادة المشاركة النسوية التدريجية في الهجرات الداخلية والدولية. فأسوة بغيرها من المناطق الإفريقية والآسيوية، أدى التمييز بين الجنسين هنا أيضاً، إلى إدانة هجرة النساء. ولكن ثمة زيادة في الهجرة الداخلية للنساء في الأعوام الأخيرة، لاسيما في بعض البلدان مثل ساحل العاج؛ نساء يعملن في الزراعة أو قطاعات التجارة العامة. بل إن التجارة في بعض بلدان غرب

إفريقيا باتت حكراً على النساء. فأصبحت الصفوف الطويلة من النساء المتوجهات إلى الأسواق، طوابير تقطع أحياناً عشرات الكيلومترات مشياً على الأقدام، بالسلع المرتبة فوق الرؤوس، في بوركينا فاسو على سبيل المثال، علامة مميزة تلفت أنظار الزائرين.

وكانت التجارة في الحقيقة معهودة بالنساء في بعض البلدان الإفريقية منذ الحقبة الاستعمارية، أما الزراعة، فكانت حكراً على الذكور. وأدى نمو التجارة باتجاه المدن إلى زيادة إضافية في الهجرة النسائية – وهو نمو، استفاد من عملية الاستيطان وتوسع المدن الإفريقية والنزوح من الأرياف–. وتترتب الهجرة في هذه الحال أيضاً، على إستراتيجية الأسرة من أجل البقاء.

يضاف إلى هجرة الأيدي العاملة النسائية، التقليدية وغير المؤهلة، هجرة نساء الأجيال الجديدة، اللاتي حصلن بفضل التعليم المدرسي على تأهيل تقني أو مهني عال، كما هي الحال بالنسبة إلى المرأة في نيجيريا وغانا وإلى حد ما في تنزانيا. وهن نساء متزوجات وأمهات في الغالب، يعملن ممرضات أو طبيبات، يهاجرن للعمل في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

لقد تطرقنا إلى عدم قانونية معظم حركات الهجرة الإفريقية. فقد انتشرت هذه الظاهرة في شرق وغرب القارة الإفريقية، حيث تعبر حدود البلدان، عملاً بالتقاليد وبثقافة الاستيطان المشتركة. بيد أنها ميزة تجعل من الصعب التمييز بين الهجرات الداخلية وتلك الدولية، وبين الهجرات القانونية والهجرات غير الشرعية، التي يشجع عليها التهريب الدولي للنساء والرجال، الذي يديره بصورة إجرامية، الوسطاء الذين يستغلون طموحات الشباب، الوهمية أحياناً، إلى بلوغ جنوب أوروبا أو شرق آسيا: أهداف يدفعون من أجل تحقيقها مبالغ هائلة بطلب من الوسطاء.

وقد بلغت الأصداء المأساوية لتجارة التهريب هذه، وسائل الإعلام العالمية، التي كرست لها حيزاً واهتماماً واسعين. فظهرت الأنباء بشأن نزول المهاجرين غير الشرعيين إلى البر، أو غرق السفن المحملة بالمهاجرين يومياً، سواء في صحف البلدان الأوروبية أو في وسائل إعلام البلدان الإفريقية في نيجيريا وكينيا والغابون والصومال. وتتيح هذه المعلومات أحياناً الوقوف على المبالغ التي يدفعها المهاجرون للمهربين: ففي عام 1999 على سبيل المثال، دفع مئات الصوماليين ما يقرب من 4000 دولار عن كل فرد، لبلوغ أستراليا. وكما

هو معلوم، كما يحصل على السواحل الإيطالية، يتم مع بالغ الأسف إلقاء القبض في هذه الرحلات على الكثير من المهاجرين، بل قد يلقون حتفهم بسبب الضيق والمشاق التي يواجهونها، أو يغرقون في عرض البحار، أو يهلكون جراء مضايقات المهربين أنفسهم.

وتمثل إفريقيا القارة ذات النسبة العالية من الهجرة المترتبة على انعدام الاستقرار السياسي للحكومات وعلى النزاعات المسلحة. فمن بين 43 حرباً أهلية حلت بالعالم في الفترة 1969–1990، اندلعت 17 منها في جنوب الصحراء الإفريقية، وخاصة في أنغولا وليبيريا والموزمبيق. وكانت النزاعات العرقية سبباً للحروب الأهلية التي نشبت في السودان والصومال وسيراليون ورواندا وبوروندي، فترتبت عليها هجرة جماعية غير مسبوقة. أما في نهاية القرن العشرين، فقد حلت البلدان الإفريقية في المرتبة الأولى من حيث تركز الصراعات، تليها في ذلك البلدان الآسيوية.

المسارات الجديدة للهجرة إلى أوروبا

تمت الإشارة إلى أن إحدى النزعات التي ميزت الثمانينيات تمثلت في تحول محور الهجرة إلى أوروبا. وتتكلف بلدان

جنوب أوروبا في الوضع الدولي القائم، بتمثيل بؤر الإغراء الجديدة للهجرات القادمة من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط ومن بلدان العالم الثالث. وتؤثر عوامل عدة في انعكاس هذه النزعة: فبادئ ذي بدء، لا بد من الإقرار بوجود فجوة عميقة من حيث عدد السكان في البلدان المطلة على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط مقارنة بالبلدان الأوروبية، المتميزة بشيخوخة سكانها؛ ثم ينبغي الإشارة إلى أن حدود بلدان جنوب أوروبا كانت قابلة للاختراق حتى الثمانينيات، بعكس حدود بلدان وسط وشمال أوروبا المغلقة؛ وأخيراً، كانت هذه المنطقة تتميز باقتصاد شكلي وسوق عمل يتيح احتضان المزيد من الأيدي العاملة غير المؤهلة وغير الشرعية.

فكانت الآثار المشتركة لهذه الظواهر المتنوعة، أن بلداً مثل إيطاليا، التي كانت حتى عام 1973 تزود جاراتها الأوروبية بأعداد فائقة من المهاجرين، ولم تتوقف عن إرسال مواطنيها إلى الخارج لاحقاً أيضاً، كان يقيم على أراضيها في بداية الثمانينيات، ما يزيد عن 200.000 أجنبي دخلوا البلد بصورة قانونية. فتضاعف أعداد المهاجرين المقيمين قانونياً في إيطاليا عام 1997، إذ بلغت 986.000 أجنبي. وكانت تلك نزعة مشتركة بين إيطاليا وبلدان أخرى في جنوب أوروبا.

فتحولت إسبانيا والبرتغال أولاً، واليونان لاحقاً إلى بلدان استقبال. فانتقلت نسبة المهاجرين في كل من إيطاليا، إسبانيا، البرتغال واليونان، من 4٪ إلى 7٪ من مجموع السكان في الفترة 82—93.

وتستخف هذه الأرقام بعدد العمال الأجانب، ذلك لأن معظم هذه البلدان تسود فيها الهجرة غير الشرعية. إذ تكشف زيادة حركات الهجرة إلى بلدان جنوب أوروبا، عن ارتباط وثيق بانتشار ما يدعى «بالاقتصاد المغمور». فتم في إسبانيا، كما في إيطاليا واليونان، كشف النقاب عن إيرادات مغمورة تبلغ نسبتها ما بين 20 و30٪ من الدخل الوطني الإجمالي. ويمكن اعتبار انتشار «العمل الأسود» نتيجة حتمية لنوعية النمو الذي ميز اقتصاد هذه البلدان. إذ يتيح استيراد الأيدي العاملة الحفاظ على كلفة عمل منخفضة عبر احتواء الرواتب والمدفوعات الضريبية ونفقات الضمان الاجتماعي، لا بل تسهم في تقليص جمود وصرامة سوق العمل أيضاً، بتوسيعها مجال التضارب. وليس استخدام الأيدي العاملة بصورة غير قانونية، في إطار الاقتصاد الوطني، ميزة عرضية، بل توضيحاً للأسباب التي أدت بهذه البلدان إلى أن تصبح مراكز جديدة لاستقبال الهجرة.

ويأتي المثل الباهر عن العلاقة الوثيقة بين عدم شرعية الهجرة وخصائص سوق العمل، من الدينامية التي تنظم الأعمال المنزلية. وبالفعل، تندرج هذه الأعمال بين مغريات الدخول غير الشرعي، باعتبارها أسهل فرص العمل الأسود في إيطاليا وغيرها من بلدان جنوب أوروبا، حيث يشكل طلب العمل المنزلي والرعاية، إضافة إلى قصور الرعاية الصحية الوطنية، حافزاً قوياً لطلب العمل النسائي، القادم من البلدان الآسيوية والإفريقية واللاتينية.

ويستحيل في سوق عمل كهذا، حيث يملأ المهاجرون الفراغ الذي تركه سكان البلد في مجال الأعمال غير المؤهلة وذات الأجور المنخفضة في الزراعة والخدمات والأعمال اليدوية، وعدم الالتزام بالقوانين – بدعم من شبكة الاقتصاد العام، المتوسعة بداعي المنافسة الدولية الشرسة – توفر تقييم دقيق لعدد المهاجرين. وتقدر الإحصائيات التي أجرتها الهيئة الدولية للهجرة في بداية التسعينيات، عدد المهاجرين غير الشرعين، الموجودين في أوروبا بما يقرب من 2.5 مليون مهاجر. كما تم تقدير المهاجرين غير الشرعيين، القادمين من آسيا وإفريقيا وشرق أوروبا، بعدد يتراوح بين 250.000 و350.000 سنوياً، في بداية الألفية الجديدة.

وإذا كانت الهجرة القادمة من القسم الجنوبي من العالم تتزايد في منطقة البحر المتوسط، فلا يقل عن ذلك العدد الكبير من المهاجرين القادمين من بلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً، حيث تترتب الهجرة على البحث عن العمل، وعلى الهروب من الظروف السياسية الاجتماعية غير المستقرة، فضلاً عن اندلاع النزاعات المسلحة. وقد تميزت ألمانيا من بين دول أوروبا الغربية باستيعابها للهجرة القادمة من الشرق بعد سقوط جدار برلين، وإن لم تقتصر تلك الهجرة على ألمانيا. وفي الحديث عن الاتحاد السوفييتي، تنبغي الإشارة إلى الهجرة الداخلية في الاتحاد الروسي، بسمتها الاقتصادية، التي شملت 17 مليون مهاجر بين العامين 1990 و1994. يضاف إلى ذلك «العودة إلى الوطن» من قبل المجموعات العرقية التي تم ترحيلها في عهد ستالين، إضافة إلى مجموعات عرقية أخرى في آسيا الوسطى، إذ فاق عدد هؤلاء أربعة ملايين نسمة عام 1995، بما في ذلك المجموعات التي عادت إلى الوطن الأم في الماضي.

وتدل نزعة الحركات المهاجرة، في الإطار الشامل للهجرة في المناطق التابعة للاتحاد السوفييتي سابقاً، على تزايد في أعداد المهاجرين. وأشارت توقعات ثلاثين باحثاً في أكاديمية العلوم

الروسية بموسكو (*Center of Demography and Human Ecology of the Institute for Employment Studies*) في عام 1991، إلى أن عدد المهاجرين في هذه المناطق خلال التسعينيات، تراوح بين مليونين وخمسة ملايين مهاجر. كما أشارت إلى تحول نوعي داخل هذه الحركات المهاجرة، مفاده تفوق الأسباب الاقتصادية على غيرها من الأسباب العرقية والدينية، التي ميزت الهجرات في الأعوام السابقة. وبناء على الفرضيات التي طرحها باحثون آخرون —حددوا ثلاث مراحل في الهجرة الروسية من عام 1917 إلى عام 1990، كانت الغلبة فيها دائماً للعوامل العرقية والسياسية والدينية، باستثناء الهجرات الداخلية، المترتبة على عملية التمدن—، أما في المرحلة الرابعة، التي تزامنت مع النصف الثاني من التسعينيات، فتشير التوقعات إلى تحول بهذا الاتجاه.

إضافة إلى استمرار الهجرات العرقية والدينية، ونمو الحركات التي يمكن تصنيفها بالهجرة في فترة ما بعد الحقبة الاستعمارية، وتواصل هجرة اللاجئين بسبب الأزمات أو النكبات السياسة والكوارث البيئية، فثمة حركتا هجرة اقتصادية، بميزات متنوعة. فمن جهة، الحركات التي تغادر المناطق الأوروبية بسبب غياب فرص العمل والبحث عن

تحسين الظروف الاقتصادية في بلدان أوروبية أخرى. وهي هجرة ميزتها التأهيل المهني، وهروب الأدمغة من روسيا ومن جمهورياتها الأوروبية؛ إذ غادر 70.000 مهني في المجالات العلمية، روسيا الأوروبية، وكان سُدس المهاجرين عام 1990 ينتمي إلى هذه الفئة، بين طبيب ومهندس. ومن جهة أخرى، ثمة الهجرة غير المؤهلة، القادمة من المنطقة الآسيوية، دوافعها النمو السكاني والكثافة السكانية المزمنة في المناطق الريفية، والنمو البطيء في القطاعات غير الزراعية.

النموذج الإيطالي من بلد إرسال إلى منطقة وصول

لم يتم إلى الآن وعن قصد، تكريس مجال مقتصر على الهجرة الجماعية من إيطاليا. ومع ذلك، كانت إيطاليا من الناحية الكمية، بين البلدان الأكثر إسهاماً في حركات الهجرة في نهاية القرن التاسع عشر وفي الفترة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الثانية والعام 1973، حين بلغت الهجرة الإيطالية لأول مرة بعد مائة عام من الهجرة الجماعية، توازناً إيجابياً مقارنة بالبلدان الأوروبية، وبالبلدان خارج القارة الأوروبية بعد عامين. وليس الغرض من هذا الخيار إخفاء ظاهرة وطنية ذات أبعاد عظيمة، بل الهدف التشديد على ثقلها والإشارة

إلى أهميتها، عن طريق مواجهة المسألة في ختام الكتاب، عبر المقايسة بين الهجرة من إيطاليا والهجرة إلى إيطاليا، التي بات البلد مسرحاً لها اليوم. القصد باختصار، وهو التأمل المقترن في تجربتين للهجرة في إيطاليا، بهدف الحد من مأساوية الأحداث الأخيرة في ضوء ديناميات الظواهر التي أرساها مسار طويل، وما يمكن أن تسهم به التجربة الإيطالية في توطيد ما تم ذكره في صفحات هذا المؤلف: الأمد الطويل لظواهر الهجرة، تركيبتها المعقدة، ترابط دوافعها وتنوع تركيبتها الاجتماعية.

ولو بدأنا بهجرة الإيطاليين، فأين نشأت حركات الهجرة الجماعية في إيطاليا، حيث جذور التنقل السكاني راسخة في ماض بعيد من الهجرات «النوعية»، التجارية، الحرفية، الفنية، كما سبق ذكره، التي شهدتها مناطق البحر المتوسط، مناطق الآلب، وغيرها من الأراضي النائية؟ وما عدد المشاركين في تلك الهجرات في مختلف مراحل هجرة جماعية دامت مائة عام؟

كان الواقع الاقتصادي الإيطالي في نهاية القرن التاسع عشر زراعياً في الغالب، تسود فيه تجزئة الأراضي وعدم استقرار علاقات العمل لشرائح واسعة من سكان الأرياف.

فكانت دوافع عديدة دفعت بإيطاليا إلى أن تكون في قمة بلدان الإرسال الأوروبية، بينها الأزمة الاقتصادية الشديدة والنمو السكاني، مشاكل بدأت في أنظمة الإنتاج بالمناطق الجبلية فامتدت إلى السهول، إضافة إلى عبء الضرائب التي أثقلت كاهل سكان الأرياف، والخيارات السياسية التي أملتها إستراتيجية التصنيع على الطبقة الحاكمة، وما ترتب على ذلك من تراجع في الأعمال الحرفية واليدوية، فضلاً عن الأزمة الزراعية المترتبة على المنافسة الروسية والأمريكية. وكان لكل ذلك تأثير عميق في خيارات الفلاحين، الذين كانوا يشكلون الأكثرية، مع أن الهجرة الكبرى لم تقتصر عليهم. فقد تولى الدور الرئيسي في الهجرة، صغار أصحاب الأراضي والحرفيون، ليس بسبب الاستئصال وعملية التشكيل البروليتاري في الأرياف، بل تطلعاً إلى تحسين الظروف الاقتصادية وشراء قطعة أرض لدى العودة إلى الوطن، بعد هجرة مؤقتة، وبالتالي، باهتمام كبير بالوطن الأم، حيث كانوا يبعثون مدخراتهم المكتسبة في الخارج.

فقد شكلت الهجرة، بفضل هذه التحويلات الهائلة وسيلة توازن هامة لميزان المدفوعات، وأصبحت ذلك «المتغير» في الرأسمالية الإيطالية والتصنيع، الذي لجأ إليه

البلد تكراراً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حين كان الفلاحون -المقتصرون على الجنوب، بينما كان الفلاحون المهاجرون في نهاية القرن التاسع عشر، قادمين من الشمال (فينيتو، بييمونتي، لومبارديا)، فتساوى عددهم مع القادمين من الجنوب مع بداية القرن العشرين- يقومون بالهجرة إلى أوروبا في زمن الازدهار الاقتصادي، وإلى المناطق الشمالية من المثلث الصناعي.

أما من الناحية الكمية، فبعد التوسع الهائل للهجرة، التي شملت 13,5 مليون إيطالي في الفترة الممتدة بين ثمانينيات القرن التاسع عشر والأعوام الخمسة عشر الأولى من القرن العشرين، تقلص عدد المهاجرين في الأعوام التالية، مع أن العدد بعد الحصار الذي سببته الحرب، بلغ 900.000 مهاجر في العامين 1919-1920. وقد حصل ذلك بالتزامن مع مقتضيات إعادة البناء والعودة إلى النشاطات الاقتصادية من قبل الرجال العائدين من الجبهة. أما في العشرينيات، فقد هبط معدل الهجرة بشكل ملحوظ: ما يتراوح بين 200.000 و300.000 مهاجر سنوياً، أي ما يعادل نسبة بين 5٪ و7٪. وفي الفترة ما بين الحربين، واستناداً إلى الخيارات الديموغرافية للنظام الفاشي، وبانسجام تام مع القوانين الحمائية الدولية

بحق الهجرة، فقد هبطت معدلات الهجرة بشكل إضافي، مقارنة مع النمو الذي شهدته فترة ما بعد الحرب. فهبط معدل الهجرات بعد عام 1930 إلى ما دون 100.000. وكان المعنيون بالهجرة في هذه الأعوام، المعارضين للنظام الفاشي. أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد استأنفت الهجرة حركتها بحافز من نهاية القيود المضيقة والسيطرة الفاشية، والسياسة الليبرالية، والظروف الاقتصادية الصعبة والاضطراب الاجتماعي، فغادر ما يقرب من 4,5 مليون إيطالي البلد في الفترة 1946—1961. وأخيراً، في الفترة 1961—1976، في آخر هجرة جماعية نحو أوروبا، بالتزامن مع الهجرة الكبرى من الجنوب إلى شمال البلد، التي شملت 13.5 مليون إيطالي.

وهكذا، تفرق ما يزيد عن 25 مليون إيطالي في شتى أرجاء العالم في الفترة 1876—1976. استقر ما يزيد عن النصف في البلدان الأوروبية، بينما عبر بعضُهم المحيط وتشتت بعضُهم الآخر في مناطق أخرى. وبلغت الهجرة أرقاماً كبيرة، إذ تم تقييم عدد المغتربين بعدد سكان إيطاليا في التعداد الذي جرى بعد التوحيد السياسي للبلد. بيد أن الكثير ممن غادر، لم يبق في المهجر، بل عاد إلى الوطن، مما أدى إلى انتشار ظاهرة «العودة». ويقارب عدد العائدين إلى البلد منذ بداية القرن

العشرين إلى العام 1976، حوالي 8.5 مليون مهاجر؛ عاد 20٪ من هؤلاء في الفترة 1905–1920، أما 50٪ منهم، فعادوا في الفترة 1905 والحرب العالمية الثانية، فيما عاد 30٪ بين العامين 1965 و1976. يضاف إلى كل ذلك، أن الهجرة من إيطاليا بصورتها الجماعية اختتمت في العام 1973، لكنها مستمرة إلى حدّ الآن، ولاسيما في المناطق الجنوبية من البلد، حيث يتوجه المهاجرون سواء إلى ما وراء الحدود، أو نحو شمال إيطاليا. وتم الكشف عن أن تحويل محل الإقامة من مناطق بجنوب إيطاليا إلى المناطق الشمالية، بلغ 104.000 عام 1995، و129.000 عام 1998. وأظهرت التحقيقات الأخيرة التي أجراها المركز الوطني للبحوث (*Cnr*) أن عدد الإيطاليين الموجودين في الخارج يبلغ أربعة ملايين، يقابل ذلك ما يقرب من 1,5 مليون أجنبي، يقيمون في إيطاليا.

وتجدر الإشارة في ما يتعلق بالإيطاليين الذين اختاروا البقاء في الخارج، إلى أنهم اليوم ذوو أبناء وأحفاد أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات المضيفة. وبلغ العديد منهم مراكز هامة في الحياة الاجتماعية لتلك البلدان. فبحسب تقديرات أجريت في العام 1979، في الولايات المتحدة وحدها، حيث الهجرة الجماعية الإيطالية تشمل عدداً أكبر

من بين القادمين من جنوب إيطاليا، اتضح أن نسبة الفقر تشمل 5.4٪ من الأسر الإيطالية، مقارنة بنسبة 9.6٪ للمعدل الأمريكي، و8٪ لنسبة الفقر بين الإنجليز والفرنسيين، و7٪ بين المهاجرين من أصول إيرلندية، فيما تتجاوز نسبة الفقر بين الألمان 5٪ بقليل. وكشفت دراسات مستهدفة بشأن الأداء الاقتصادي للأسر الإيطالية، أن نسبة النجاح بين الإيطاليين المنتمين إلى الأجيال الثانية والثالثة، ليس فقط أعلى، بل إن الإيطاليين مقارنة بالأعراق الأخرى، يتفوقون من حيث المراكز كمهنيين، ومديري إدارة وموظفين وتقنيين. وليست الحالة الأمريكية بالفريدة: فقد كشفت الدراسات عن انتشار ظاهرة الحركة الاجتماعية بين إيطاليي الأجيال الجديدة. وقد تم كل ذلك -بالرغم من كراهية الأجانب المتكررة، التي تعرض لها الإيطاليون في مختلف مراحل الهجرة، سواء في الولايات المتحدة أو غيرها من بلدان الاستقبال- بفضل التعليم واندماج الأجيال الجديدة وانسجامهم مع النسيج الاجتماعي في بلدان الإقامة الجديدة.

وإذا كانت هذه، وباختصار شديد، الخصائص العددية والنزعات النوعية لهجرة الإيطاليين الطويلة إلى الخارج، حيث يمكن قراءة الأبعاد العددية، والسلوك، والطرق

وخطوط السير، والنتائج الجماعية القريبة من الهجرات الوطنية المعاصرة، فإن التساؤل الآن هو بشأن الكم والنوع للهجرة التي قصدت بلدنا في الجزء الأخير من القرن العشرين. وينبغي القول بهذا الخصوص بادئ ذي بدء، بأن عدد تصاريح الإقامة الصادرة لصالح الأجانب في إيطاليا، تجاوزت لأول مرة المليون تصريح، أي أنه عدد غير قابل للقياس مقارنة بأبعاد الهجرة الوطنية العددية، التي أشرنا إليها للتو. ويفد 86٪ من هؤلاء من بلدان لا تنتمي إلى بلدان السوق الأوروبية المشتركة.

وقد تنوعت المناطق الجغرافية التي قدم منها المهاجرون الحاضرون في إيطاليا: إذ تم إحصاء 130 جنسية. فكان القادمون من المغرب في عام 1997 يتصدرون القائمة (115.000)، يتبعهم القادمون من ألبانيا (75.000)، فالقادمون من يوغسلافيا سابقاً (67.000)، فالفليبين (56.000)، وهي إحدى أوائل مكونات الهجرة في إيطاليا. ومقارنة ببداية الثمانينيات –حين كان يبرز حضور القادمين من الفليبين، المغرب، إريتريا، الصومال، الرأس الأخضر، السلفادور– فإن إطار الجنسيات المهاجرة إلى إيطاليا ازدادت مكوناته تعقيداً، نظراً لعدد الجنسيات وتوزيعها الجغرافي. إذ تفيد المعلومات

الواردة من تصاريح الإقامة بأن أعلى نسبة للمهاجرين –ما دون 30٪ بقليل– تتركز في وسط إيطاليا: وبنفس النسبة في شمال غرب البلد، بينما يستقر 21٪ من المهاجرين في أقاليم شمال شرق إيطاليا، وما يقرب من 18٪ في الجنوب وفي الجزر.

أما من حيث النوعية، فتجدر الإشارة إلى مكونات الهجرة من حيث الجندر. فمقارنة بهجرات الماضي، دون استثناء للهجرة الإيطالية، ثمة نزعة تدريجية إلى المساواة في التوزيع بين الجنسين، ويمكن ملاحظة تحول كبير في هذه العلاقة، بحسب مجموعات الانتماء الوطنية. ويوازن هيمنة الذكور بين المهاجرين من المغرب، على سبيل المثال، الحضور النسائي الغالب في تركيبة المهاجرين القادمين من أمريكا اللاتينية، الذين يقدمون خدماتهم في الأرخبيل المتنوع للأعمال المنزلية.

أما إطار العمل، فيمثل عنصراً نوعياً هاماً، يتميز بتنوع كبير في المواقع الجغرافية. فثمة توزيع للنشاطات المتجولة والأعمال المنزلية في عموم إيطاليا، لكن مناطق البلد الجنوبية تتميز بحضور المهاجرين في القطاع الزراعي، وعلى العكس تماماً، تشهد المناطق الشمالية نشاطاً مركزاً للمهاجرين في

– 221 –

القطاع الصناعي. وبحسب البيانات عن العمال المسجلين لدى المعهد الوطني للضمان الاجتماعي (*Inps*) في عام 1997، فإن 21٪ من بين 160.000 عامل، كانوا يعملون في صناعة الآلات و12.5٪ في مجال البناء والتشييد، و14.9٪ في الخدمات العامة، و9.1٪ في مجال الخدمات المنزلية. وبلغ عدد العمال الزراعيين المسجلين لدى المعهد في الثلث الثالث من نفس العام، 28.000 منهم 17٪ تم تعيينهم لفترة غير محدودة، فكان يعمل 60٪ من هؤلاء في الشمال و21.5٪ في وسط إيطاليا، و11.3 في الجنوب و7.2٪ في الجزر.

يكشف إطار العمل إذن عن إقامة أكثر استقراراً للمهاجرين في بعض مناطق إيطاليا، وعن تركيبة عمل ممفصلة، يتجاوز الانطباع السطحي السائد عما يلفت الأنظار من هامشية أو حالات انحراف، يُظهرها المهاجرون في شوارع العديد من المدن الإيطالية. يضاف إلى ذلك، أن معظم المهاجرين الذين يدخلون البلد اليوم، لهم مستويات دراسية تفوق ما كان يميز الهجرة الجماعية الأولى للإيطاليين، التي كان قوامها نسبة عالية من الأميين، كما كانت الحال أيضاً خلال هجرة الإيطاليين في فترة ما بعد الحرب.

وثمة ميزة أخرى تسهم في إكمال صورة عمل الأجانب

وتحديد مواصفاتها: توسع إطار التوظيف الذاتي والأعمال المستقلة. فإلى جانب نشاطات العمل العرقية الراسخة، والخاصة بالصينيين، في مجال تجارة المواد الغذائية والمطاعم وصناعة الملابس، برز مؤخراً حضور المجموعات العرقية الأخرى في نفس النشاطات، أو في أعمال أخرى، كالبناء والحرف اليدوية والتجارة الصغيرة والخدمات المتنوعة. فقد كشفت تحقيقات، أجريت في مدينتي ميلانو وتورينو، عن ظاهرة متصاعدة، لا سيما في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة من القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة، حيث تزايدت نشاطات التوظيف الذاتي بين المصريين. فبين المسجلين لدى غرفة التجارة في ميلانو، ظهر أن 1500 مصري كانوا أصحاب أو مسؤولين عن شركات. وأظهر بحث لاحق، أجرته غرفة تجارة تورينو، أن 3000 شركة جديدة نشأت على يد المهاجرين في العامين 2000–2001. كما أن 27٪ من هذه الأعمال تمت بمبادرة من نساء أجنبيات. وتبعث هذه البيانات على التأمل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتباينة للمهاجرين في إيطاليا، وفي دور المرأة المهاجرة.

يضاف إلى هذه المؤشرات الاقتصادية الإحصائية، التأملات بشأن بعض النزعات التي تتيح افتراض توسع

لظاهرة الاستقرار العائلي، المرتبطة بعوامل الاندماج الهامة، كتعليم الأبناء في المدارس والتطبيع. وبطبيعة الحال، من الصعب بمكان، تقييم عدد الأحداث في إيطاليا، حيث يتم تسجيل الأبناء—دون جواز سفر— في جوازات سفر الوالدين. وأخذاً بالاعتبار لهذه الحدود، فقد قدر رصد في عام 1998، نسبة الأحداث بـ14.5٪ من مجموع المهاجرين، يضاف إليهم عدد الأطفال المولودين في إيطاليا من أحد الأبوين أجنبي الأصل، أي ما يزيد عن 21.000 طفل. وبحسب تقديرات منظمة الكاريتاس[1] فمن الراجح أن يكون عدد أبناء الأجانب قد وصل إلى 200.000 في الفترة من 1993 إلى 1999. كما تجدر الإشارة إلى حضور أطفال أجانب في ثلث معاهد التعليم الإلزامي في إيطاليا، بتفاوت شديد بحسب المناطق: فقد كشفت بيانات منظمة الكاريتاس المتعلقة بالعامين 1999—2000، عن أن 60٪ من التلاميذ الأجانب يوجدون في مدارس الشمال، أما في الجنوب، فلا تبلغ نسبة التلاميذ الأجانب 10٪.

وينطوي التزامن في يومنا هذا بين مهاجرين إيطاليين

(1) شبكة دولية إنسانية للإغاثة الكاثوليكية والتنمية والخدمة الاجتماعية، تتوزع في ما يزيد عن 200 دولة وإقليم. (المترجم)

خارج البلد ومهاجرين أجانب في إيطاليا على مدلول بالغ الأهمية. إنها ظواهر تفتح الأبواب على مصراعيها والآفاق لحضور أكثر استقراراً من قبل الأجانب في إيطاليا، وتشجع على افتراض اندماج أوثق من قبلهم في النسيج الاجتماعي الإيطالي، وفقاً لنماذج التفاعل والتبادل، التي تمت تجربتها في البلدان بحضور متعدد الأجيال للمهاجرين.

وفي الختام، يمكن الوقوف في هجرة الإيطاليين على دينامية معقدة وتحول داخلي لحركات الهجرة في أمد طويل راسخ في ماضي الزمن، حين كانت الهجرة بمثابة امتياز يتيح توسيع وتحسين الأعمال المؤهلة، وصولاً إلى الهجرة الجماعية المركبة في العقود الأخيرة، وانعكاس وجهة الهجرة في إيطاليا، في يومنا هذا. ويشهد انعكاس النزعة، على أن ميل الشعوب إلى الهجرة ليس ثابتاً أو باتجاه واحد، كما يعتقد البعض.

ويمكن تحديد جملة من الحوافز في الهجرة الإيطالية، تدفع الأفراد أو الأسر بأكملها إلى الرحيل، فضلاً عن التركيبة الاجتماعية المعقدة للأفراد المشمولين بالهجرة، سواء في مختلف المراحل أو طوال المسار الزمني للهجرة. وإذا كانت الهجرة في عهد ما قبل التصنيع شملت التجار والحرفيين

والفنانين، فإنها لم تقتصر حتى في عصر الهجرات الجماعية الكبرى على الفقراء والمهمشين.

وتتيح المقارنة بين هذه التجربة والتجارب الأخيرة، تقييم الظواهر الحديثة بتمهل بعيد عن القلق. وإذا كانت هجرة الأجانب إلى إيطاليا، لم تتحدد معالمها ونتائجها الفورية والمستقبلية، فقد بدأت تتحول، في بعض المناطق، إلى إقامة مستقرة. ومع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الظروف الاقتصادية الدولية والدوافع الرادعة، فمن الجدير المقارنة بين تجربتي الهجرة، اللتين خصتا وتخصان إيطاليا بأدوار مختلفة. إن الحركة الجماعية والمسارات الفردية للتجربتين، ليست بعيدة عن بعضها كما قد يبدو للناظر. وبالرغم من حداثة عهد الهجرة إلى إيطاليا، فثمة نزعة كبيرة بين المهاجرين الشرعيين في بعض مناطق البلد، تفصح عن استقرار حالة العمل، وانتشار الأعمال العرقية، وتوسع حضور الأسر، وازدياد تعليم الأبناء في المدارس. إنها شروط أتاحت بلوغ الإيطاليين في المهجر مكانة اجتماعية هامة، كما ساعدت على اندماج مهاجرين ينتمون إلى أعراق متنوعة، في أقدم مراكز الاستقبال، كما في الولايات المتحدة أو في فرنسا القريبة.

ومع استحالة إزالة الهموم المتعلقة بالمجموعات الكبيرة العاطلة عن العمل، وذوي الأعمال المؤقتة، والهامشية والإجرام، ففي أرخبيل الهجرة في إيطاليا، وبالرغم من صعوبة افتراض مراحل تكيف لاحقة، وغيرها من الصعوبات، فإن الديناميات التي تم وصفها للتو، توفر فرصة للتأمل بشأن الدوافع ونتائج الهجرة في إيطاليا.

وبطبيعة الحال، لا يمكن للتحول الذي سنشهده أن يكون ثمرة التعبير العفوي عن هذه الظواهر أو عن دينامية الاندماج وفق التأمل الطبيعي في هجرة الأجيال. إذ يجب أن يتم ذلك نتيجة استراتيجيات واعية، عبر قوانين وتدابير غير مستندة إلى الأحداث المتفرقة، وغير مبنية على المخاوف أو الطوارئ. يتحتم على التدخل في هذا الموضوع ألا يقتصر على تنظيم الدخول، بل أن يضمن الحماية القانونية وحقوق المواطنين الأجانب، النشطين بصورة قانونية في إيطاليا.

ولا يمكن اعتبار هذه المبادرات معتمدة حصراً وذات صلة حكراً على السلطات الرسمية الوطنية. إنها أهداف، يجب عليها أن توطّد تدخل المجتمع الأوروبي بأكمله وتشمل الشركاء الدوليين في سن قوانين الهجرة: وهي قوانين تهدف إلى حماية الأشخاص المعنيين، بدلاً من حماية الحدود الوطنية

التي باتت اليوم أشد قابلية للاختراق مما كانت عليه في الماضي لكافة أنواع الحركة. إنها قوانين تطالب بها مختلف المراكز العلمية والرسمية في مختلف البلدان، بهدف ضمان الحقوق «الدولية» لشعوب تكشف، في الواقع العالمي الراهن، عن «صيحة» أو «ضرورة» للهجرة، أكثر شيوعاً مما كان عليه في الماضي.

المصادر

AA.VV., *Migrazioni. Scenari per il XXI secolo* (Convegno internazionale, Roma, 12-14 luglio 2000), Edizioni del Giubileo, Roma 2000.

Acnur (المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين), *I rifugiati nel mondo* (1995). *La ricerca delle soluzioni,* Presidenza del Consiglio dei Ministri, Roma 1995.

Albera, D., Corti, P, *La montagna mediterranea: una fabbrica d'uomini? Mobilità e migrazioni in una prospettiva comparata, Gribaudo,* Cavallermaggiore 2000.

Ancona, G. (a cura. di), *Migrazioni mediterranee e mercato del lavoro,* Cacucci, Bari 1990.

Arru, A., Ehmer,J., Ramella, F. (a cura di). *Migrazioni,* numero monografico di «Quaderni storici», XXXVI, aprile 2001, 106.

Bade, K.J., *L'Europa in movimento. Le migrazioni dal Settecento ad oggi,* trad it., Laterza, Roma-Bari 2001 (ed. or., *Europa in Bewegung: Migration von späten* 18. *Jahrhundert bis zur Gegenwart,* Beck, München 2000).

Bairoch, P., *Storia economica e sociale del mondo. Vittorie e insuccessi dal XVI secolo a oggi,* trad. it., 2 voll., Einaudi, Torino 1999 (ed. or., *Victoires et déboires. Histoire économique et sociale du monde du XVIe siècle à nos jours,* Gallimard, Paris 1997).

Bardet, J. P., Dupâquier, J. (a cura di), *Histoire des populations européennes,* t. I-II, Fayard, Paris 1997-98.

Beauge,G., Buttner, F, *Les migrations dans le monde arabe,* Éditions du centre national de la recherche scientifique, Paris 1991.

Belbeoch, O. *et al., La population mondiale. Vers une stabilisation au XXIe siècle?,* in «Notes et études documentaires», 4806, 1986, pp. 11-44.

Bevilaequa, P., De Clementi, A., Franzina, E., *Storia dell'emigrazione italiana, Partenze,* Donzelli, Roma 2001.

Idd., *Storia dell'emigrazione italiana, Arrivi,* Donzelli, Roma 2002.

Blanc-Chaléard, M.C., *Histoire de l'immigration,* La Découverte, Paris 2001.

Blengino, V., Franzina, E., Pepe, A. (a cura di), *La riscoperta delle Americhe. Lavoratori e sindacato nell'emigrazione italiana in America Latina 1870-1970,* Teti, Milano 1994.

Bonifazi, C., *L'immigrazione straniera in Italia,* Il Mulino, Bologna 1998.

Bory, V., *Dehors! De la chasse aux Italiens à la peur des réfugiés (1896-1986),* Favre, Lausanne 1987.

Buratto, F.O., Nikolimakos, M. (a cura di), *L'emigrazione dei popoli Mediterranei e l'Europa,* Cultura editrice, Firenze 1990.

Caritas di Roma, *Immigrazione. Dossier statistico,* Anterem, Roma 2001.

Castles, S., Miller, M.J., *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World,* The Guilford Press, NewYork 1998.

Cavaciocchi, S. (a cura di), *Le migrazioni in Europa* ss. *XIII-XVIII,* Le Monnier, Firenze 1994.

Chaliand, G., Michel, J., Ragean, J.-P., *Atlas historique des migrations* (carte a cura di C. Petit), Éditions du Seuil, Paris 1994.

Chesnais, J.-C, *La transition démographique. Étapes, formes, implications économiques. Étude de séries temporelles (1720-1984) relatives à 67 pays,* Puf, «Travaux et documents», Cahier n. 113, Paris,1986.

Codovini, G., *Storia del conflitto arabo-israeliano. Tra dialoghi di pace e monologhi di guerra,* Bruno Mondadori, Milano 2001.

Cohen, R., *The Cambridge Survey of World Migration,* Cambridge University Press. Cambridge 1995.

Collinson,S., *Le migrazioni internazionali e l'Europa,* trad. it., Il Mulino, Bologna 1994 (ed. or., *Europe and International Migration,* Pinter, London 1993).

Degli Innocenti, M., *L'esilio nella storia del movimento operaio e l'emigrazione economica,* Lacaita, Manduria, Bari, Roma 1992.

Devoto, F, *Emigrazione italiana: un fenomeno di lunga durata,* in «Altreitalie», 10, luglio-dicembre 1993.

Dreyfus-Armand. G., *L'exil des republicains espagnols en France de la guerre civile à la mort de Franco,* Albin Michel, Paris 1999.

Dubois, C., *L'Europe retrouvée. Les migrations de la décolonisation,* L'Harmattan, Paris 2000.

Emmer, P.C, Morner, M. (a cura di), *European Espansion*

and Migration: Essays on the lnrercontinental Migration from Africa, Asia and Europe, Berg, New York, Oxford 1992.

Una esperança desfeta. L'exili de 1939, Museu de Historia de Catalunya, Barcelona 2000.

Fanesi, R., *El exilio antifascista en Argentina,* Centro editor de America Latina, Buenos Aires 1994.

Fassmann, H., Munz, R. (a cura di), *European Migration in the Late Twentieth Century Historical Patterns, Actuals Trends, and Social Implications,* International Institute for Applied System Analysis, Laxenburg 1994.

Franzina, E., *Gli italiani al nuovo mondo. L'emigrazione italiana in America,* 1492-1992, Mondadori, Milano 1995.

Gasraldo, P., *Gli americani di origine italiana: chi sono, dove sono, quanti sono,* in *La popolazione di origine italiana degli Stati Uniti,* Fondazione G. Agnelli, Torino 1987, cap. 2, pp. 149-99.

Glazier, I.A., *L'emigrazione dal XIX secolo alla seconda metà del XX,* in P. Bairoch, E.J. Hobsbawm (a cura di), *Storia d'Europa,* vol.V, *L'età contemporanea,* Einaudi, Torino 1996.

Glazier, I.A., De Rosa. L. (a cura di), *Migration across Time and Nations,* Holmes and Meier, New York, London 1986.

Golini, A., Bonifazi, C., Righi, A., *A General Framework for the European Migration System in the 1990s,* in R. King (a cura di), *The New Geography of European Migrations,* Belhaven Press, London 1993.

Goodwin-Gill, G.S., *The Refugee in International Law,* Clarendon Press, Oxford 1996.

Italia e America dalla grande guerra ad oggi, in «Nordamericana», 2, 1976.

Hobsbawn, E.J., *il secolo breve.* 1914-1991. *L'era dei grandi cataclismi,* trad. it., Rizzoli, Milano 1994 (ed. or., *Age of Extremes. The Short Twentieth Century,* 1914-91, Michael Joseph, London 1994).

Hoerder, D., Page Moch, L. (a cura di), *Europeans Migrants. Global and Local Perspectives,* Northeastern University Press, Boston 1996.

Iredale, R., *Migration Poilcies for the Highly Skilled in the Asia-Pacific Region,* in «International Migration Review», XXXIV, 2000, 3.

Kanjanapan, W., *The Immigration of Asian-professionals to the United States 1988-1990,* in «International Migration Review», XXIX, 1995, l.

Khader, B., *Les migrations vers le Golfe,* Centre d'études et recherches sur le monde contemporain, Université de Louvain, Louvain 1991.

Kim, W., *Economic Interdependence and Migration Dynamics in Asia,* in «Asian and Pacific Migration journal», V, 1996, 2-3, pp *303-16.*

Kritz, M.M., Zlotnik, H., *International Migration System. A Global Approach,* Clarendon Press, Oxford 1992.

Lee, S.M., *Issues in Research on Women, International Migration and Labor, in* «Asian and Pacific Migration journal», V, 1996, l, pp. *281-302.*

Livi Bacci, M., *Storia minima della popolazione del mondo,* Loescher, Torino 1993.

Lucassen, J., *Migrant Labour in Europe 1600-1900. The Drift to the North Sea,* Croom Helm, Wolfbero (New Hampshire) 1987.

MacDonald, J.S., MacDonald, L., *Italian Migration to Australia. Manifest Functions of Bureucracy Versus Latent Functions of Informal Networks,* in «Journal of Social History», 3, spring 1970, pp. 249-275.

Ma Mung, E., *La diaspora chinoise: géographie d'une migration,* Ophirys, Paris 2000.

Martellone, A.M., *La questione dell'immigrazione negli Stati Uniti,* Il Mulino, Bologna 1980.

Melotti, U., *Dal Terzo mondo in Italia. Studi e ricerche sulle immigrazioni straniere,* Centro Studi Terzo Mondo, Milano 1988.

Migration in Asia in the Time of Crisis, numero monografico di «Asian and Pacific Migration Journal», VII, 1998, 2-3.

La migration internationale en 2000, numero monografico della «Revue internationale des sciences sociales», 165, settembre 2000; saggi di S. Timur, S. Cascles, J. Arango, G.P. Tapinos, R. Kastoryamo,J. Salt. J. Clarke, M. Okolski, J. Zaiontchkovskaia, A. Içduygu, R. Skeldon, A. Adepoju, A. Pellegrino, A.I. Canales, R. Urzun.

Milza, E, *Voyage en Ritalie,* Plon, Paris 1993.

Ogot, B.A. (a cura di), *Histoire générale de l'Afrique.* voll. V e VII, Unesco, Paris 1989.

Page Moch, L., *Moving Europeans. Migration in Western Europe since 1650,* Indiana University Press, Bloomington & Indianapolis 1995.

Perona, G. (a cura di), *Gli italiani in Francia,* 1938-1946, in «Mezzosecolo», 9, 1991.

Petersen,J., *L'emigrazione tra Italia e Germania,* Lacaita, Manduria, Bari, Roma 1993.

Pizzorusso, A., Sanfilippo, M., *Rassegna storica sui fenomeni migratori a lungo raggio in Italia, dal Basso Medioevo al secondo dopoguerra,* in Sides, «Bollettino di demografia storica», n, 1990.

Plana, M.,Trento, A., *L'America Latina nel* XX *secolo. Economia, società, istituzioni,* Ponte alle Grazie, Firenze 1992.

Price, C.A., *Southern Europeans in Australia,* Oxford University Press, Melbourne 1963.

Pugliese, E., *L'immigrazione,* in F. Barbagallo (a cura di), *Storia dell'Italia repubblicana,* vol. III, *L'Italia nella crisi mondiale: l'ultimo ventennio,* Einaudi, Torino 1996.

Id., *L'Italia tra migrazioni internazionali e migrazioni interne,* Il Mulino, Bologna 2002.

Reid, A. (a cura di), *Cinesi d'oltremare. L'insediamento nel Sud-est asiatico,* Fondazione G. Agnelli, Torino 2000.

Reinhard, M., Armengaud, A., Dupâquier, J., *Storia della popolazione mondiale,* trad. it., Laterza, Bari 1971 (ed. or., *Histoire générale de la population mondiale,* Montchrestien, Paris 1968).

Romero. F., *Emigrazione e integrazione europea 1945-*

1973, Edizioni del lavoro, Roma 1991.

Rosoli, G., *Un secolo di emigrazione in Italia,* Cser, Roma 1978.

Sassen, S., *Migranti, coloni, rifugiati. Dall'emigrazione di massa alla fortezza Europa,* trad. it., Feltrinelli, Milano 1999 (ed. or., *Migranten, Siedler, Flüchtlinge. Von der Massenauswanderung zur Festung Europa,* Fischer, Frankfurt a.M. 1996).

Id., *Globalizzati e scontenti. Il destino delle minoranze nel nuovo ordine mondiale,* trad. it., Il Saggiatore, Milano 2002 (ed. or., *Globalization and Its Discontents,* New Press. New York 1998).

Schor, R, *Histoire de l'immigration en France, de la fin du XIXe siècle à nos jours,* Colin, Paris 1996.

Signorelli, A., *Movimenti di popolazione e trasformazioni culturali,* in F. Barbagallo (a cura di), *Storia dell'Italia repubblicana,* vol. II, Einaudi, Torino 1995.

Simon, G., *Géodynamiques des migrations internationales dans le monde,* Puf «Collection politique d'aujourd'hui», Paris 1995.

Sopemi, *Trends in International Migration, Annual Report,* Oecd, Paris 1997.

Sori, E., *Storia dell'emigrazione italiana dall'Unità alla seconda guerra mondiale,* Il Mulino, Bologna 1979.

Tarling, N. (a cura di), *The Cambridge History of Southeast Asia,* vol. I, *From Early Times to c. 1800,* Cambridge University Press, Cambridge, New York 1992.

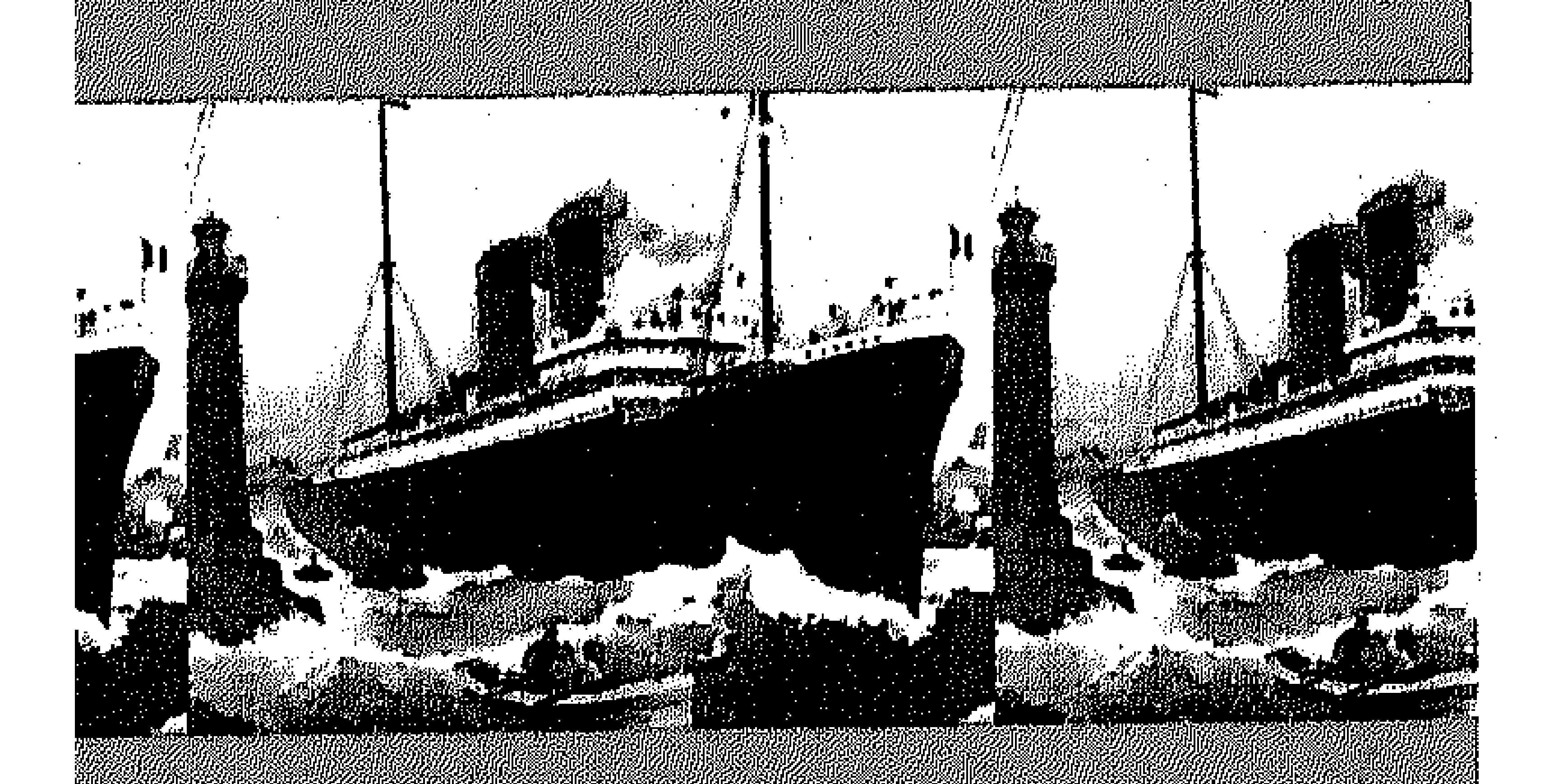
Tombaccini, S., *Storia dei fuorusciti italiani in Francia,*

Mursia, Milano 1988.

United Nations Economic Commission of Europe, *Refugees and Displaced Persons Due to Armed Conflicts,* in «International Migration Bulletin», 8, 1996.

Vangelista, C., *Dal vecchio al nuovo continente. L'immigrazione in America Latina,* Paravia scriptorium. Torino 1997.

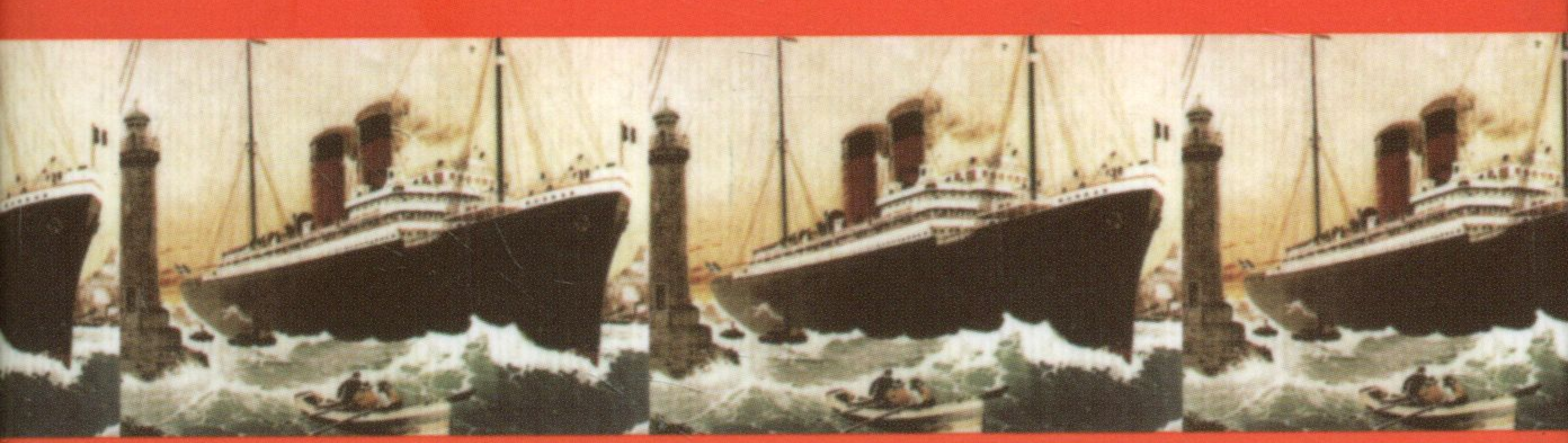
Vertovec, S., Cohen, R. (a cura di), *Migration, Diasporas, and Transnationalism,* an Elgar Reference Collection. Cheltenham (UK), Northamtpon (Ma) 1999.



نبذة عن المترجم:

عدنان علي من مواليد العراق، مترجم وصحفي مقيم بروما. ترجم من الإيطالية بالاشتراك مع عزالدين عناية كتاب «الإسلام الإيطالي رحلة في وقائع الديانة الثانية» لستيفانو أليافي.

تاريخ
الهجرات الدولية



بالرغم من الاهتمام الكبير الذي تثيره ظواهر الهجرة في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى، يستعصي على الخبراء والباحثين دراسة حضورها الثابت في تاريخ العديد من البلدان وتحليل دوافعها المتشابكة. لقد تكررت دوافع الهجرات، سواء خلال النظام القديم أو في العالم المع... من البلدان التي تعتبر نفسها اليوم بمنأى عن تلك الظو... من الدراسات في الأعوام الأخيرة أن الاستقرار وضع «ا... البشرية، وأن التنقل ليس إلا إستراتيجية للبقاء في مختلف ... والاقتصادية والاجتماعية، بل إنه وسيلة ضرورية من أ... ومهن غير هامشية.







كلمة
KALIMA



المعارف العامة
الفلسفة وعلم النفس
الديانات
العلوم الاجتماعية
اللغات
العلوم الطبيعية والدقيقة / التطبيقية
الفنون والألعاب الرياضية
الأدب
التاريخ والجغرافيا وكتب السيرة